

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

Université Mohamed KHIDHER -Biskra  
Faculté des Sciences Economiques,  
Commerciales et des Sciences de Gestion  
Département des Sciences Commerciales



جامعة محمد خيضر - بسكرة  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم التجارية

## الموضوع

# محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي

- دراسة حالة شركة Biopharm spa الجزائر العاصمة -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية  
شعبة العلوم المالية والمحاسبة  
تخصص: محاسبة وتدقيق

الأستاذ المشرف:

أ.د/ تومي ميلود

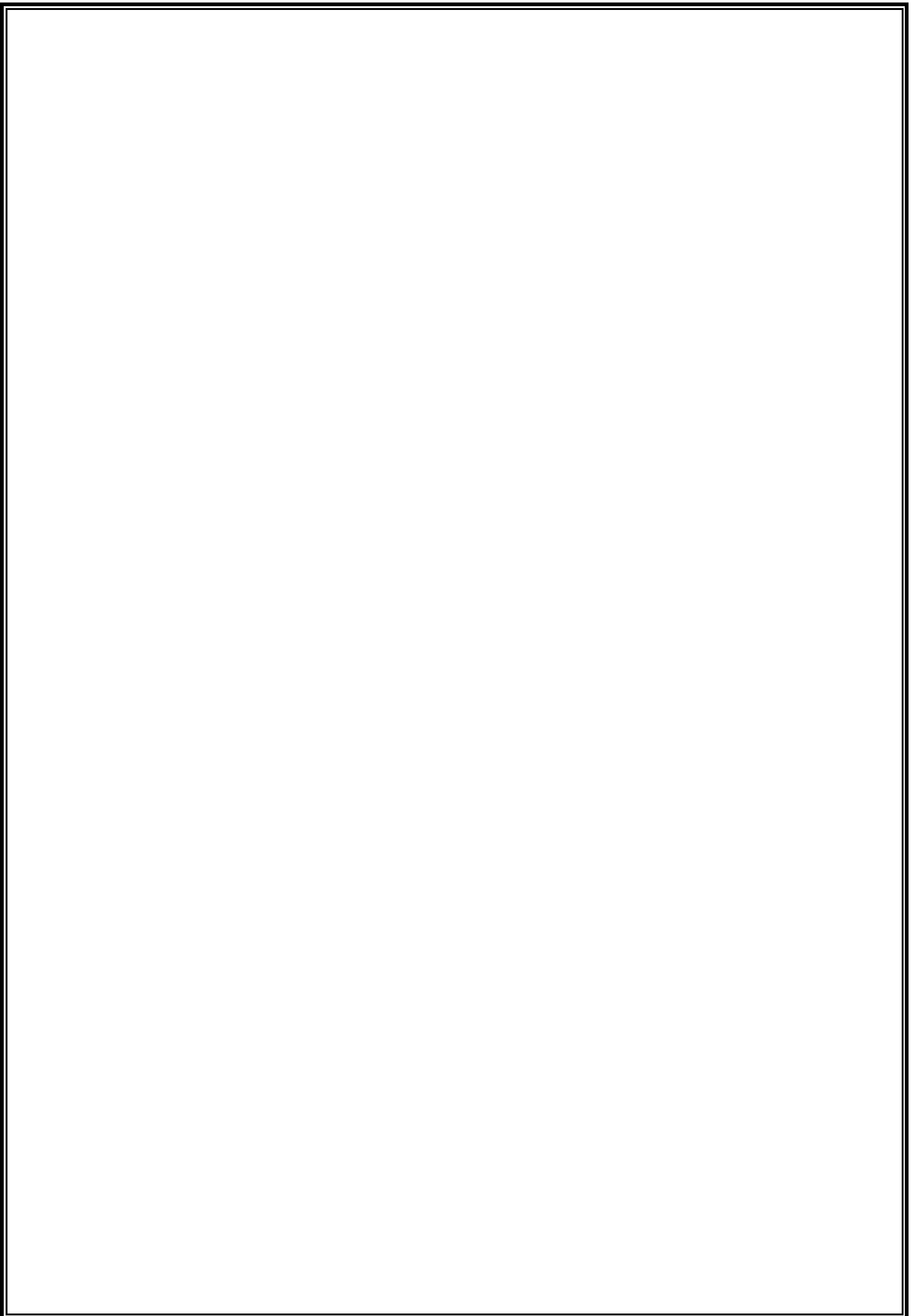
إعداد الطالبة:

قر بجلي شيماء

### لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	د/ دبابش محمد نجيب	أستاذ مساعد (أ)	رئيسا	جامعة بسكرة
2	أ.د/ تومي ميلود	أستاذ	مشرفا	جامعة بسكرة
3	د/ سلطاني زوليخة	أستاذ مساعد (أ)	ممتحنا	جامعة بسكرة

السنة الجامعية: 2020/ 2019





## الموضوع

### محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي

- دراسة حالة شركة Biopharm spa الجزائر العاصمة -

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم التجارية  
شعبة العلوم المالية والمحاسبة  
تخصص: محاسبة وتدقيق

الأستاذ المشرف:

أ.د/ تومي ميلود

إعداد الطالبة:

قربغلي شيماء

### لجنة المناقشة

الرقم	أعضاء اللجنة	الرتبة	الصّفة	مؤسسة الانتماء
1	د/ دبابش محمد نجيب	أستاذ مساعد (أ)	رئيسا	جامعة بسكرة
2	أ.د/ تومي ميلود	أستاذ	مشرفا	جامعة بسكرة
3	د/ سلطاني زوليخة	أستاذ مساعد (أ)	ممتحنا	جامعة بسكرة

# شكر وتقدير

أشكر الله العليّ التقدير الذي أمانني على ما فيه الخير ومنحني القدرة على التفكير والتفاني في إنجاز هذا العمل وقدرني على إتمامه فالحمد والشكر لك يا رب، وأتقدم بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ الفاضل:  
الدكتور تومي ميلود الذي قبل الإشراف على هذا العمل، وجزيل الشكر له على كل ما قدمه لي من توجيهات وإرشادات

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل أعضاء لجنة المناقشة الذين قبلوا مناقشة هذا العمل  
كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى كل من ساهم في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد،  
وكل من أمدني بيد العون والمساعدة ولو بكلمة طيبة

شـ رـ ا لـ مـ جـ مـ يـ ا

قربلي شيماء

## الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح كيف تتم المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي من خلال عرض أهم ما جاء به من قواعد وإجراءات تنظم معالجتها المحاسبية، وكذا حصر أهم المشاكل التي يمكن أن تواجه مستخدميها ذات العلاقة بعملية الاعتراف والتقييم والقياس.

ولتحقيق أهداف هذه الدراسة وبعد استعراضنا لمختلف الجوانب النظرية المتعلقة بمحاسبة الأدوات المالية جاءت الدراسة العملية من خلال اختيارنا لشركة BIOPHARM SPA لإثبات مدى تطبيق الأسس والقواعد المحاسبية التي تضبط عملية القياس والتقييم والاعتراف بالأدوات المالية على أرض الواقع، وقد أظهرت نتائج الدراسة تحكم المؤسسة محل الدراسة في قواعد محاسبة الأدوات المالية حسب الأنواع التي تحوز عنها؛ وما يثبت أيضا أن معظم أنواع الأدوات المالية يحكمها التطبيق والتعامل الفعلي بها لاعتبارها تختلف عملية الاعتراف بها من صنف إلى صنف آخر على حسب التدفقات النقدية الناتج عنها.

**الكلمات المفتاحية:** الأدوات المالية، الأصول المالية، الخصوم المالية، الأدوات المالية المشتقة، النظام المحاسبي المالي.

## Abstract:

This study aims to clarify how the accounting of financial instruments is carried out according to The Financial Accounting System by presenting the most important rules and procedures that regulate the accounting process as well as identifying the most important problems that its users can face related to the recognition and evaluation process.

To achieve the objectives of this study, and after our review of the various theoretical aspects related to accounting of financial instruments, The practical study came through our selection of BIOPHARM SPA in order to prove the extent of application of the accounting principles and rules governing measurement, evaluation and recognition of financial instruments on the ground. The results of the study showed that the institution in question controlled the rules of accounting for financial instruments on the basis of the types of instruments they possessed; What also proves that most types of financial instruments are governed by the application and actual dealings with them, considering that the process of recognizing them differs from one class to another according to the resulting cash flows.

**Keywords:** Financial Instruments, Financial Assets, Financial Liabilities, Derivative Financial Instruments, The Financial Accounting System.

## فهرس المحتويات

الصفحة	قائمة المحتويات
I	فهرس المحتويات
III	فهرس الجداول
IV	فهرس الأشكال
IV	فهرس الملاحق
أ- ٨	<b>مقدمة</b>
ب	1-1: تقديم
ت	2-1: إشكالية الدراسة
ت	3-1: فرضيات الدراسة
ث	4-1: أهمية الموضوع ودوافع اختياره
ث	5-1: أهداف الدراسة
ث	6-1: منهجية الدراسة
ج	7-1: حدود الدراسة
ج	8-1: الدراسات السابقة
ح	9-1: هيكل البحث
58-01	<b>الفصل الأول: الإطار العام لمحااسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي</b>
02	تمهيد
03	المبحث الأول: مدخل للأدوات المالية
03	المطلب 01: ماهية الأدوات المالية
9	المطلب 02: أشكال الأدوات المالية وخصائصها
15	المطلب 03: الأدوات المالية المشتقة والمخاطر الناشئة عن التعامل بالأدوات المالية
21	المبحث الثاني: قواعد محااسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي
21	المطلب 01: التصنيف المحاسبي للأصول والخصوم المالية
25	المطلب 02: إجراءات الاعتراف والقياس الأولي واللاحق للأصول والخصوم المالية
32	المطلب 03: القواعد العامة لمحااسبة المشتقات المالية ومتطلبات الإفصاح
37	المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي
37	المطلب 01: محااسبة الأصول المالية
44	المطلب 02: محااسبة الخصوم المالية

52	المطلب 03: محاسبة المشتقات المالية
58	خلاصة الفصل
92 - 59	<b>الفصل الثاني: محاسبة الأدوات المالية في شركة BIOPHARM SPA</b>
60	تمهيد
61	المبحث الأول: تقديم شركة BIOPHARM SPA
61	المطلب 01: التعريف بشركة BIOPHARM SPA
64	المطلب 02: الهيكل التنظيمي لشركة BIOPHARM SPA
67	المطلب 03: نشاط شركة BIOPHARM SPA
71	المبحث الثاني: واقع محاسبة الأدوات المالية بشركة BIOPHARM SPA
71	المطلب 01: دخول شركة BIOPHARM SPA بورصة الجزائر
75	المطلب 02: المعالجة محاسبية للأصول المالية في شركة BIOPHARM SPA
80	المطلب 03: المعالجة المحاسبية للخصوم المالية في شركة BIOPHARM SPA
83	المبحث الثالث: تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي في معالجة الأدوات المالية بشركة BIOPHARM SPA
83	المطلب 01: محاسبة الأدوات المالية الأولية (حالة أدوات رؤوس الأموال الخاصة)
85	المطلب 02: محاسبة الأدوات المالية الأولية (حالة أدوات الدين)
89	المطلب 03: محاولة وضع نموذج تطبيقي حول محاسبة المشتقات المالية وفق النظام المحاسبي المالي
92	خلاصة الفصل
96 - 93	<b>الخاتمة</b>
102 - 97	<b>قائمة المراجع</b>
111 - 103	<b>الملاحق</b>

## فهرس الجداول

الصفحة	مخنوان الجدول	رقم الجدول
07	أنواع الأدوات المالية	01
14	التميز بين الأسهم العادية والممتازة والسندات	02
15	أمثلة على الأدوات المالية المشتقة	03
18	مقارنة بين العقود " الآجلة والمستقبلية والمبادلات والخيارات	04
23	تصنيف الأصول المالية	05
25	تصنيف الخصوم المالية	06
31	القياس الأصول والخصوم المالية	07
38	توزيع الحسابات حسب الطبيعة	08
54	آلية عمل العقود المستقبلية	09
54	المقارنة بين أسعار عقود الخيار	10
63	تكوين رأسمال الشركة وحملة الأسهم	11
73	معلومات حول أسهم شركة BIOPHARM SPA المتاحة للعرض العام	12
74	نشاط تداول أسهم شركة BIOPHARM SPA في البورصة خلال سنة 2018	13
75	الأصول المالية غير الجارية وفق عرضها في ميزانية شركة BIOPHARM SPA	14
76	الأصول المالية غير الجارية المحازة من قبل شركة BIOPHARM SPA	15
77	الأسهم المملوكة من قبل شركة BIOPHARM SPA الصادرة عن الكيانات الأخرى	16
78	الأصول المالية الجارية وفق عرضها في ميزانية شركة BIOPHARM SPA	17
78	التوظيفات والأصول المالية الجارية الأخرى المملوكة من شركة BIOPHARM SPA	18
79	النقد والنقد المعادل الخاص بشركة BIOPHARM SPA	19
80	الخصوم المالية غير الجارية وفق عرضها في ميزانية شركة BIOPHARM SPA	20
81	القروض والديون المالية طويلة الأجل الخاص بشركة BIOPHARM SPA	21
81	عناصر خزينة الخصوم الخاص بشركة BIOPHARM SPA	22



## فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
06	العناصر المحددة للأداة المالية وتبويبها	01
55	آليات عمل مبادلات أسعار الفائدة	02
64	الهيكل التنظيمي لمجموعة BIOPHARM	03
65	الهيكل التنظيمي لشركة BIOPHARM SPA	04
74	تطور أسعار أسهم شركة BIOPHARM SPA في البورصة خلال سنة 2018	05

## فهرس الملحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
104	وثيقة مقتطعة من الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية بها توضيح لقاعدة تحميل فوارق تقييم الأصول المالية على النتيجة	01
105	وثيقة مقتطعة من دليل استخدام حسابات الصنف 05 صادرة عن شركة سوناطراك	02
108	وثيقة تبين تأشيرة "COSOB" ومعلومات عن العرض العام لأسهم شركة BIOPHARM SPA	03
109	ميزانية شركة BIOPHARM SPA لسنة 2018 مقارنة بسنة 2017	04
111	حساب النتائج الخاص بشركة BIOPHARM SPA لسنة 2018 مقارنة بسنة 2017	05

# مقدمة

---

الإطار العام للدراسة.

## 1-1: تقديم

يعتبر الهدف الأساسي لكل دولة هو تحقيق النمو الاقتصادي الذي يعرف بالزيادة التراكمية والمستمرة للدخل الحقيقي عبر فترة ممتدة من الزمن بما يسمح بإشباع مختلف احتياجات المجتمع وتحقيق الفائض، وهذا يرتبط بدرجة كبيرة بأداء ومردودية المؤسسات الاقتصادية التي تعتبر أساس الاقتصاد الوطني وسعيا لتحقيق ذلك كان ولا بد من تبني فكرة الانفتاح الاقتصادي؛ وهذا فعلا ما شاهده العالم في نهاية القرن العشرين حيث بدأ بالتوجه نحو مفهوم العولمة أو النظام العالمي الجديد، فكانت نتيجته اندماج الاقتصاديات المتقدمة مع الاقتصاديات الأقل نموا من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر وخفض الحواجز التجارية مما أصبح اقتصاد كثير من الدول تعتمد على اقتصاد دول أخرى، وهذا ما ساعد على ظهور الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات التي تعتبر كإحدى الدعائم الأساسية التي ساهمت بشكل كبير في تجسيد العولمة الاقتصادية بالإضافة إلى تحرير التجارة العالمية.

كل هذه العوامل ساعدت على تحقيق نمو سريعا في حجم الأسواق المالية وتنوعها، إذ لم يعد الإطار المكاني شرطا لوجودها، ويتم التعامل فيها بواسطة الأدوات المالية أو ما يسمى بالمنتجات المالية التي ساعدت على تبسيط الصفقات المالية، حيث أصبحت تعقد بكل سهولة مهما كان حجمها وبكفاءة عالية. والأدوات المالية هي عبارة عن مجموعة من المنافع الأشباع التي يحققها المستثمر عند الاستثمار فيها وليست كما يعتبرها البعض ورقة مالية ذات خصائص معينة فقط؛ وبناء لما تحققه الأدوات المالية من منافع ومداخل ضخمة اتجهت معظم الشركات بشكل كبير للتعامل بها للرفع من مداخيلها وأرباحها، وفي غايات تلبية أغراض واحتياجات كل المتعاملين في هذه الأسواق باختلاف أهدافهم تم توفير العديد من الأدوات المالية وتفرعها إلى عدة أنواع، حيث لم تعد تقتصر على الأدوات المالية الأساسية فقط بل تم استحداث أدوات مالية جديدة وأخرى مشتقة منها والتي حضرت بدورها باهتمام كبير من قبل المتعاملين لما تحققه والغرض الأصلي لابتكارها المتمثل في التغطية والتحوط ضد المخاطر المالية.

هذا الاهتمام الكبير أدى بالأدوات المالية إلى التأثير بمجال المحاسبة وإثارة العديد من الاختلافات فيها باعتبارها نظام للمعلومات يقوم بقياس الأحداث الاقتصادية وتوصيلها (عرضها) لمستخدميها لمساعدتهم في اتخاذ القرارات، فأهم الأحداث الاقتصادية التي تهتم بها المحاسبة هي الأدوات المالية التي تعتبر من العناصر الرئيسية في قائمة الميزانية خاصة وباقي القوائم المالية عامة.

وهذا ما نلمسه في المعايير المحاسبية الدولية IFRS/IAS التي تسعى إلى جعل المحاسبة محل ثقة من خلال تحسين وتبسيط المعلومة المحاسبية بحيث تخدم المهتمين بها لاتخاذ القرارات سواء في مجال الاستثمار أو في مجال التمويل، وهذا ما دفعها إلى عدم الاكتفاء بإصدار معيار واحد تحدد فيه السياسات والمعالجات المحاسبية

للأدوات المالية، وفي إطار التحسين والتطوير قام كذلك مجلس معايير المحاسبة الدولية باتخاذ عدة تدابير وإجراءات تتضمنها تعديلات في معايير وكذا إصدار معايير جديدة متعلقة بالأدوات المالية.

أما بالنسبة للنظام المحاسبي المالي SCF الذي ارتبط ظهوره بمعالجة النقائص التي كانت تعتلي المخطط المحاسبي الوطني PCN وكذا إيجاد حلول للمواضيع التي لم يتطرق لها وذات تأثير هام، مما دفع إلى إصدار عدة تعاليم وقواعد تعالج مجموعة من المواضيع الجديدة ذات الاهتمام والمنظور الدوليين، ومن بينها موضوع الأدوات المالية، إلا أنه وبحكم المؤسسات الجزائرية ليست بالمؤسسات العالمية فهي بالتالي تقتصر في معاملاتها المالية على أدوات مالية معينة دون غيرها؛ ومع كل ذلك إلا أن النظام المحاسبي المالي تعرض إليها وحدد كفاءات التعامل معها محاسبيا.

## 1-2: إشكالية الدراسة

يعتبر النظام المحاسبي المالي الذي تبنته الجزائر بموجب القانون 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 ضرورة حتمية للمؤسسات الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة والأسواق المالية في الجزائر بصفة خاصة لأجل الاندماج في السوق العالمي، خاصة بعدما أبدت الجزائر رغبتها في الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وفتح الأبواب للاستثمار الأجنبي، وكان لابد من التجاوب مع التطورات الحاصلة في العالم وتسلك مسار الدول المتطورة من خلال التوجه نحو معايير المحاسبة الدولية لينتج عن ذلك النظام المحاسبي المالي.

والنظام المحاسبي المالي كما يقدم إرشادات وتوجيهات بما سيكون عليه التطبيق فهو كذلك يعطي حلا لتطبيقية للممارسات المحاسبية، إذ يعتبر نظاما موجها للتطبيق من خلال إبرازه كيفية المعالجة المحاسبية لكل عناصر الحسابات التي تتوفر عنها مدونته؛ ولذلك لابد أن يكون قد حدد الكيفية التي تكون عليها المحاسبة على الأدوات المالية، وعليه كانت إشكالية الدراسة مصاغة في السؤال التالي:

### ✓ كيف تتم المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي؟

من هذا السؤال تنفرع الأسئلة التالية:

1. ما هي العناصر المحددة للأداة المالية وكيف يتم التعامل بها؟
2. ما هي المتطلبات المحاسبية التي فرضها النظام المحاسبي المالي لمحاسبة الأدوات المالية؟
3. ما هو واقع التعامل بالأدوات المالية في شركة BIOPHARM SPA وكيف تتم معالجتها محاسبيا؟

## 1-3: فرضيات الدراسة

للإجابة عن إشكالية الدراسة تم اعتماد الفرضيات التالية:

- ✓ الفرضية الأولى: لم يلحق النظام المحاسبي المالي إلى وضع إطار شامل لمحاسبة الأدوات المالية.
- ✓ الفرضية الثانية: حدد النظام المحاسبي المالي أسس المعالجة المحاسبية للأدوات المالية.
- ✓ الفرضية الثالثة: تتوافق قواعد محاسبة الأدوات المالية المعتمدة في شركة BIOPHARM SPA مع ما ينص عنه النظام المحاسبي المالي.

#### 1-4: أهمية الموضوع ودوافع اختياره

يعد موضوع الأدوات المالية بصفة عامة ومعالجتها المحاسبية بصفة خاصة من المواضيع الأكثر أهمية إذ ترتبط بعملية الاستثمار وكذا التمويل والحفاظ على رؤوس الأموال الخاصة، حيث أن محاسبة الأدوات المالية لها اثر كبير على ما يخص العمليات السابقة، لما تقدمه البيانات المالية من معلومات للمستثمرين والمحليلين الماليين وغيرهم من المستخدمين في ترشيد قراراتهم الاستثمارية في الأدوات المالية؛ وبالتالي لابد من الوقوف على ما ينص عنه النظام المحاسبي المالي فيما يخص هذه الأدوات، وتظهر دوافع اختيار الموضوع موجزة في:

1. ارتباط الموضوع بمجال التخصص.
2. الاهتمام الشخصي بموضوع محاسبة الأدوات المالية والرغبة في إثراء المعرفة الذاتية في هذا المجال.
3. الرغبة في التعرف على حيثيات وجوانب الموضوع وواقع التعامل بالأدوات المالية في الجزائر وتقنيات المحاسبة عليها.

#### 1-5: أهداف الدراسة

تتبلور أهداف الدراسة فيما يلي:

1. التعرف على الأدوات المالية وأنواعها والمفاهيم المرتبطة بها وأساسيات تقييمها وكذا المزايا والمخاطر المترتبة عنها.
2. إبراز أهم النقاط التي جاء بها النظام المحاسبي المالي التي تخص موضوع محاسبة الأدوات المالية.
3. محاولة التعرف على أهم الأدوات المالية المستخدمة في الجزائر ومعالجتها المحاسبية من خلال الدراسة الميدانية بإحدى الشركات الجزائرية والمحددة بشركة BIOPHARM SPA.

#### 1-6: منهجية الدراسة

يهدف الاستجابة لمتطلبات الدراسة والتحليل المناسب والإمام الجيد بموضوع الدراسة تم الاعتماد على: .. المنهج الوصفي بالدراسة المسحية المرتبطة بتحليل المضمون وذلك بجمع مختلف المصادر ذات العلاقة بالموضوع من وثائق وسجلات وتقارير وكتب ومطبوعات التي عالجت موضوع الدراسة ومن ثم تحليلها واستخراج النتائج منها.

..أسلوب دراسة حالة لإتمام الدراسة التطبيقية بإسقاط موضوع الدراسة على إحدى المؤسسات الجزائرية وهي شركة BIOPHARM SPA.

### 1-7: حدود الدراسة

✓ الزمنية: اهتمت الدراسة بالمعلومات المتعلقة بمحاسبة الأدوات المالية والمعالجة المحاسبية لها في حدود فترة الدراسة والمحددة بالسداسي الأول لسنة 2020 بداية من 2020/02/01 إلى غاية 2020/07/01.

✓ المكانية: تمت الدراسة بشركة BIOPHARM SPA المتواجد على مستوى ولاية الجزائر العاصمة وتم الحصول على كافة المعلومات اللازمة عن طريق وسائل الاتصال الهاتف و Email.

### 1-8: الدراسات السابقة

✓ دراسة (شوقي طارق، 2018) بعنوان : " محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي \_أطروحة دكتورا في العلوم الاقتصادية\_ " جامعة فرحات عباس، سطيف.

هدفت الدراسة إلى توضيح كيفية محاسبة عن المشتقات المالية بغرض التغطية وفقا ما تناولته معايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS، إلى جانب إبراز مكانتها في ظل النظام المحاسبي المالي.

وقد أظهرت نتائج الدراسة إلى اهتمام معايير المحاسبة الدولية بمحاسبة الأدوات المالية بما فيها المشتقات المالية لما لها من أهمية سواء من الناحية المالية أو المحاسبية خاصة في طرق الاعتراف والتصنيف والقياس، بينما النظام المحاسبي المالي الصادر بموجب القانون 07-11 الذي أعطاه هذا الأخير نوعا من عدم المرونة مما تسبب إلى تأخره في التكيف والتوافق بحكم وجود تغيرات مستمرة في الممارسات المحاسبية مع التطورات التي تحدث في الاقتصاد والمعاملات المالية.

✓ دراسة (د. بوسبعين تسديت، 2016) بعنوان: " محاضرات في محاسبة الأدوات المالية مدعمة بتمارين محلولة \_ مطبوعة محاضرات موجهة لطلبة الماستر شعبة المالية والمحاسبة \_ " جامعة أكلي محند اولحاج، البويرة.

هدفت الدراسة إلى تسهيل المفاهيم حول محاسبة الأدوات المالية لطلبة المحاسبة وذلك من خلال ترخيص النقاط التالية في أذهان الطلبة والمتمثلة في التعرف على مختلف الأدوات المالية وكيفية معالجتها وتقييمها وتسجيلها محاسبيا مع عرض حالات تطبيقية، والتمكن من ربط معطيات المؤسسة الداخلية ومختلف التغيرات الحاصلة في بيئتها خاصة المالية منها.

✓ دراسة (بونعجة سحنون، 2011) بعنوان : " أهمية تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ( بالإشارة إلى حالة الجزائر) \_ رسالة ماجستير في علوم التسيير\_ " جامعة حسيبة بن بوعلي، شلف

هدفت الدراسة إلى تحديد أهم المفاهيم والقواعد المحاسبية المتعلقة بمحاسبة الأدوات المالية من خلال معايير المحاسبة الدولية، مع تحديد ودراسة درجة التوافق بينها وبين النظام المحاسبي المالي وصولاً إلى دراسة أهمية تكييف النظام المحاسبي المالي بمستجدات المعايير المحاسبية الدولية مع توضيح مدى تأثير الأزمة المالية العالمية على توجهات مجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بمحاسبة الأدوات المالية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة الاهتمام البالغ بالأدوات المالية من الناحية المحاسبية على المستوى الدولي والتي تمثلت باهتمام اللجنة ثم المجلس المعايير المحاسبة الدولية، مع بروز تأثير هذا الأخير بالأزمة المالية العالمية.

من خلال عرضنا للدراسات السابقة وأهدافها ونتائجها يتبين لنا أن أغلبيتها تطرقت إلى دراسة محاسبة الأدوات المالية سواء بتركيزها على نوع واحد منها أو الإحاطة بكافة أنواعها، كما نلاحظ من خلال ما تم عرضه أن كل الدراسات قد ركزت على الجانب الدولي وما ينص عليه مجلس معايير المحاسبة الدولية مع الإشارة فقط للجانب الوطني وذلك للربط بينه وبين ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي؛ وعليه ووفقاً ما سبق فإن دراستنا هذه تتميز عن الدراسات السابقة من خلال:

- ✓ التركيز الكامل ومحاولة الإحاطة الشاملة على كل ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي فيما يتعلق بمحاسبة الأدوات المالية من خلال محاولة تحليل كافة المواد المحددة لقواعد محاسبة الأدوات المالية التي جاء بها القانون 07-11 والموضحة في المراسيم والقرارات المكملة له؛
- ✓ إسقاط الدراسة على إحدى الشركات الجزائرية وإبراز الواقع الوطني لمحاسبة الأدوات المالية، باعتبار أن معظم الدراسات لم تحدد بوضوح المؤسسة المدروسة وهناك لم يكن لها في الأصل دراسة ميدانية، وهناك من اعتمدت على الإسقاط الدولي للدراسة كأساس لها.

### 1-9: هيكل البحث:

في سبيل الإجابة على إشكالية الدراسة وعلى الأسئلة الفرعية والتأكد من صحة الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي حيث كان:

❖ الفصل الأول: المعنون بـ: الإطار العام لمحاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي خصص لإظهار كافة النقاط اللازمة المتعلقة بمحاسبة الأدوات المالية من منظور النظام المحاسبي المالي وذلك من خلال عرض مختلف الجوانب الضرورية لإتمام الموضوع بداية بعرض الأداة المالية وماهيتها وأشكالها وكافة العناصر التعريفية الموضحة للمتغير الأساسي في الدراسة وصولاً إلى عرض القوانين والقواعد المحاسبية المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي وكذا تحليلها بغرض الوصول إلى وضع الإطار شامل الذي نحدد فيه قواعد قياس وعرض الأدوات المالية وكيفية الاعتراف بها في دفاتر اليومية بشكل دقيق وواضح.

❖ الفصل الثاني: المعنون بـ: محاسبة الأدوات المالية في شركة BIOPHARM SPA

وخصص لعرض الدراسة التطبيقية للموضوع وذلك من خلال دراسة حالة شركة BIOPHARM SPA حيث قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث خصص المبحث الأول لعرض والتعريف بالشركة محل الدراسة؛ أما المبحث الثاني يتعلق بتبيان واقع محاسبة الأدوات المالية بالشركة وذلك من خلال عرض القواعد المحاسبية المطبقة عليها من قبل الشركة من إجراءات القياس والتقييم والاعتراف بها وعرضها في القوائم المالية؛ وليختم الفصل بالمبحث الثالث الذي تم فيه تطبيقا للقواعد المحاسبية التي ينص عنها النظام المحاسبي المالي لمحاسبة الأدوات المالية وذلك على أساس إدخال تعديلات على الأدوات المالية التي تحوز عليها الشركة محل الدراسة.

❖ الخاتمة: والتي أجملنا فيها أهم نتائج البحث والتحليل مع إجابة مختصرة للإشكالية المعتمدة، مع تقديم مقترحات من الممكن أن تساهم في إثراء المعرفة حول محاسبة الأدوات المالية في ظل تطبيق النظام المحاسبي المالي؛ ناهين البحث بالأفاق المستقبلية للدراسة بالاعتماد على النتائج المتوصل إليها.



# الفصل الأول

الإطار العام لمحااسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي

## تمهيد:

تحظى محاسبة الأدوات المالية باهتمام كبير في عالم المال والاقتصاد في أنحاء العالم، وأصبحت من المواضيع المثيرة لارتباطها بالعديد من العوامل المؤثرة الظاهرة وغير الظاهرة مما تبرز الصعوبة في التحكم فيها؛ وعلى أساس أن الأدوات المالية أدوات استثمارية وتمويلية؛ فاستخدامها يحقق عوائد إضافية ويخلق قيمة بما يزيد من ثروة مستخدميها، إلا أن التعامل بها كما يرتبط بتحقيق العوائد كذلك بمجموعة متنوعة من المخاطر الناتجة عن إمكانية معاكسة التوقعات مع الظروف التي تصيبها، كل هذه العمليات والمعاملات لا بد من أن يوفر لها إطارا محاسبيا واضحا بما يضمن أن تتسم المعلومات المالية الناتجة عنها بالشفافية والوضوح والدقة بحيث تسمح بضبطها والتحكم فيها؛ وبالنظر إلى النظام المحاسبي المالي الذي ارتبط ظهوره بأهم المبادئ المتعلقة بالشفافية والوضوح للمعلومات المالية وخصوصا اهتمامه بالمواضيع ذات التأثير في النشاط من بينها الأدوات المالية.

في هذا الفصل سنحاول عرض القواعد المحاسبية التي جاء بها النظام المحاسبي المالي المتعلقة بالأدوات المالية من ناحية القياس والإفصاح والاعتراف وغيرها من العمليات ذات العلاقة.

قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الأول: مدخل للأدوات المالية.
- المبحث الثاني: قواعد محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي.
- المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي.

## المبحث الأول: مدخل للأدوات المالية

تتنوع الأدوات المالية وتختلف باختلاف المتعاملين بها والغرض منها، وتعتبر عملية تحديدها وضبط عناصرها بمثابة الخطوة الأولى لوضعها في الإطار المحاسبي الصحيح؛ وبالتالي سيكون من المفيد تقديم في هذا المبحث المفاهيم الأساسية للأدوات المالية وعرض أهم المواضيع المرتبطة بها.

## المطلب 01: ماهية الأدوات المالية

## الفرع 01: تعريف الأداة المالية

## أولاً: تعريف الأدوات المالية:

عرفها المشرع الجزائري على أنها: " كل عقد ينتج عنه أصل مالي لدى كيان وخصم مالي أو أداة أموال خاصة لدى كيان آخر" (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2010، صفحة 20).

كما عرفت على أنها " سلسلة الحقوق أو الالتزامات ذات الطبيعة التعاقدية التي تؤدي في النهاية إلى تلقي أو دفع مبلغ نقدي أو شراء أو إصدار رؤوس أموال خاصة" (claude, agnés, & cécile, 2007, p. 22) .

ومنه فالأدوات المالية هي كل أداة تتوفر فيها العناصر الأساسية التالية (McGraw-Hill Australia, (c) 2015, p. 507)

✓ **عقد:** يشير هنا مصطلح عقد إلى اتفاق بين طرفين، إذ يكون للأطراف سلطة تقديرية بموجبها تكون الاتفاقية قابلة للتنفيذ؛ وبالتالي لا يمثل الأصل أو الخصم غير التعاقدية (غير الاتفاقية) أداة مالية على الرغم من أنه يؤدي إلى استلام أو تسليم النقد (مثل: الالتزام بدفع ضريبة الدخل) .

✓ **وجود جانبيين:**

الجانب الأول: عليه التزام تعاقدي؛ أي التزام بدفع أو تسليم النقد أو أداة مالية أخرى لكيان أو طرف آخر  
جانب ثاني: له الحق التعاقدية؛ أي الحق في قبض أو تلقي النقد أو أداة مالية أخرى لكيان أو طرف آخر.

وبالاعتماد على ما تقدم نستنتج أن الأداة المالية هي عبارة عن:  
" اتفاق بين طرفين يتولد عنه تسجيل أصل مالي لأحد الأطراف؛ وتسجيل خصم مالي أو أداة رؤوس أموال خاصة للطرف المقابل".

## ثانياً: المصطلحات ذات العلاقة بالأدوات المالية:

يشمل تعريف الأداة المالية على كل من الأصول المالية، الخصوم المالية وأدوات رؤوس الأموال الخاصة، فهي تعد بمثابة تصنيف لها، تحتوي هذه المصطلحات الثلاثة على تعاريف محددة تساعد الكيانات في عملية تبويبها، ويظهر تعريف كل منها على حدا كما يلي:

#### ➤ الأصول المالية: هو: " كل أصل يكون في صورة

- نقد؛ أو
- أداة رؤوس أموال خاصة لكيان آخر؛ أو
- اتفاقية تعاقدية تحمل الحق في استلام النقد أو أصول مالية أخرى، أو تبادل أصول أو خصوم مالية مع الكيان الآخر بموجب شروط يحتمل أن تكون مواتية للكيان " (Ahmed, 2009, p. 27)

#### ➤ الخصوم (الالتزامات) المالية: تتحدد الخصوم المالية في: " الدين الناشئ عن الالتزام التعاقدية الذي يتم تسويته إما بـ

- تسليم النقدية أو أصول مالية أخرى إلى الطرف المقابل؛ أو
- تبادل أدوات مالية مع الأطراف؛ بشروط من المحتمل أن تكون غير مواتية " (Conseil National de la Comptabilité, 2011, p. 15)

#### ➤ أدوات رؤوس الأموال الخاصة: هي: " أي عقد يدل على حصة في صافي الأصول؛ ويقصد بصافي الأصول الحصة المتبقية بعد خصم واستبعاد كافة الالتزامات " (جمعة يونس، 2011، صفحة 30)

#### الخلاصة: أساس تبويب الأدوات المالية:

➤ إن عملية تبويب الأدوات المالية تعد سهلة في حالة كون الكيان يحمل الحق التعاقدية بالاستلام (القبض) وتكون الأداة قد استوفت تعريف الأصل المالي فما عليه إلا تسجيل شكلا من أشكال الأصول المالية في قوائمها.

➤ ويختلف الأمر عند الجهة المقابلة؛ أي في حالة كون الكيان عليه الالتزام التعاقدية بالتسليم (الدفع)؛ حيث هنا يقع في عملية التمييز بين الأداة المستوفية تعريف الخصوم المالية أو المستوفية تعريف أداة رؤوس الأموال الخاصة؛ وبشكل عام فإن المبدأ الأساسي للتبويب يتوقف على:

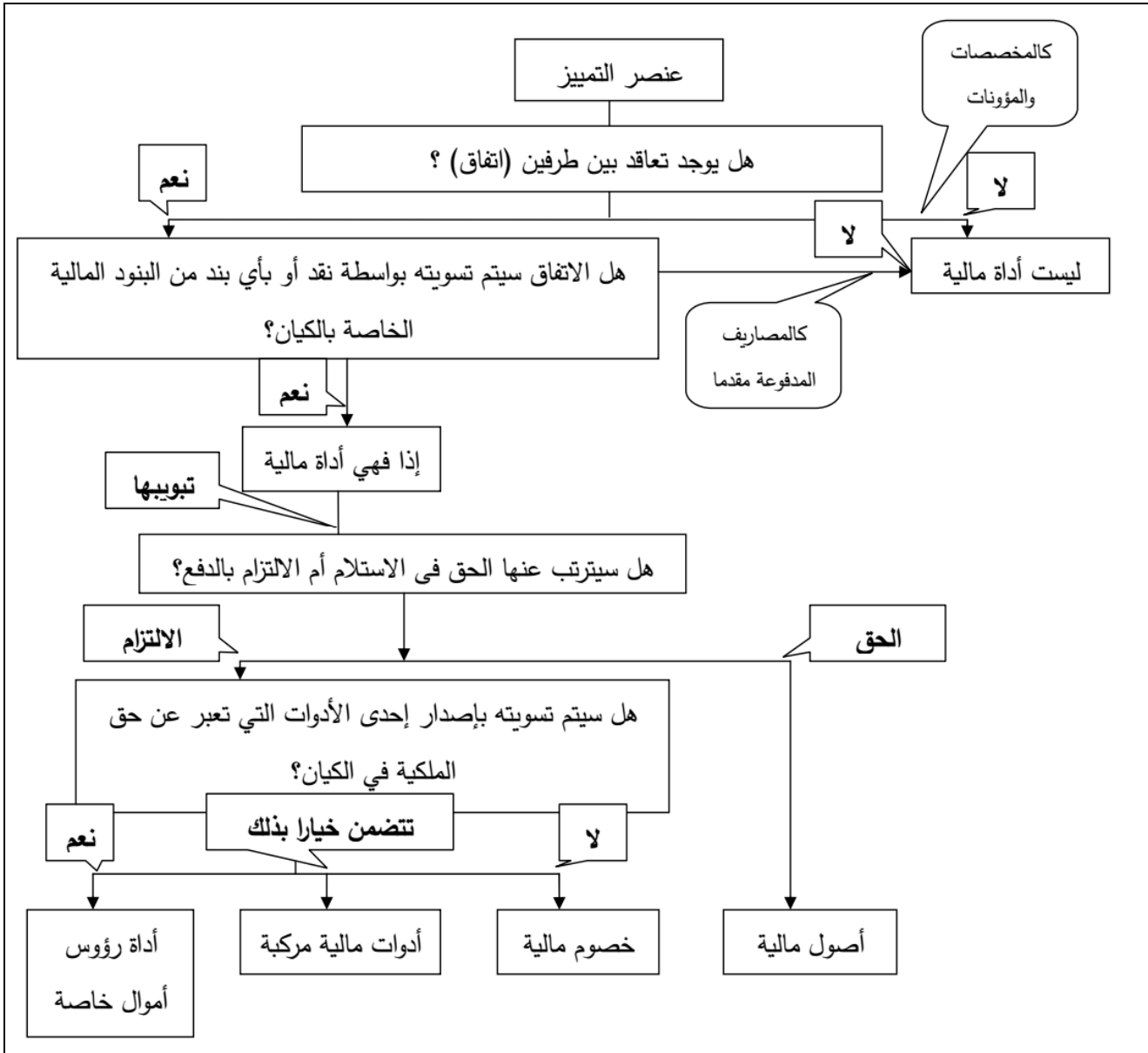
- أساس جوهر التسوية التعاقدية - " على أي أساس سيتم تسوية العقد (الأداة المالية) - " وتعريف كل من الخصوم المالية وأدوات رؤوس الأموال الخاصة؛ حيث يبرز هذا المبدأ الحاجة إلى النظر ليس فقط إلى الشكل القانوني للأداة ولكن أيضا إلى جوهر التسوية التعاقدية المرتبطة بها؛ فعندما يكون جوهر الأداة وشكلها القانوني مختلفين فإن الجوهر هو الذي يحكم التصنيف والعرض كمثال نجد: (الأسهم الممتازة التي تنص على الاسترداد الإلزامي من قبل المصدر بمبلغ ثابت في تاريخ مستقبلي محدد؛ فهذه عبارة عن

خصوم مالية لمصدر الأداة لأنه يكون ملتزم بدفع النقد أو أي أصل مالي آخر) (Abbas Ali, Magnus, & (Graham, 2008, p. 225)

- من السمات الهامة للتمييز بين الخصم المالي وأداة رؤوس الأموال الخاصة هي (حميدات، 2014، صفحة 444):
- ↳ إذا كان هناك التزام بتسليم النقد أو أي أصل مالي آخر، فإن الأداة عادة تستوفي تعريف الخصوم المالية، على الرغم من أن شكلها قد يكون أداة رؤوس أموال خاصة؛
- ↳ أما إذا كان العقد (الاتفاق) يضمن حقا غير مشروط لتجنب دفع النقد أو أي أصل مالي آخر والتسوية تتم بالالتزام بإصدار أداة من الأدوات التي تعبر عن حق الملكية للكيان، في هذه الحالة لا تبوب الأداة على أنها خصم مالي لأنه لا يترتب عنها خسارة بل يترتب عنها زيادة في رؤوس الأموال الخاصة.
- ↳ وتجد الإشارة بأنه ليس كل الأدوات المالية التي تكون ضمن هذه الجهة تصنف إما خصوم مالية أو أداة رؤوس أموال خاصة، وفي بعض الأحيان نجد أدوات مالية يملكها الكيان تحتوي على عناصر من كلا الصنفين في عقد واحد (معروفة بإسم الأدوات المالية المركبة) مثل: السندات القابلة للتحويل إلى أسهم بشكل إلزامي أو حسب خيار حامل السند أو مصدره؛ حيث تتكون من جزأين، الجزء الأول: يلبي تعريف الخصوم المالية؛ أي يمثل التزام تعاقدى بدفع الفائدة الدورية وسداد المبلغ الأصلي للسندات بالقيمة الاسمية عند الاستحقاق إذا احتفظ بها حامل السندات ولم يطلب تحويلها إلى أسهم، أما الجزء الثاني: يلبي تعريف أداة رؤوس أموال خاصة؛ ممثلا بخيار حق تحويل أسهم ممنوح لحامل السندات؛ وبالتالي الالتزام بإصدار أداة من أدوات رؤوس الأموال الخاصة.

وتتضح كيفية تحديد الأداة المالية وتبويبها في الشكل التالي:

الشكل رقم 01: العناصر المحددة للأداة المالية وتبويبها



المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على كل ما تقدم.

### وابعاً: أنواع الأدوات المالية:

تظهر أمثلة عن أنواع الأدوات المالية الشائعة التي تستوفي تعريف الأداة المالية بالإضافة إلى عرض بعض البنود التي قد تبدو أداة مالية ولكنها في حقيقة الأمر لا تستوفي التعريف، في الجدول التالي:

الجدول رقم 01: أنواع الأدوات المالية.

التصنيف	البند	التعليق
الأصول المالي	1- النقد في الصندوق؛ و	وفقا للتعريف المباشر للأصل المالي وكذلك الأموال التي في الحسابات البنكية وغيرها من الأصول المالية.
	2- الاستثمارات المالية في أسهم شركات أخرى؛ و	لأنها تستوفي تعريف الأصول المالية فهي اتفاقية بين طرفين تؤدي إلى نشوء حق حالي باستلام النقد أو أي أصل مالي آخر.
	3- أوراق القبض التجارية؛ و	
	4- الذمم المدينة لعقد الإيجار التمويلي؛ و	
	5- القروض والسلف الممنوحة؛ و	
	6- الحسابات الجارية المدينة؛ و...	
الخصوم المالي	1- السندات وأدوات الدين الأخرى الصادرة عن المنشأة؛ و	لأنها تستوفي تعريف الخصوم المالية فهي اتفاقية بين طرفين تؤدي إلى نشوء التزام حالي بتسليم النقد أو أي أصل مالي آخر.
	2- القروض والسلف المتحصل عليها من الغير؛ و	
	3- أوراق الدفع التجارية؛ و	
	4- الذمم الدائنة لعقد الإيجار التمويلي؛ و	
	5- الحسابات الجارية الدائنة؛ و...	
أدوات رؤوس أموال خاصة	1- الأسهم بأنواعها التي تعبر عن حق الملكية في الشركة.	عندما تستوفي تعريف أداة رؤوس الأموال الخاصة في حالة تسوية الالتزام بإصدار إحدى أنواعها ويترتب عنها الارتفاع في قيمة رؤوس الأموال الخاصة.
البنود التي قد تبدو أدوات مالية ولكنها فالحقيقة لا تستوفي التعريف.	1- الأصول غير المتداولة الملموسة وغير الملموسة؛ و	لأنها لا تؤدي إلى نشوء حق حالي باستلام النقد أو أي أصل مالي آخر.
	2- المصاريف المدفوعة مقدما أو الإيرادات المقبوضة مقدما؛ و	ترتبط هذه العملية بالحصول أو تسليم بضاعة أو خدمات في المستقبل ولكنها لا ينتج عنها استلام أو دفع النقد أو أي أصل مالي آخر.
	3- الالتزامات (أو الحقوق) الضريبية (كالضرائب على الأرباح وغيرها)؛ و	لأنها لا تنشأ من التزامات أو حقوق تعاقدية بل يتم فرضها وفق متطلبات قانونية.
	4- المخصصات والمؤونات؛ و	لأنها لا تنشأ من التزامات أو حقوق تعاقدية.
	5- السبائك الذهبية؛ و...	عبارة عن سلعة.

المصدر: جمعة حميدات. (2014). خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (الإصدار 2014). عمان: مجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين. الصفحات 439-441. (بتصرف)

## الفرع 02: أسواق تداول الأدوات المالية (الأسواق المالية)

**أولاً:** تعريف الأسواق المالية: " تعتبر الأسواق المالية (بورصة الأوراق المالية) احد القطاعات المهمة لرأس مال المستثمر حيث تسهل هذه الأسواق عملية تدفق الأموال من أجل تمويل استثمارات الشركات والحكومات والأفراد على أساس شكل من أشكال الأدوات المالية؛ فهو عبارة عن سوق يتم فيه تبادل أو تداول الأدوات المالية؛ من خلال شرائها وبيعها عن طريق السماسرة أو الشركات العاملة في هذا المجال." (الدوري، 2010، صفحة 35)

**ثانياً:** أنواع الأسواق المالية: تنقسم الأسواق المالية إلى مجموعتين هما:

➤ **أسواق حاضرة:** وهي الأسواق التي تتم فيها العمليات بصورة عاجلة وفورية، أي الدفع والاستلام يكون مباشرة أو خلال فترة قصيرة لا تتجاوز أيام معينة؛ تنقسم هذه الأسواق إلى نوعين، أسواق مالية أولية وأسواق

مالية ثانوية (مسعداوي، 2016، الصفحات 22، 44، 48):

▪ **الأسواق المالية الأولية** (سوق الإصدار) Primary financial markets: ويتم في هذا السوق التعامل بالأدوات المالية (أساسها الأسهم والسندات) عند إصدارها لأول مرة لحصول الشركة على التمويل المحدد في القيمة الإجمالية للأداة المالية المصدرة (وبهذا تكون الشركة قد طرحت نسبة معينة من أدواتها المالية للاكتتاب العام من قبل الجمهور).

▪ **أسواق مالية ثانوية** Secondary financial markets: يتم في هذا السوق إعادة بيع الأدوات المالية وتداولها بين المستثمرين التي سبق وان طرحت للاكتتاب من خلال سوق الإصدار (حيث عدد كبير منهم يقوم بشراء الأسهم بغرض المضاربة في أسعارها فقط وليس الاحتفاظ بها والاستفادة من عوائدها)؛ وتكون هذه الأسواق إما:

↳ **أسواق منظمة** (بورصة): تكتسب هذه الأسواق صفة التنظيم من كونها تخضع لقواعد وتنظيمات محكمة ولها مكانا محددًا للتعامل وذلك لضمان السير الحسن للعمليات المالية.

↳ **أو أسواق غير منظمة** (أسواق خارج البورصات): وتعرف بالأسواق الموازية؛ وهي الأسواق التي لا تتعامل وفق قوانين وقواعد ثابتة ومحددة وليس لها مكان محدد لتداول الأدوات المالية فيها.

➤ **أسواق مستقبلية:** وهي أسواق تداول الأدوات المالية المشتقة؛ سميت بالأسواق المستقبلية لان العقود المتداولة فيها تعقد في وقت وتنفذ في وقت لاحق (بالمستقبل)؛ وتكون هذه الأسواق إما أسواق منظمة أو

أسواق غير منظمة (العارض، متعب، و الجبوري، 2016، صفحة 35):



- أسواق منظمة (سوق آجل للبورصة): تتسم بتوحيد شروط وقواعد التعامل في عقود المشتقات بما تحكم متعاملها، إضافة إلى أنها تكون مجهزة بغرفة مقاصة تسمح بتنظيم سيولة العقود بما يضمن تغطية مخاطر الطرفين.
- أسواق غير منظمة (أسواق موازية): تحكمها عمليات غير منظمة وغير نمطية؛ حيث تحدد شروطها وقواعدها بالاتفاق بين الطرفين المعنيين وتهيكل حسب إرادتهما.

## المطلب 02: أشكال الأدوات المالية وخصائصها

حدد النظام المحاسبي المالي في (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 87) الأدوات المالية الأولية بأنها أدوات مثل: " الحسابات الدائنة والمدينة وأدوات الدين (القروض وغيرها) وسندات رؤوس الأموال الخاصة (الأسهم) التي لا تكون أدوات مالية مشتقة."

### الفرع 01: سندات رؤوس الأموال الخاصة

تتمثل في الأسهم بنوعها العادي والممتاز، وهي عبارة عن سندات قابلة للتداول (بيعا وشراء) تصدرها شركات المساهمة (بشكل عام شركات الأموال) كتمثيل لجزء من رأسمالها.

أولاً: أسهم عادية: تعتبر الأسهم العادية أكثر أنواع الأسهم انتشاراً، وتمثل الإصدار الأساسي في معظم شركات الأموال؛ وتعتبر هذه الأسهم عن:

" مقدار الاشتراك في رأسمال الشركة وعادة ما تكفل لأصحابها كل الحقوق الأساسية للأسهم، حيث يتمتع صاحب السهم العادي بمنافع وأرباح في حالة نجاح الشركة، ولكن يتحمل المخاطر والخسائر في حالة فشلها" (معتوق، 2016، صفحة 103).

أ. خصائص الأسهم العادية: تتميز الأسهم العادية بخصائص عديدة، يمكن توضيح أهمها فيما يلي (عمر الطو، 2009، الصفحات 52, 53):

- ✓ السهم العادي أداة حق ملكية: فهو حصة من رأسمال شركات الأموال ولا يمكن أن يكون حق مديونية.
- ✓ لحامله حق التدخل في قرارات الشركة، كالتصويت في الجمعية العامة لانتخاب أعضاء مجلس الإدارة.
- ✓ ليس له تاريخ استحقاق: كونه يمثل حق ملكية في شركة قائمة على أساس الاستمرارية.
- ✓ لا يمكن لحامل السهم المطالبة بنصيبه من الأرباح طالما لم تقرر الإدارة توزيعها؛ وفي حالة إفلاس الشركة وتصفيته ليس هنالك ما يضمن له أن يسترد القيمة التي سبق أن دفعا عند شراء السهم إلا بعد أن تسوى كافة الالتزامات ثم تقاسم الباقي.
- ✓ عدم ثبات العائد وتذبذبه مابين الربح والخسارة وذلك تبعاً لنشاط الشركة ونجاحها أو فشلها.

✓ يعطي نوعين من العائد:

← عائد رأسمالي: في حالة بيع السهم عند ارتفاع سعره.

← عائد جاري: يمثل نصيب السهم من الأرباح الموزعة؛ وهو مستمر مع استمرار الاحتفاظ بالسهم.

ب. القيم المختلفة للسهم: تظهر أهمها في (السلطان، 2006، الصفحات 12, 13):

✓ القيمة الاسمية: هي " القيمة التي يصدر بها السهم أول مرة؛ وهي بذلك تمثل القيمة المدونة في وثيقة السهم، والتي تحدد وفقا للقانون الأساسي للشركة، وتعتبر هذه القيمة قيمة نظرية وذلك لتدوين بند رأس المال في الدفاتر المحاسبية بالقيمة الإجمالية لمجموع القيم الاسمية للأسهم المصدرة. ولا يمكن للشركة أن تصدر أسهما الجديدة بقيمة اقل منها " .

✓ القيمة الدفترية أو القيمة المحاسبية أو القيمة الحقيقية: وهي " القيمة المستخرجة من دفاتر وسجلات الشركة من خلال قيمة الأصول الحقيقية؛ وهي أساسا تمثل القيمة الاسمية للسهم عند تكوين الشركة ولكن تختلف بعد ذلك بحسب ما تصادفه الشركة من نجاح أو فشل. وهي بمثابة النصيب الذي يستحقه السهم في جميع أصول الشركة وأرباحها بعد استبعاد كافة التزاماتها أي ما يعرف بـ"صافي المركز المالي للشركة" ويحسب نصيب أو ربحية السهم الواحد عن طريق قسمة صافي المركز المالي على عدد الأسهم العادية المصدرة، وبالتالي فالقيمة الحقيقية للسهم تتماشى مع ربحية الشركة " .

✓ القيمة السوقية: تمثل قيمة الأسهم في الأسواق المالية؛ وهي " قيمة متغيرة فقد تتغير في ثواني أو دقائق على حسب مؤشرات السوق؛ إذ ترتبط بقوة العرض والطلب الذي يؤثر عليه عوامل عديدة كأحوال السوق وسمعة الشركة ومدى قوة مركزها المالي وسلامته والمنافسة؛...".

**ثانياً: أسهم ممتازة**: يشار للأسهم الممتازة بالأسهم الهجينة لأنها تجمع بين صفات كل من الأسهم العادية والسندات؛ لأنها عبارة عن:

" سند ملكية ليس لها تاريخ استحقاق من جهة، ومن جهة أخرى هو أن العائد من هذا النوع من الأسهم ثابت بحيث يحدد نصيب حاملها من الأرباح بنسبة معينة محددة، والميزة التي تميزها عن الأسهم العادية كون حاملها له الأولوية في الحصول على نصيبه من الأرباح أو نصيبه من أموال التصفية قبل حملة الأسهم العادية." (مسعداوي، 2016، صفحة 68)

أ. خصائص الأسهم الممتازة: تتمتع الأسهم الممتازة إضافة للخصائص المحددة في التعريف بنفس الخصائص التي تتمتع بها الأسهم العادية مع وجود بعض الامتيازات والاختلافات تتحدد من طرف الشركة المصدرة، منها (الحاج و الخطيب، 2012، الصفحات 33, 34؛ الدوري، ادارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية، 2010، صفحة 47):

- ✓ تعتبر الأسهم الممتازة أقل مخاطرة للمستثمر من الأسهم العادية؛ وذلك لثبات العائد خلاف الأسهم العادية التي يتحدد عوائدها من ما تحققه المنشأة وعلى أساس نسبة مساهمتهم في رأسمال ومن المبلغ المتبقي بعد تغطية كل الالتزامات.
- ✓ لا يكون لحملة الأسهم الممتازة حق المشاركة في التصويت على قرارات الجمعية العامة للشركة.
- ✓ تراكم الأرباح: من بين الحقوق التي يتمتع بها حملة الأسهم الممتازة هي تجميع الأرباح المحققة غير الموزعة وذلك حتى سدادها بالكامل، والتي تكون في حالة انه لا يتوفر لدى الشركة السيولة الكافية للدفع أو عدم إعلانها عن توزيع الأرباح.
- ✓ حق تحويل الأسهم الممتازة إلى أسهم عادية؛ وذلك إذا توفرت هذه الميزة في ورقة السهم الممتاز يمكن تطبيقها عند طلب حاملها؛ وتكون هذه الحالة عندما يرى حملة الأسهم الممتازة أن حصص الأسهم العادية من الأرباح عالية نسبياً مقارنة بعوائد الأسهم التي يملكونها؛ أو...
- ✓ يمكن للشركة المصدرة استرداد الأسهم الممتازة وذلك بالرغم من كونها تعتبر مستند ملكية ليس له تاريخ استحقاق، وذلك إذا توفر بند ينص على ذلك في ورقة السهم، ويتم استردادها إما بإعادة شرائها من أصحابها أو استبدالها بأسهم عادية.

### الفرع 01: أدوات الدين

- تتمثل عموماً في السندات والتي هي عبارة عن:
- " قروض طويلة الأجل؛ ينقسم هذا القرض إلى أجزاء صغيرة متساوية في القيمة يطلق على كل منها اسم "سند". تتعهد الجهة المصدرة للسند بموجبه لحملة السندات "المقرضون" بدفع القيمة الاسمية في تاريخ الاستحقاق والالتزام بدفع الفوائد الدورية المحسوبة من تلك القيمة على أساس سعر الفائدة المحدد. " (جميل احمد، 2011، صفحة 393)

أ. خصائص السندات: تتميز السندات بعدة خصائص أهمها ما يلي (بوضياف، 2007، الصفحات 71، 72):

- ✓ السندات عبارة عن أدوات تعاقدية؛ تقوم على التزامات مالية بين المصدر لها ومشتريها (المستثمر) تحدد فيها الفوائد الدورية حتى نهاية فترة التسديد بنسبة معينة (ثابتة أو متغيرة)، ولا يمكن تأجيل الدفع مهما كانت ربحية الجهات المصدرة وظروفها المالية.
- ✓ تتأثر أسعار السندات بعدة عوامل أهمها ما يتعلق بأسعار الفائدة.
- ✓ تخضع السندات إلى نوعين من القيم إضافة إلى قيمتها الاسمية والتي تتمثل في:
  - ↳ قيمة أعلى من قيمتها الاسمية: عند بيعها بعلاوة؛ يسمى الفرق "علاوة إصدار"
  - ↳ قيمة أقل من قيمتها الاسمية: عند بيعها بخصم؛ يسمى الفرق "خصم إصدار"

- ✓ لا يشترك حامل السند في الجمعيات العامة للشركة ولا يمكن أن تؤثر قراراتها في شأن حامل السند؛ فلا يجوز للجمعية العامة أن تعدل التعاقد أو أن تغير ميعاد استحقاق الفوائد.
- ✓ للسندات فترة إطفاء محدودة إذ يتم إطفاء السند عند حلول موعد الاستحقاق المثبت والمحدد صراحة في وثيقة السند؛ تنقطع فيها العلاقة القائمة بين حامل السند والجهة المصدرة له.
- ✓ السندات أدوات مالية قابلة للتداول، تصدر لأول مرة في الأسواق الأولية وتتداول في الأسواق الثانوية شأنها شأن الأسهم، ولكن تختلف طرق تداولها باختلاف الشكل الذي تصدر به.

ب. أهم أنواع السندات المصدرة من الشركات: تظهر في (الحمود، 2016، صفحة 5؛ عيساوي، 2017، صفحة 51):

- ✓ السندات العادية: هي السندات التي لا يكون فيها أي امتيازات إضافية، تصدر بقيمة اسمية محددة؛ ويكتتب فيها المقرضون بالكامل أو بأقل من قيمتها الاسمية أو أعلى منها (على حسب عوامل السوق)، ويمكن أن تأخذ إحدى الشكلين التاليين:
  - ← سندات اسمية: وهي التي تحمل اسم صاحبها وعملية تداولها وانتقال ملكيتها تتم عن طريق التسجيل.
  - ← سندات لحاملها: وهي التي لا تحمل اسم صاحبها وعملية تداولها وانتقال ملكيتها تتم عن طريق الاستلام فقط؛ حيث يكون حامل وثيقة السند مالكة.
- ✓ السندات القابلة للتحويل إلى أسهم: وهي سندات يتم إصدارها بقرار من الجمعية العامة غير العادية للشركة، تعطي هذه السندات الحق في تحويلها إلى أسهم، حيث إذا قرر حملة هذا النوع من السندات تطبيق هذا الامتياز ينقلبون من دائنين للشركة إلى شركاء فيها، ويتم الوفاء بالأسهم الجديدة عن طريق المقاصة مع قيمة السندات وبالتالي زيادة في رأسمال الشركة.
- ✓ السندات المضمونة: وهي السندات التي قد تصدرها الشركة مع امتياز تقديم بعض أصولها ضمانا لحقوق حملة السندات، وفي هذه الحالة وإذا فشلت الشركة بالوفاء بالتزاماتها تجاه حملة هذه السندات سواء في دفع الفوائد أو سداد قيمة السند عند الاستحقاق؛ من حقهم كمجموعة الاستيلاء على هذه الضمانات.
- ✓ سندات ذات العائد المتغير: أي سندات بفوائد متغيرة؛ حيث يتم تغيير أسعار الفائدة على هذا النوع من السندات كل فترة بما يتماشى مع المتغيرات في مؤشر معين تختاره الشركة المصدرة للسندات مثل سعر الفائدة على اذونات الخزنة أو معدل LIBOR (سعر الفائدة المرجعي بين البنوك وهو معتمد دوليا)؛ حيث أسعار الفائدة هذه تساوي " معدل متغير (يتمثل في السعر السوقي للمؤشر المختار) + معدل ثابت (محدد من قبل الشركة المصدرة)".

ت. أسعار السندات: تتمثل في (بورصة القاهرة والاسكندرية، 2015، الصفحات 7، 8):

- ✓ سعر الإصدار: عادة تباع السندات المصدرة لأول مرة بالقيمة الاسمية لها أو ما يقاربها؛ وهي القيمة المدونة في وثيقة السند الواحد وهي تمثل في مجموعها كمية النقود التي ترغب الشركة في اقتراضها من الجمهور.

✓ سعر التداول: عند دخول السندات للتداول في الأسواق الثانوية بعد الإصدار الأول فأسعارها تكون متغيرة، فهي تخضع إلى قانون العرض والطلب الذي يتأثر بمجموعة من العوامل أساسها أسعار الفائدة السائدة في السوق؛ ونظرا لوجود علاقة عكسية بينها وبين سعر السند؛ فكلما ارتفعت الفائدة السوقية عن سعر الفائدة المحددة للسند كلما قل الطلب عليه وبالتالي تنخفض أسعار هذه السندات؛ والعكس صحيح، فكلما انخفضت الفائدة السوقية عن سعر الفائدة المحددة للسند كلما ارتفع الطلب عليه وبالتالي ترتفع أسعار هذه السندات ويمكن بيعها وتحقيق العائد من الفارق.

وتظهر أهم الصفات التي تميز أدوات رؤوس الأموال الخاصة عن أدوات الدين في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: التمييز بين الاسهم العادية والممتازة والسندات.

عامل المقارنة	حملة/الاسهم العادية	حملة/الاسهم الممتازة	حملة/السندات
جزء من رأسمال الشركة	نعم/ وثيقة تثبت حق الملكية في رأسمال الشركة	لا/ وثيقة مديونية تلتزم الشركة بدفع قيمتها	
المشاركة في التصويت على قرارات الشركة	الحق الكامل والدائم في التصويت	غالبا لا يكون لديهم الحق الدائم في التصويت	لا يحق لهم التصويت ولا حضور الجمعيات ولا ادارة الشركة
الحق في استرداد القيمة	تاريخ الاستحقاق	ليس لها تاريخ استحقاق	له تاريخ استحقاق محدد مسبقا
	استرداد قيمة الاسمية للاداء المالية	ليس لهم الحق في استردادها الا عند التصفية او بيع اسهمهم	له الحق في الحصول على القيمة الاسمية للسند في تاريخ الاستحقاق
درجة الاستبقية	المرتبة الاخيرة	المرتبة الثانية	المرتبة الاولى
	المبلغ المتحصل عليه	غير محدد "المتبقي بعد سداد كافة الديون والالتزامات"	محدد
العائد	الاسبقية في القبض	المرتبة الثالثة	المرتبة الاولى
	قيمة العائد الجاري	متغير على حسب النشاط	ثابت ومحدد
درجة المخاطر	معتدلة الى مرتفعة جدا حيث يجوز ان تهبط اسعار الاسهم وترتفع حسب العرض والطلب مما يؤثر على اداء الشركة ونشاطها.	معتدلة الى مرتفعة أي درجة مخاطرة اقل مقارنة بالاسهم العادية وذلك لثبات العائد وبالتالي توقع الأرباح هنا أسهل بعض الشيء.	منخفضة الى مرتفعة لأنها تختلف احتمالية عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها تجاه حملة السندات من شركة إلى أخرى. كما يواجه المستثمرون فيها مخاطر تقلب أسعار الفائدة السوقية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على: علي توفيق الحاج، وعامر علي الخطيب (2012). إدارة البورصات المالية، عمان: دار الإحصاء العلمي للنشر والتوزيع. صفحة 34، أمين السيد احمد لطفي. (2008) المحاسبة في شركات السمسرة في الأوراق المالية، القاهرة: دار النهضة العربية، الصفحات 33, 34.

**المطلب 03: الأدوات المالية المشتقة والمخاطر الناشئة عن التعامل بالأدوات المالية**

**الفرع 01: الأدوات المالية المشتقة**

تدعى بالمشترقات المالية وهذه التسمية راجع إلى ارتباط السعر السوقي لعقود المشتقات بسعر الأصل محل التعاقد بحيث يشتق منه ويتحدد على أساسه؛ فالمشتقات المالية هي عبارة عن: " عقود تشتق قيمتها (مكاسب أو الخسائر) من قيمة الأصل التي تمثل موضوع العقد وهذه الأخيرة تتنوع ما بين الأسهم، السندات، السلع، والعملات الأجنبية... بحيث تسمح المشتقات المالية بتحقيق مكاسب أو خسائر اعتمادا على أداء الأصل موضوع العقد." (حماد، 2001، صفحة 50)

أ. العناصر الرئيسية المكونة للأدوات المالية المشتقة: لكي تحكم على العقد بأنه أداة مالية مشتقة يجب أن تتوفر فيه العناصر الرئيسية المكونة لتعريف الأداة المالية التي تم تحديدها سابقا؛ إضافة إلى ذلك أن تتوفر فيها ثلاث خصائص الأساسية التالية: (Abbas Ali, Magnus, & Graham, 2008, p. 266)

- (1) تتغير قيمتها استجابة للتغيرات في قيمة الأصل محل التعاقد والتي يطلق عليها أحيانا بـ"الأساس"
- (2) لا يتطلب أي صافي استثمار أولي أو يمكن أن تتطلب صافي استثمار أولي قليل جدا اقل مما هو مطلوب وذلك لبعض الأنواع من العقود منها.
- (3) يتم تسوية العقد في تاريخ مستقبلي.

➤ وتظهر أمثلة على عقود المشتقات مع تحديد طبيعة الأساس المقابل في الجدول التالي:

**الجدول رقم 03: أمثلة عن الأدوات المالية المشتقة.**

المتغير الأساسي	نوع العقد
سعر الفائدة	1. مبادلة سعر الفائدة
سعر العملة الأجنبية	2. مبادلة العملة
سعر السلعة	3. مبادلة السلعة
سعر السهم	4. مبادلة عوائد الأسهم
سعر المواد الخام	5. شراء أو بيع عقد خيار لـ (شراء/بيع) على المواد الخام
سعر الفائدة	6. شراء أو بيع عقد خيار لـ (شراء/بيع) على سند حكومي
سعر السهم	7. إبرام عقود آجلة (أو مستقبلية) والمتعلقة بشراء أو بيع أسهم
سعر المواد الخام	8. عقد عقود مستقبلية والمتعلقة بشراء أو بيع مواد خام

*La source: claudie, l., agnès, h., & cécile, s. j. (2007). découvrir les instruments financiers en IFRS 'questions /réponses. paris: éditions francis lefebvre. pp. 393,394.*

المشتقات المالية هي أيضا تعتمد على عناصر مالية، وإدراج المواد الخام أو أي شيء آخر غير الأدوات المالية لا يعتبر أساسا للمشتقات وإنما أسعار هذه الأصول هي التي تعد أساسا لها؛ حيث لا تعقد المشتقات في سبيل الحصول على هذه الأصول بالضبط وإنما تعقد في سبيل الحصول عليها بالسعر المتفق عليه.

ب. خصائص الأدوات المالية المشتقة: تتسم المشتقات المالية بالعديد من الخصائص التي تميزها عن الأدوات المالية الأولية؛ أساسها الخصائص الثلاثة سابقة الذكر التي تعد أساسا مكونا لها؛ إضافة إلى ذلك وجود خصائص أخرى مميزة لها؛ نذكر بعضها فيما يلي (عيساوي، 2017، الصفحات 60-64):

- ✓ **التعقيد**: وذلك راجع لتنوع تلك المشتقات المالية حيث تصاغ بعض أنواعها طبقا لحاجة المتعاملين بها مما يؤدي إلى اختلاف أساليب تقييمها وتحديدها.
- ✓ **طبيعة العمليات خارج الميزانية**: كونها لا تحتاج لاستثمار أولي أو يمكن تحتها لاستثمار ضئيل جدا بصورة لا تعكس ما تتضمنه من قيم نقدية كامنة مما يصعب التعرف على أرصدها وتتبع تغيراتها.
- ✓ **السيولة**: تتسم بدرجات سيولة متنوعة على حسب نوع العقد فهناك ما تتسم بدرجة سيولة عالية وهي التي يسهل تسويتها إما عن طريق البيع أو الشراء أو عن طريق إبرام صفقة عكسية في بيوت التسوية، وهناك من العقود التي ليست كذلك.
- ✓ **نقل المخاطر**: فالميزة الرئيسية للمشتقات المالية هو أنها يمكنها نقل المخاطر من مستثمر إلى آخر، مثل مستثمر يرغب في حماية محفظته ضد مخاطر انخفاض الأسعار.
- ✓ **الرفع**: يقوم الرفع على إمكانية تحقيق مكاسب كبيرة مقابل استخدام مبالغ محدودة؛ وهذا ما تقوم عليه المشتقات المالية حيث يمكن لمستخدميها أن يحققوا أرباحا كبيرة مقابل استخدام مبالغ محدودة، غير انه تجدر الإشارة إلى إمكانية حدوث خسائر كبيرة نتيجة تغيرات طفيفة في أسعار الأصول محل التعاقد.
- ✓ **عدم وضوح القواعد المحاسبية**: وذلك راجع إلى التقدم السريع والنمو المتلاحق في مجال ابتكار أدوات المالية جديدة والذي لا يواكبه استجابة مماثلة في مجال المحاسبة؛ مما يولد نوع من الغموض المحيط بالمعالجة المحاسبية لها.
- ✓ **تعتمد على التوقع بالمستقبل**: حيث تبرم بغرض مواجهة تقلبات الأسعار في المستقبل، وهذا يعبر على أن توقعات أطراف عقود المشتقات تكون دائما عكسية فربح طرف يعتبر خسارة للطرف الثاني.

ت. أنواع الأدوات المالية المشتقة: لها عدة أنواع وأبرزها يكمن في:

➤ **العقود الآجلة Forward contracts**: تعتبر من النوع الأقدم والأكثر انتشارا. وهي عبارة عن اتفاقية بين طرفين على شراء أو بيع سلعة أو أصل محدد في وقت مستقبلي معين؛ مقابل سعر ثابت متفق عليه الآن؛ ولكن يتم دفعه في التاريخ المستقبلي المحدد، وهي عقود شخصية يتفاوض الطرفان على شروطها بما يتوافق

مع احتياجات كل منهما (Woods & Dowd, 2008, p. 25).



➤ **العقود المستقبلية Futures contracts:** هي اتفاق بين طرفين لتسليم كمية محددة من أصل محدد بسعر محدد في تاريخ المستقبلي محدد مسبقاً، وعلى عكس العقود الآجلة؛ العقود المستقبلية هي عقود موحدة ومنظمة حيث تتحدد شروطها من قبل الأسواق المالية المستقبلية وتمثل البورصة الطرف المقابل في كل العقود المستقبلية (كوسيط) فهي الطرف المشتري بالنسبة للبائع؛ وهي الطرف البائع بالنسبة للمشتري؛ ونتيجة لذلك فهي تضمن أداء العقد وتنفيذه، في هذه العقود تلزم الطرفين على دفع نسبة قليلة محددة من قيمة العقد للوسيط كهامش ضمان يستخدم للتسوية اليومية (Abdel-khalik, 2014, p. 176).

■ آليات عمل العقود المستقبلية: إن السعر المدفوع/المستلم عند تاريخ الاستحقاق هو السعر الفوري أي السعر السوقي للأصل بذلك التاريخ؛ على أن يتم استلام/دفع الربح/الخسارة يومياً بدلاً من مبلغ كبير واحد في تاريخ الاستحقاق؛ وهذا المبلغ ناتج عن ارتفاع أو انخفاض للسعر السوقي للأصل محل التعاقد في اليوم الواحد خلال مدة العقد وجمع السعر الفوري المدفوع/المستلم ورصيد هامش الضمان المسترجع نحصل على السعر الآجل وذلك بعد إجراء كل التسويات اللازمة، وحيث عملية التسوية تتم من قبل غرفة المقاصة (غرفة التسوية) المتواجدة ببورصات العقود المستقبلية وذلك باستخدام هامش الضمان المدفوع؛ وبهذا تبرز فعالية العقود المستقبلية (Hillier, Grinblatt, & Titman, 2012, p. 205).

**عقود المبادلات Swaps contracts:** أو عقود المقايضات؛ وهي معاملة يتفق بموجبها طرفان على تبادل التدفقات النقدية (حيث لا يتم تبادل الأصل الرئيسي في اغلب الأحيان وإنما تبادل تدفقاته النقدية فقط) وفقاً لشروط محددة مسبقاً. حيث تسمح عقود المبادلات للمستثمرين بتبادل شروط الدخول إلى الأسواق المالية في معاملة يمكن أن تكون مفيدة لكلا الطرفين، وأكثر عقود المبادلات شيوعاً هي "مبادلات أسعار الفائدة" والتي تعني مبادلة سعر فائدة معين بسعر فائدة آخر بعملة معينة على أصل نظري محدد (كمبادلة سعر فائدة ثابت على قرض بقيمة معينة بسعر فائدة عائم بنفس القيمة وبالتالي أي (انخفاض/ارتفاع) في سعر الفائدة العائم عن سعر الفائدة الثابت خلال مدة العقد (يلتزم/من حقه) (بدفع/الحصول على) الفارق (ل/من) الطرف المقابل)؛ و "مبادلات العملات" والتي تعني مبادلة سعر صرف عملة بسعر صرف عملة أخرى طول مدة العقد، حيث يكون الأصل غير نظري لأنه يتم استبداله في بداية التبادل ويعاد استرجاعه في نهايتها، مما يجعل تبادل العملات بفعالية تبادل القروض بين الطرفين. (K. Sundaram, 2012, p. 32)

➤ **عقود الخيار Option contracts:** وهي اتفاقية تعاقدية يمنح بموجبها البائع (مصدر لعقد الخيار) الحق (وليس الإلزام) للمشتري (المكاتب في عقد الخيار) ببيع أو شراء عملة أو سلعة أو أي شكل من أشكال الأدوات المالية، بسعر محدد مسبقاً، مقابل علاوة أو مكافئة يدفعها مشتري الخيار لمصدره تعرف بثمن الخيار وذلك نظير ممارسته لهذا الحق؛ على أن يتم التنفيذ في تاريخ مستقبلي محدد أو في أي وقت خلال فترة العقد، وعقود الخيار نوعان هما:

- عقد خيار الشراء Call option: وهو العقد الذي يمنح لمشتريه حق الخيار في شراء الأصل محل التعاقد بسعر التنفيذ المحدد؛ في أو قبل تاريخ انتهاء الصلاحية على حسب شروط العقد ونوعه.
- عقد خيار البيع Put option: وهو العقد الذي يمنح لمشتريه حق الخيار في بيع الأصل محل التعاقد بسعر التنفيذ المحدد؛ في أو قبل تاريخ انتهاء الصلاحية على حسب شروط العقد ونوعه. (أبوزيد، 2014، الصفحات 8, 9)

وتظهر أهم الفروقات بين أنواع المشتقات المالية في الجدول التالي:

الجدول رقم 04: مقارنة بين العقود " الآجلة والمستقبلية والمبادلات والخيارات".

الخصائص	العقود الآجلة	العقود المستقبلية	عقود المبادلات	عقود الخيار
طبيعة العقود	عقود شخصية ويتم التوصل إليها بالتفاوض بين الطرفين وملزم لكليهما	نمطية ومحدد الشروط وملزم للطرفين	غير نمطية وتحدد شروطها وتفضل حسب رغبة الطرفين وملزم لكليهما	نمطية ومحدد الشروط وملزم لمصدر الخيار فقط
متطلبات العقد	لا يوجد أي دفعات يتم تبادلها قبل تاريخ الاستحقاق	إيداع هامش أمان مبدئي لدى الوسيط من الطرفين	لا وجود لهامش الأمان وتدفع علاوة أحيانا	يدفع مشتري العقد علاوة لمصدره تعرف بثمن الخيار نظير ممارسته حق الخيار
طبيعة الأسواق	غير نظامية	نظامية في البورصة	غير نظامية	نظامية في البورصة
تسوية العقد	يتم تنفيذ العقد في التاريخ المحدد والمتفق عليه أي عند انتهاء الصلاحية	تتم تسوية يومية على حسب سعر التغيرات في الأسعار السوقية للأصل محل التعاقد	تتم التسوية على فترات دورية محددة؛ على حسب التدفقات النقدية للأصل الأساسي	حسب النوع الخيار: (الأوروبي "محدد") (الأمريكي "خلال العقد") وهناك حالة رفض تنفيذ العقد من طرف مشتري الخيار وهذا الأخير يكون قد خسر ثمن الخيار فقط

المصدر: جليل كاظم مدلول العارضي، زيد عباس العباسي متعب، و علي عبودي نعمة الجبوري. (2016). إدارة المشتقات المالية "مدخل نظري وتطبيقي متكامل" عمان: دار المنهجية للنشر والتوزيع. ص ص 62, 63.

## الفرع 02: مخاطر التعامل بالأدوات المالية

يواجه الشركات والمستثمرين المتعاملين بالأدوات المالية مجموعة متنوعة من المخاطر المالية على حسب شكل الأداة المتعامل بها، وهنا عرض لأهم المخاطر المالية المحتملة دون أن تكون مقتصرة على ذلك (Abdel-khalik, 2014, pp. 34, 46, 47)

➤ مخاطر السوق Market risk: تعرف بأنها مخاطر الخسائر غير المتوقعة في أسعار السوق للمدخلات والمخرجات؛ والعوامل الرئيسية التي تساهم في مخاطر السوق هي "أسعار الأسهم، أسعار الفائدة، أسعار صرف العملات، وأسعار السلع"، حيث تتمثل مخاطر السوق الكلية التي تؤثر على سعر الأدوات المالية في تجميع جميع عوامل الخطر المذكورة. وتعني (شقيري، 2015، صفحة 154؛ الدوري، 2010، صفحة 207):

(1) مخاطر أسعار الأسهم: هي مخاطر الخسائر بسبب احتمال انخفاض الأسعار السوقية للأسهم؛ حيث ترتبط أسعار هذه الأدوات المالية ليس فقط بالأداء المالي للشركة ونجاحها؛ بل ترتبط أيضا بعوامل السوق التي لا يمكن التنبؤ بها كأسعار الفائدة والمخاطر السياسية والكوارث الطبيعية وغيرها، إذ تؤثر بشكل واسع على العرض والطلب عليها مما يؤثر على أسعارها.

(2) مخاطر أسعار الفائدة: تؤثر أسعار الفائدة السوقية وتقلباتها على أسعار الأدوات المالية سواء كان هذا التأثير ايجابيا أو سلبيا، وأكثر الأدوات تتأثر هي السندات والأدوات المالية المبنية على أساس سعر الفائدة، فعند ارتفاع أسعار الفوائد السوقية فإن أسعار هذه الاستثمارات المتداولة تميل إلى الانخفاض بسبب انخفاض الطلب عليها والميل إلى الحصول على الأدوات المالية ذات العوائد المرتفعة مقارنة بالفوائد التي تعطىها الاستثمارات القديمة.

(3) مخاطر أسعار الصرف: وهي المخاطر المرتبطة بالتغير في سعر صرف العملات الأجنبية التي تحدث عند امتلاك أدوات مالية خارجية يكون مخصص لها عملات أجنبية، حيث تؤدي هذه المخاطر في حدوث تقلبات ايجابية أو سلبية في أسعارها مما يؤثر على عوائدها.

(4) مخاطر أسعار السلع: إن الحركة السلبية غير المتوقعة في أسعار المواد الخام التي تحصل عليها المنشأة من الغير تؤثر على نسبة الإيرادات المحققة الحالية والمستقبلية، وبالتالي فمخاطر أسعار السلع ناتجة التحركات غير المواتية في أسعار السلع الأساسية التي يقوم عليها نشاط الشركة، فأى تغيير في سعر السلعة يؤدي إلى ضغط هوامش الربح وتقليل الأرباح المبلغ عنها (GALLATI, 2003, p. 34).

➤ مخاطر الائتمان Credit risk: ينظر إليها البعض على أنها مخاطر الإقراض بحيث ترتبط باحتمال عدم قدرة وفاء الطرف المقابل بالتزاماته التعاقدية؛ على سبيل المثال: عند تقديم قرض بنكي يكون البنك قد أوفى بالتزاماته عن طريق تحويل الأموال إلى المقترض، في حين يتوقع من المقترض الوفاء بالتزاماته في تواريخ

مستقبلية عن طريق سداد أصل الدين والفوائد، وبالتالي فالبنك هنا يتحمل مخاطر الائتمان في حالة فشل المقترض في الوفاء بالتزاماته.

➤ مخاطر السيولة Liquidity risk: هي مخاطر الخسائر في حالة لا يكون لدى الشركة السيولة الكافية لأداء عملياتها والوفاء بالتزاماتها دون تكبد خسائر غير مقبولة، أو هي مخاطر احتمال عدم قدرة المنشأة على تحويل أصولها إلى نقد دون تكبد خسائر كبيرة أو ارتفاع تكلفة المعاملة.

## المبحث الثاني: قواعد محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي

سيتم في هذا المبحث عرض أهم القواعد التي جاء بها النظام المحاسبي المالي المتعلقة بقياس وعرض وتصنيف الأدوات المالية ومتطلبات الإفصاح عنها وكل العناصر اللازمة لمعالجتها المحاسبية؛ وهذا من خلال القرار المؤرخ في 26 جويلية 2008 الذي يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها.

### المطلب 01: التصنيف المحاسبي للأصول والخصوم المالية

#### الفرع 01: الأصول المالية

#### أولاً: عرض الأصول المالية:

تظهر الأصول المالية وفق النظام المحاسبي المالي من خلال التعريف الخاص بها وعلى أساس عرضها في الميزانية تبعا لنفعيتها والهدف من اقتنائها؛ وتنقسم إلى:

➤ أصول مالية غير جارية: والتي تعرف بالثبتيات المالية أو الاستثمارات المالية وتتمثل في الأسهم والسندات وكذا القروض الممنوحة للغير فهي مجموعة الأصول التي تتم حيازتها لغرض توظيفها على المدى الطويل أو غير موجهة لأن يتم تحقيقها خلال 12 شهرا ابتداء من تاريخ الإقفال (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2008، صفحة 13)؛ والتي تظهر أساسا في البنود التالية وفق للفقرة 1-122 من (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، الصفحات 11، 16، 17، 71)؛

(1) المساهمات والحسابات المدينة ذات الصلة بها: تدعى بسندات المساهمة وهي الأدوات المالية التي تأخذ شكلا من أشكال أدوات رؤوس الأموال الخاصة ولكن لكيانات أخرى، والتي يعد امتلاكها الدائم مفيد لنشاط الكيان، حيث يمكن أن ينقسم هذا النوع حسب النسبة التي يمتلكها الكيان المستثمر في رأسمال الكيان المستثمر فيه إلى:

← استثمارات بغرض السيطرة (الرقابة): وتكون في حالة شراء الكيان المستثمر نسبة أكثر من 50% من رأسمال الكيان المستثمر فيه؛ فيصبح هذا الأخير كيان تابعا للكيان الأول الذي يطلق عليه في هذه الحالة بالكيان إلام.

← استثمارات ذات النفوذ الملحوظ: حيث تحقق هذه الاستثمارات نسبة سيطرة بسيطة على الكيان المستثمر فيه وذلك لامتلاك نسبة محدودة ما بين 20% إلى 50% من رأسمال الكيان المستثمر فيه؛ وتعرف هذه الكيانات بالكيانات المشاركة.

لـ استثمارات غير ذات النفوذ الملحوظ: وهذه الحالة تكون عند امتلاك نسبة تقل عن 20% من رأسمال الكيان المستثمر فيه وغالبا لا تحقق هذه النسبة أي نوع من السيطرة.

" مع الإشارة إلى أن النسبة المحددة قد لا تكون معيارا لتحديد السيطرة في بعض الحالات حيث يتوقف ذلك على درجة تشتت ملكية الأسهم في الكيان المستثمر فيه".

(2) السندات المثبتة لنشاط المحفظة: تدعى بسندات التجهيز وهي الأدوات المالية (الأسهم والسندات) التي يكتتبها الكيان بغرض تحقيق مردودية مرضية على المدى الطويل؛ وذلك دون التدخل في تسيير الكيانات المصدرة لها.

(3) القروض والحسابات المدينة التي أصدرها الكيان والتي لا ينوي أو لا يسعه القيام ببيعها في الأجل القصير؛ وتتمثل أساسا في:

لـ القروض الممنوحة للغير التي تكون فترة استحقاقها تزيد عن 12 شهرا؛ و

لـ الحسابات والذمم المدينة التي تكون فترة استحقاقها تزيد عن 12 شهرا.

(4) السندات المثبتة الأخرى: أو سندات التجهيز الأخرى؛ وتتمثل في حصص رأسمال (كالأسهم) التي لا تقع ضمن الصنف (1) "سندات المساهمة" أو توظيفات (سندات) طويلة الأجل؛ وللكيان الإمكانية وكذا الرغبة في الاحتفاظ بها حتى حلول أجل استحقاقها (هوام، 2017، صفحة 92).

➤ أصول مالية جارية: وهي الأسهم والسندات والديون وكل الأدوات المالية الأخرى التي تتم حيازتها بهدف التنازل عنها في الأجل القصير أو التي يتوقع الكيان تحقيقها في خلال 12 شهرا (عطية ع.، 2011، صفحة 151). تتمثل أساسا في:

(1) القيم المنقولة للتوظيف: هي الأصول المالية (الأسهم والسندات) التي يكتسبها الكيان قصد تحقيق ربح في رأسمال من خلال المضاربة بها في الأجل القصير؛ و

(2) بالإضافة إلى الحسابات المدينة القصيرة الأجل؛ والنقديات؛...

### ثانياً: التصنيف المحاسبي للأصول المالية:

حيث يتطلب النظام المحاسبي المالي تحديد طبيعة الأصول المالية وذلك لأغراض التقييم والقياس اللاحق لها والمحددة في الأصناف الأربعة التالية (Kaddouri & Mimeche, 2009, p. 280):

➤ أصول مالية محتفظ بها للمتاجرة (لإجراء الصفقات): هي أصول مالية يتم حيازتها من طرف الكيان قصد تحقيق مكاسب رأسمالية في الوقت قصير.

➤ أصول مالية متاحة للبيع: هي كل الأصول المالية (الأسهم والسندات) المحتفظ بها من طرف الكيان لغرض وحيد وهو التنازل عنها في المستقبل القريب.

➤ الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق: هي أصول مالية مرتبطة بتسديدات محددة أو قابلة للتحديد وتاريخ استحقاق محدد؛ والتي يكون للكيان النية الظاهرة وقدرة على الاحتفاظ بها إلى غاية تاريخ الاستحقاق.

➤ القروض والذمم المدينة الصادرة عن الكيان: هي أصول مالية مرتبطة بتسديدات محددة أو قابلة للتحديد ولكنها غير مسعرة في سوق نشط.

ويظهر الربط بين التصنيف المحاسبي للأصول المالية وأساس عرضها في الميزانية في الجدول التالي:

الجدول رقم 05: تصنيف الأصول المالية.

سبب التصنيف	البنود المعروضة في الميزانية	طبيعة الأصول المالية
يتم حيازتها من اجل توظيف الفوائض المحققة في الخزينة لمدة قصيرة اقل من 12 شهرا	<ul style="list-style-type: none"> <li>التوظيفات المالية "القيم المنقولة للتوظيف"</li> <li>المشتقات المالية "أصول"</li> </ul>	أصول مالية محتفظ بها للمتاجرة (1)
تعتبر كافة السندات المثبة لنشاط الحافظة في مجملها متاحة للبيع؛ أما بالنسبة لسندات المساهمة لا تعتبر بمجملها متاحة للبيع؛ إذ يحتفظ بجزء منها لأهداف أخرى محددة.	<ul style="list-style-type: none"> <li>السندات المثبة لنشاط المحفظة</li> <li>المساهمات والحسابات المدينة ذات الصلة بها</li> </ul>	أصول مالية متاحة للبيع (2)
التي يكون للكيان القدرة والنية للاحتفاظ بها أو يتعين عليه ذلك؛ والبنود المتضمن في هذا التصنيف تتوفر فيها الخاصية التالية: أن تكون مسعرة في سوق نشط	<ul style="list-style-type: none"> <li>السندات المثبة الأخرى</li> <li>القروض التي أصدرها الكيان</li> </ul>	الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (3)
التي لا ينوي الكيان أو لا يسعه القيام ببيعها في الأجل القصير؛ والبنود المتضمن في هذا التصنيف تتوفر فيها الخاصية التالية: انه لا يمكن تسعيرها في سوق نشط أو لا يوجد هناك أصلا	<ul style="list-style-type: none"> <li>القروض والحسابات المدينة التي أصدرها الكيان</li> </ul>	القروض والذمم المدينة الصادرة عن الكيان (4)

المصدر: سنونون بونعجة. (2011). أهمية تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفقا لمعايير محاسبة الدولية "بالإشارة إلى حالة الجزائر". رسالة ماجستير في علوم التسيير. شلف: جامعة حسيبة بن بوعلي. صفحة 123.

حالة إعادة التصنيف: "يتم تحديد تصنيف الأصول المالية من الاعتراف الأول؛ وذلك على أساس نية الكيان من اقتنائها، وتعتبر عملية إعادة التصنيف في حالة تغير النية في وقت لاحق بعد الاعتراف الأولى غير مسموح بها؛ وخاصة فيما يتعلق بـ:

- الأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة؛ سواء التغييرات الداخلة أو الخارجة منها كلها غير مسموح بها "أي غير مسموح بالتغيير من فئة الأصول المالية الجارية إلى فئة الأصول غير الجارية أو العكس".
- ولكن أتاح تغيير التصنيف فيما بين الأصول التي من فئة الأصول المالية غير الجارية؛ وخاصة فيما يتعلق بـ:
- الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق؛ حيث إذا تغيرت النية الظاهرة أو القدرة على الاحتفاظ بها أو إذا تم بيع جزء منها؛ يجب على الكيان تغيير تصنيفها كلها والى غاية تاريخ استحقاقها المتبقي إلى فئة الأصول المالية المتاحة للبيع." (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2010، صفحة 21)

## الفرع 02: الخصوم المالية

### أولاً: عرض الخصوم المالية:

- تظهر الخصوم المالية وفق النظام المحاسبي المالي و من خلال التعريف الخاص بها وعلى أساس عرضها في الميزانية وذلك تبعاً لدرجة استحقاقها؛ تنقسم إلى (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2008، الصفحات 21، 22):
- **خصوم مالية غير جارية:** وهي مجموعة السندات والقروض والديون طويلة الأجل أي يكون استحقاقها الأصلي أكثر من 12 شهراً؛ والتي في أغلب الأحيان يترتب عنها فوائد؛ وتظهر أساساً في:
    - (1) قروض السندات التي تقوم شركات الأموال بإصدارها.
    - (2) أوراق الدفع طويلة الأجل (كمبيالات، السندات الاندية) التي يقبلها الكيان مقابل قروض أو تسهيلات طويلة الأجل من البنوك أو من الغير.
    - (3) القروض طويلة الأجل التي يحصل عليها الكيان من البنوك أو من جهات أخرى.
  - **خصوم مالية جارية:** وهي مجموعة الالتزامات التعاقدية التي تكون من المتوقع أن تتم تسويتها خلال دورة الاستغلال العادية؛ أو التي يجب تسديدها خلال 12 شهراً الموالية لتاريخ الإقفال؛ وتظهر في:
    - (1) الحسابات والذمم الدائنة وغيرها من الالتزامات التعاقدية التي تقع على عاتق الكيان بما في ذلك أوراق الدفع قصيرة الأجل.

### ثانياً: التصنيف المحاسبي للخصوم المالية:



تصنف الخصوم المالية حسب طبيعتها إلى صنفين لكل صنف قواعد وطرق محاسبة خاصة به (Conseil

:National de la Comptabilité, 2011, p. 15)

- الخصوم المالية المحتفظ بها للمتاجرة (أو لإجراء المعاملات): وهي الخصوم المالية التي يتم الحصول عليها قصد تحقيق مداخيل في الأجل القصير.
- الخصوم المالية الأخرى: كالقروض المصرفية وقروض السندات وكل الخصوم المالية التي لا تقع ضمن التصنيف السابق.

والربط بين التصنيف المحاسبي للخصوم المالية وأساس عرضها في الميزانية يظهر في الجدول التالي:

الجدول رقم 06: تصنيف الخصوم المالية.

سبب التصنيف	البنود المعروضة في الميزانية	طبيعة الخصوم المالية
تكون على عاتق الكيان تسديدها أو تسويتها في مدة لا تتعدى 12 شهرا.	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ الحسابات والذمم الدائنة وغيرها</li> <li>▪ من الديون التجارية</li> <li>▪ المشتقات المالية "خصوم"</li> </ul>	خصوم مالية محتفظ بها للمتاجرة (أو لإجراء المعاملات) (1)
تكون على عاتق الكيان تسديدها أو تسويتها في مدة تفوق 12 شهرا.	<ul style="list-style-type: none"> <li>▪ قروض السندات</li> <li>▪ القروض طويلة الأجل</li> <li>▪ أوراق الدفع طويلة الأجل</li> </ul>	خصوم مالية أخرى (2)

المصدر: سحنون بونعجة. (2011). أهمية تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية "بالإشارة إلى حالة الجزائر". رسالة ماجستير في علوم التسيير. شلف: جامعة حسيبة بن بوعلي. صفحة 123.

المطلب 02: إجراءات الاعتراف والقياس الأولي واللاحق للأصول والخصوم المالية.

الفرع 01: الطرق المستخدمة لقياس الأدوات المالية.

من بين أهم الطرق التي أشار إليها النظام المحاسبي المالي لقياس وتقييم الأدوات المالية نجد:

أولا: القيمة العادلة: أو كما تعرف في بعض النصوص الأخرى بالقيمة الحقيقية وعرفها بأنها: "المبلغ الذي يمكن على أساسه تبادل أصل ما، أو تسوية خصم ما، بين أطراف على علم جيد وراضية وتعمل ضمن شروط

المنافسة العادية." (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2010، صفحة 20)

يشير التعريف بان القيمة العادلة تشتمل على القيمة السوقية للأداة المالية فهي ليس مقتصرة على استقارارات السوق الحالية وغير المتاحة، بل تركز أكثر على تحديد السعر الذي سيحصل مع السعر الذي سيتكبد لقاء بيع أصل ما، أو السعر الذي سيدفع والذي سيتكبد لقاء تحويل خصم ما.

➤ تحديد القيمة العادلة: يمكن تحديدها وفقا لإحدى الطرق التالية (Ghrissi & Boumedyan, 2017, p. 935):

(1) على أساس سعر السوق المعروف في سوق نشط؛ أو

(2) إذا كان هناك غياب لسوق نشط؛ فان القيمة العادلة يعتمد تحديدها على استخدام مدخلات السوق، وتشمل على معاملات التبادل الفعلية في السوق وفقا للقيمة العادلة الحالية لأداة أخرى تكون مشابهة للأداة المراد قياسها وتحليل التدفقات النقدية الواجب خصمها؛ أو

(3) إذا لم يكن من المتوفر تطبيق إحدى الطرق السابقة؛ فيمكن تحديد القيمة العادلة لأي أداة رؤوس أموال خاصة بالتكلفة ناقص انخفاض القيمة، وتعرف طريقة القياس هذه بالقيمة السوقية المعدلة بواسطة انخفاض القيمة.

➤ أسباب تطبيق القيمة العادلة: يرتبط تطبيق القيمة العادلة بعدة أسباب؛ ولعل أهمها ما يلي (حوة و بقطاش،

2019، صفحة 123):

- توفر معلومات أكثر ملائمة ودلالة للتدفقات النقدية المستقبلية، بما يساعد المستخدمين في عملية اتخاذ القرارات السليمة؛ و
- توفر معلومات أكثر واقعية للأرباح في ظل المخاطر المختلفة؛ و
- تعمل على تحسين تشغيل أداء المؤسسات وتحسين صورة الأداء؛ و
- تعمل على توفير قوائم مالية عادلة وحقيقية دون التقيد بالتكلفة التاريخية؛ و...

**مُنابها: التكلفة المهتلكة:** تطبق هذه الطريقة على الأصول والخصوم المالية التي لها تاريخ استحقاق والمبنية على أساس سعر الفائدة أي لها مدفوعات ثابتة أو قابلة للتحديد؛ وبالتالي لا يمكن حساب التكلفة المهتلكة

لأدوات رؤوس الأموال الخاصة (Abbas Ali, Magnus, & Graham, 2008, p. 254).

وتعرف التكلفة المهتلكة وفق النظام المحاسبي المالي بأنها (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 83):

التكلفة التي تساوي القيمة الحقيقية (القيمة العادلة) أي المقابل المدفوع أو المستلم عند الإدراج الأولي للأصول أو الخصوم المالية؛ مع "إن وجد":

(1) **انتقاص** منها **التسديدات** من المبلغ الأصلي (في اغلب الأحيان تكون القيمة الاسمية لاعتبارها القيمة التي ستستلم أو ستدفع في تاريخ الاستحقاق)؛ و

(2) مزيدا عليها أو منقوصا منها الإهلاك المتراكم لأي فرق بين المبلغ الأصلي والقيمة الحقيقية؛ الناشئة عن الفرق بين سعر الفائدة السوقي وسعر الفائدة الاسمي؛ وهذه الطريقة تدعى بطريقة نسبة الفائدة الفعلية. ويقصد بطريقة نسبة الفائدة الفعلية بأنها النسبة التي تحين التدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن السندات (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 56)؛ والتي من المفروض الحصول عليها أو دفعها في حالة تطبيق سعر الفائدة السوقي على هذه السندات بدلا من سعر الفائدة الاسمي؛ حيث ذلك الفرق يتم تعويضه في تاريخ إبرام الصفقة عن طريق إصدار/اقتناء السندات إما بـ (ابو نصر، 2004، الصفحات 371، 372)؛

لـ خصم إصدار؛ وذلك لاستدعاء المقرضين (المشترين) لاقتناء الأدوات المالية ذات الفوائد المنخفضة مقارنة بالفوائد التي تقدمها الأدوات المالية الجديدة المعروضة في السوق؛ فبهذا الإجراء تكون قد قامت بتعويضهم عن الفوائد المفقودة التي من المفروض الحصول عليها من السندات الجديدة.

لـ علاوة إصدار؛ وهذا يعد تعويضا للجهة المصدرة عن الفوائد الإضافية التي ستدفعها مقارنة بالفوائد السوقية.

على أن لا يتم الاعتراف بالفارق على انه مصروفات أو إيرادات الفترة وإنما يتم توزيعه على طول مدة القرض مضافا أو منقوصا لقيمة الفائدة الاسمية والتكلفة الحقيقية وصولا للقيمة الاسمية؛ وبالتالي العبء أو الإيراد المعترف به يكون على أساس الفائدة الفعلية.

(3) منقوصا منها عند الاقتضاء كل حسم لانخفاض القيمة (ضياح القيمة) أو عدم قابلية التحصيل.

**الخلاصة:** اختبار التدني (انخفاض القيمة): وهي طريقة من طرق الجرد التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي وفقا للقواعد العامة لتقييم الأصول؛ وذلك من اجل إثبات الخسائر في القيمة حيث يتم الاعتراف بها عندما تكون القيمة الدفترية للأصول المالية أعلى من القيمة القابلة للاسترداد (Kaddouri & Mimeche, 2009, p. 296)؛ وذلك إذا توفرت بيانات يمكن ملاحظتها حول انخفاض القيمة القابلة للاسترداد من بينها (Abbas Ali,

Magnus, & Graham, 2008, pp. 261, 262)

- صعوبات مالية كبيرة بالنسبة للمقترضين (الطرف المدين)؛ أو
- خرق العقد، كالتخلف عن السداد أو تأخر سداد الفوائد أو المدفوعات الأساسية؛ أو
- إعادة هيكلة الديون المتعثرة (كتغيير بنود العقد)؛ أو
- من المحتمل أن يدخل المقترض في حالة إفلاس أو إعادة تنظيم مالي أخرى؛ أو
- اختفاء السوق النشط لتلك الأصول المالية بسبب صعوبات مالية؛ أو...

وبالتالي فاختبار التدني يرتبط بوجود انخفاض ملموس في التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة من مجموع الأصول المالية منذ الاعتراف الأولي بها، وهذا ما يبرز الفرق بينها وبين القيمة العادلة؛ حيث هذه الأخيرة تعتمد

على استبدال المبلغ الذي يجب أن يكون عليه الأصل بالسعر الذي سيتم استلامه لو تم بيع الأصل؛ وليس بالضرورة أن يعبر ذلك عن الانخفاض الفعلي للتدفقات النقدية.

### الفرع 02: قياس الأصول والخصوم المالية

**أولاً:** الاعتراف والقياس الأولي: وفقا للقواعد العامة للاعتراف وتسجيل أي عنصر من عناصر الأصول والخصوم بشكل عام وفق النظام المحاسبي المالي هو توفر خاصيتين (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 6):

- أن يكون من المحتمل إن تعود منه منافع اقتصادية مستقبلية إلى الكيان؛ و
- للعنصر تكلفة أو قيمة يمكن تقييمها بطريقة صادقة.

➤ القياس الأولي للأصول والخصوم المالية غير الجارية: تقاس كافة الأصول والخصوم المالية المصنفة ضمن البنود غير الجارية عند إدراجها الأولي بـ (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، الصفحات 12, 14):

- المدفوع بالنسبة للأصول المالية؛ أي ما تم دفعه فعلا متضمنة بما في ذلك المصاريف التي تم تحملها لنشوء هذا الحق.
- المستلم بالنسبة للخصوم المالية؛ أي ما تم قبضه فعلا أي المبلغ المستلم الصافي بعد طرح كافة المصاريف التي تم تحملها لنشوء هذا الالتزام.

### ويلاحظ أن:

- (1) هذه المصاريف التي تم رسملتها بتضمينها في التكلفة هي مصاريف تم دفعها فعلا؛ ولا يتم إدراج الفوائد والعوائد المتوقعة استلامها أو دفعها في التكلفة وإنما تعتبر إيرادات أو مصاريف الفترة التي تحققت فيها.
- (2) تم رسلة المصاريف لاعتبارها يتحقق فيها الشرط؛ وهو أنها دفعت لتحقيق مزايا اقتصادية مستقبلية ناتجة من هذه الأصول المالية (كفوائد، العوائد، السيطرة،...) أو ناتجة من هذه الخصوم المالية (كالتمويل طويل الأجل).
- (3) تخضع هذه المصاريف إلى الإطفاء من خلال تحميلها على نتيجة الدورة بصورة تدرجية على مدى طول فترة الاستحقاق إذا كانت هناك فترة استحقاق؛ وإذا لم يكن فعند التحقق الفعلي للأصل أو للخصم المالي (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 56).

➤ القياس الأولي للأصول والخصوم المالية الجارية: تقاس الأصول والخصوم المالية المصنفة ضمن البنود الجارية عند إدراجها الأولي بالتكلفة (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 71).

وبما أن النظام المحاسبي المالي لم يشر ولم يؤكد إلى أن هذه التكلفة تتضمن حقا المصاريف الملحقه أم لا، كما أكد عليها بالنسبة للبنود غير الجارية، خلق هذا نوعا من التشتت؛ ولكن بناء على أن هذه المصاريف لا تؤدي إلى زيادة المزايا الاقتصادية المستقبلية للكيان (حيث لا يمكن بيع الأدوات المالية المحتفظ بها للمتاجرة بسعر أعلى بسبب فقط دفع مصاريف إضافية) وذلك نظرا لارتباط الغرض من شراءها هو المتاجرة بها في الأجل القصير وليس الاستفادة من العوائد الجارية التي تحققها (Abbas Ali, Magnus, & Graham, 2008, p. 251)؛ فعلى هذا الأساس تعتبر المصاريف التي تم تحملها لنشوء هذا الأصل أو الخصم المالي مصاريف الفترة ولا يتم تضمينها أو طرحها من التكلفة.

### ثانياً: الاعتراف والقياس اللاحق:

➤ **تقييم الأصول والخصوم المالية نهاية السنة:** يعتمد التقييم والاعتراف في نهاية السنة على طبيعة الأصل أو الخصم المالي المحتفظ به؛ وذلك على النحو التالي:

▪ الأصول والخصوم المالية المقيمة على أساس القيمة العادلة: تقيم بها كل من (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، الصفحات 12، 14)؛

↳ الأصول والخصوم المالية المحتفظ بها للمتاجرة (أو لإجراء المعاملات)؛ ونظرا من أن الهدف من اقتنائها هو المضاربة في الأجل القصير يتم تحميل التغيرات في القيمة العادلة على نتيجة الدورة بالربح أو الخسارة الناتجة.

↳ الأصول المالية المتاحة للبيع؛ ولكن تدرج التغيرات في القيمة العادلة في شكل انخفاض أو ارتفاع لرؤوس الأموال الخاصة؛ وبهذا الإجراء يكون قد تم تأجيل الاعتراف بالأرباح والخسائر إلى غاية تحققها الفعلي (من خلال بيع الأصل، أو حدوث انخفاض في القيمة،..).

▪ الأصول والخصوم المالية المقيمة بالتكلفة المهلكة: تقيم بها كافة الأصول والخصوم المالية المراد الاحتفاظ بها إلى غاية حلول تاريخ استحقاقها والتي لم يتم حيازتها لأغراض معاملة تجارية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 12)؛ وتظهر أساسا في:

↳ الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق؛ و

↳ القروض والذمم المدينة الصادرة عن الكيان؛ و

↳ الخصوم المالية الأخرى.

▪ الأصول والخصوم المالية الخاضعة لاختبار التدني: يرتبط إثبات خسارة القيمة بانخفاض القيمة القابلة للاسترداد؛ وهذا كافي ليدل على أن اختبار التدني يطبق فقط على الأصول المالية دون الخصوم المالية؛ وهو بهذا يطبق على كافة الأصول المالية باستثناء:

لـ الأصول مالية المحتفظ بها للمتاجرة؛ لان أي انخفاض أو ارتفاع في قيمة هذه الأصول يتم الاعتراف بها مباشرة في النواتج أو الأعباء بصرف النظر عما إذا كان هناك أي دليل موضوعي على انخفاض القيمة. ولكن في حالة الأدوات رؤوس الأموال الخاصة (المحتفظ بها للمتاجرة) التي لا يوجد لها سوق نشط ولا يمكن تحديد قيمتها العادلة بموثوقية، فهي تخضع لاختبار التدني في نهاية كل سنة (Kaddouri &

·Mimeche, 2009, p. 295)

➤ الاعتراف بفوائد وعوائد الأصول والخصوم المالية وكذا الأرباح والخسائر المرتبطة بها: يتم إثبات مجموعة الإيرادات والمصاريف الناتجة عن الأدوات المالية في الدورة المترتبة فيها وذلك على أساس مبدأ استقلالية الدورات؛ وتتمثل في (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 12):

- الفوائد المترتبة عن أدوات الدين المدفوعة أو المحصلة؛
- اهتلاكات علاوات الإصدار أو التسديد المتعلقة بأدوات الدين، وكذا اهتلاكات المصاريف الملحقة المتضمنة في التكلفة؛
- الأعباء المالية التي تقتضيها عمليات الإيجار التمويلي؛
- فوارق الصرف الناتجة عن الأدوات المالية بالعملات الأجنبية؛ إذا كانت غير قابلة للتعويض؛
- الأرباح الناتجة عن أدوات رؤوس الأموال الخاصة؛ حيث يتم الاعتراف بها من تاريخ اخذ قرار التوزيع من قبل الجمعية العامة (هوام، 2017، صفحة 99).

وتظهر أهم النقاط المتعلقة بتقييم وقياس الأصول والخصوم المالية في الجدول التالي:

الجدول رقم 07: القياس الاصول والخصوم المالية.

الإيرادات والمصروفات المعترف بها	القياس اللاحق	القياس الأولي	الفئة	
<ul style="list-style-type: none"> <li>جميع التغيرات في القيمة العادلة؛</li> <li>إيرادات الفوائد؛</li> <li>توزيعات الأرباح.</li> </ul>	<p>القيمة العادلة Fair value</p>	<p>بالتكلفة "غير شاملة المصاريف الملحقة"</p>	<p>أصول محتفظ بها للمتاجرة (1)</p>	الأصول المالية
<ul style="list-style-type: none"> <li>المكاسب والخسائر المحققة؛</li> <li>خسائر انخفاض القيمة؛</li> <li>مكاسب وخسائر العملات الأجنبية؛</li> <li>إيرادات الفوائد؛</li> <li>توزيعات الأرباح.</li> </ul>	تفرض الاختبارات	<p>القيمة العادلة Fair value</p>	<p>أصول مالية متاحة للبيع (2)</p>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>المكاسب والخسائر المحققة؛</li> <li>خسائر انخفاض القيمة؛</li> <li>مكاسب وخسائر العملات الأجنبية؛</li> <li>إيرادات الفوائد.</li> </ul>			<p>التكلفة المهتلكة Amortized cost</p>	
			<p>القروض والذمم المدينة الصادرة عن الكيان (4)</p>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>جميع التغيرات في القيمة العادلة؛</li> <li>مصروفات الفوائد.</li> </ul>	<p>القيمة العادلة Fair value</p>	<p>بالتكلفة "غير شاملة المصاريف الملحقة"</p>	<p>خصوم مالية محتفظ بها للمتاجرة (1)</p>	الخصوم المالية
<ul style="list-style-type: none"> <li>المكاسب والخسائر المحققة؛</li> <li>مصروفات الفوائد؛</li> <li>مكاسب وخسائر العملات الأجنبية؛</li> </ul>	<p>التكلفة المهتلكة Amortized cost</p>	<p>القيمة الحقيقية للمقابل المستلم "تطرح المصاريف الملحقة"</p>	<p>خصوم مالية أخرى (2)</p>	

المصدر: من إعداد الطالبة، بالاعتماد على كل ما تقدم.

## المطلب 03: القواعد العامة لمحاسبة المشتقات المالية ومتطلبات الإفصاح

## الفرع 01: القواعد العامة لمحاسبة المشتقات المالية

عرف النظام المحاسبي المالي المشتقات المالية بأنها أدوات مالية مثل الخيارات والعقود ذات الأجل (سواء كانت بالتراضي "العقود الآجلة" أو كانت موحدة "العقود المستقبلية") وكذا اعتمادات التبادل "عقود المبادلات" (سواء مبادلات أسعار الفائدة أو مبادلات العملة الصعبة)؛ حيث تُنشأ هذه الأدوات حقوقاً أو التزامات يترتب عنها تحويل بين أطراف المعاملة خطراً واحداً أو عدة مخاطر مرتبطة بأداة مالية أولية خفية "المحددة سابقاً بالأساس"؛ ولا تؤدي هذه العقود إلى تحويل الأداة الخفية في بداية العقد وليس بالضرورة أن يتم ذلك عند حلول تاريخ الاستحقاق (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 72).

أولاً: الأهداف الأساسية من التعامل بالمشتقات المالية:

تهدف الشركات أو الأفراد من الدخول في عقود المشتقات إما لأحد أو لكلا الهدفين التاليين: (The Institute of Chartered Accountants of Pakistan, 2016, p. 401)

(1) **المضاربة** باستخدام المشتقات: يتم تداول العديد من المشتقات المالية في الأسواق المالية المستقبلية، وبالتالي فهي متاحة بسهولة للشراء والبيع؛ ويمكن للشركات شراءها وبيعها من أجل المضاربة؛ بحيث يتم تحقيق أرباح منها شريطة أن يتحرك السعر السوقي "للأصل الأساسي" بشكل إيجابي ومع توقعات الشركة، أما في حالة لم تتحقق التوقعات وتحركت الأسعار في الطريق المعاكس قد يؤدي إلى تحقيق خسائر، وفي الحالات القصوى يؤدي إلى الانهيار المالي للشركة.

(2) **التحوط** باستخدام المشتقات: أي استخدام المشتقات المالية للحصول على الحماية من التعرض لمخاطر حركة غير مواتية للأسعار السوقية لأحد العناصر المحددة بالأساس؛ وتتم التحوطات على جميع الأصول التي تتعرض لمخاطر تقلبات أسعارها في الأسواق الفورية، ولكن تجدر الإشارة إلى أنه في حين أن التحوط يقلل من مخاطر الأسعار في الأسواق الفورية؛ إلا أنه يصبح أيضاً عرضة لمخاطر الأساس والتعرضات الأخرى؛ وخطر الأساس يقصد به: هو الفرق بين:

لـ **السعر الفوري** للسلعة أو للأصل قيد التحوط (السعر السوقي بتاريخ معين)؛ و

لـ **السعر الآجل** (سعر التنفيذ أي السعر المحدد في العقد) الذي يقدمه التحوط.

حيث تبرز فعالية التحوط عندما يميل السعران إلى التقارب مع اقتراب يوم تنفيذ العقد؛ وبهذا يتراجع حجم مخاطر الأساس باتجاه الصفر.



وكما حددنا سابقا في خصائص المشتقات أن ربح طرف يعادل خسارة الطرف الآخر؛ وتسمية الفرق بالربح المحقق (أو الخسارة المتكبدة) ذلك راجع لنتيجة الاضطرار إلى دفع السعر الآجل بدلا من السعر الفوري، وبالتالي فإستراتيجية المشتقات المالية خاصة تتمثل في (عيسوي، 2017، صفحة 177):

← **التحوط القصير " تحوط البيع "**: ويقصد به إبرام عقود مشتقة لتعويض الخسائر المحتملة من انخفاض قيمة الأصول التي ينوي بيعها في المستقبل، وعوائد هذا الطرف تتحقق بانخفاض السعر الفوري عن سعر الآجل بتاريخ تنفيذ العقد ولهذا فهو يعرف بـ "صاحب المركز القصير"؛ فمن فوائده بيع أصل بسعر مرتفع مقارنة بسعره السوقي "المتحوط ضده".

← **التحوط الطويل " تحوط الشراء "**: ويقصد به إبرام عقود مشتقة لتعويض الخسائر المحتملة من ارتفاع قيمة الأصول التي ينوي شراءها في المستقبل، وعوائد هذا الطرف تتحقق بارتفاع السعر الفوري عن سعر الآجل بتاريخ تنفيذ العقد ولهذا فهو يعرف بـ "صاحب المركز الطويل"؛ فمن فوائده شراء أصل بسعر منخفض مقارنة بسعره السوقي.

**ثانياً:** عرض للمشتقات المالية: تدرج المشتقات المالية في الميزانية ضمن الأصول أو الخصوم المالية مع إمكانية أن تظهر ضمن البنود الجارية أو غير الجارية؛ وذلك على أساس (بونعجة، 2011، صفحة 138):

- تدرج في جانب الأصول المالية: إذا كان من المنتظر أن تحقق دخول منافع اقتصادية لفائدة الكيان؛ أو
- تدرج في جانب الخصوم المالية: إذا كان من المنتظر خروج منافع اقتصادية على حساب الكيان.

**ثالثاً:** التصنيف المحاسبي للمشتقات المالية: لقد أكد النظام المحاسبي المالي إلى ضرورة إبراز طبيعة هذه الأدوات وذلك بغرض تحديد المتطلبات المحاسبية الخاصة بها، حيث أشار إلى ضرورة إظهار 03 الأصناف التالية (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 72):

- أدوات مالية مشتقة مخصصة للمضاربة: وهي المشتقات المالية القابلة للتداول فورا في الأسواق المالية بحيث تضمن السيولة وامن المعاملات.
- أدوات مالية مشتقة مخصصة للتحوط (الضمان): وهي المشتقات المالية التي يتم اقتنائها لهدف التغطية ضد المخاطر المالية.
- أدوات مالية مشتقة أخرى: وهي جميع الأدوات المالية التي تستوفي تعريف المشتقات المالية ولكن طبيعتها مختلفة عن ما ذكر أعلاه.

**رابعاً:** الاعتراف والقياس الأولي واللاحق للمشتقات المالية:

- الاعتراف والقياس الأولي:

يتم إدراج المشتقات المالية في الحسابات بتاريخ إبرام العقد بتكلفتها؛ والتي تتمثل أساسا في: (تسعديت، 2016،

الصفحات 92-102)

- بالنسبة لعقود الخيارات: تتمثل التكلفة في ثمن الخيار المدفوع أو المستلم.
- بالنسبة لعقود المستقبلية: تتمثل التكلفة في هامش الأمان المدفوع.
- بالنسبة للعقود الآجلة وعقود المبادلات: فلا يكون لها قيمة أو تكلفة في تاريخ إبرام العقد نظرا لعدم وجود أي مدفوعات مبدئية؛ وبالتالي يكون على الكيان إما الاعتراف بها ضمن الحسابات بقيمة صفرية للاعتراف بالتعهد الموجود خاصة لكونه عقود ذات تأثير هام ومن الممكن أن يترتب عنه مزايا اقتصادية مستقبلية؛ أو الحالة الأخرى يتم الاعتراف بها ضمن بنود خارج الميزانية، وبمجرد إثبات قيمتها يتم إدراجها في الحسابات.

#### ➤ الاعتراف والقياس اللاحق:

لاعتبار أن خاصية المشتقات المالية هي أنها تتغير قيمتها استجابة للتغيرات في قيمة الأصل محل التعاقد؛ فهي بهذا تقيم على أساس الفروقات بين الأسعار الفورية والسعر الآجل لتلك الأصول؛ ويتم الاعتراف بهذه الفروقات ضمن الحسابات على النحو التالي (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 72):

- بالنسبة للأدوات المالية المشتقة مخصصة للمضاربة: نظرا لأنها تهدف إلى تحقيق العوائد منها فعلى هذا الأساس يتم الاعتراف بفروقات الأسعار الناتجة عنها في حساب النتائج الخاص بالأعباء والمنتجات المالية؛ وهناك حالتين وذلك على أساس نوع الأداة المشتقة:

← خلال الدورة: تتعلق بالعقود المستقبلية نظرا لارتباطها بالتصفية اليومية للهوامش المدينة والدائنة وبالتالي يتم الاعتراف بالتغيرات في قيمة هذه العقود كإيرادات أو مصروفات.

← نهاية السنة المالية: يتم تقييم المشتقات المالية ويتم الاعتراف بالفارق بين القيمة السوقية (السعر الفوري) وقيمة الأصل المضمون (السعر الآجل) كإيرادات أو مصروفات مالية تحمل على نتيجة الدورة، تبرز بذلك الارتفاع أو الانخفاض في قيمة عقود المشتقات.

- بالنسبة للأدوات المالية المشتقة المخصصة للتحوط: نظرا لأنها تهدف إلى تحقيق التغطية من تقلبات الأسعار في تاريخ تنفيذ العقد؛ أشار النظام المحاسبي المالي بالنسبة لهذه المشتقات أن أي تغيرات في قيمة هذه العقود تدرج على أنها ارتفاع أو انخفاض في قيمتها دون الاعتراف بها على أنها إيرادات أو أعباء الفترة إذ يتم تثبيتها (تأجيله)؛ وتنتقل إلى حساب النتائج خلال مدة سريان العنصر المضمون (المحوط) أي في نفس الفترة أو الفترات التي يؤثر فيها هذا العنصر على الأرباح والخسائر ، ويتم إدراجها بالكيفية التي تدرج

بها المنتجات والأعباء الخاص بهذا العنصر؛ كمثال على ذلك (Ramirez, 2007, pp. 10, 11):

← إذا كان هذا العنصر عبارة عن اقتراض، فإن عملية إدراج الأرباح أو الخسائر يتم الاعتراف بها في حساب النتائج ضمن "تكاليف التمويل"؛ أو

لـ إذا كان العنصر عبارة عن معاملة متوقعة تؤدي إلى الاعتراف بأصل غير مالي أو خصم غير مالي (كشراء مواد أولية أو شراء مخزون)؛ فقد تختار المنشأة تعديل القيمة الدفترية الأولية للأصل أو الالتزام المسجل؛ أو الحفاظ على المبلغ المؤجل في الحسابات المدرج فيها ونقله تدريجياً إلى حساب النتائج في نفس الفترات التي يؤثر فيها الأصل أو الخصم على الأرباح والخسائر؛...

## الفرع 02: متطلبات الإفصاح المحاسبي بالأدوات المالية

يقصد بالإفصاح المحاسبي هو تحويل معلومات داخلية محتكرة من قبل إدارة الكيان وغير متاحة للجمهور لتصبح معلومات خارجية وذلك في سبيل تحقيق الشفافية؛ إذ يشترط أن تتصف هذه المعلومات بالكفاءة والشمولية والعدالة (بن يوسف، 2017، صفحة 33).

إلا أن النظام المحاسبي المالي لم يضع إطار معينا يحدد فيه المتطلبات الإفصاح المتعلقة بالأدوات المالية ولكن حدد بعض النقاط الواجب إدراجها في ملحق الكشوف المالية إضافة لما أكد عليه لعرض وبيان تصنيف الأدوات المالية في الميزانية وذلك لضمان عرض الأدوات المالية بالطريقة التي تسمح بمعرفة أهم المعلومات المتعلقة بها ومقدارها والغرض منها ومقدار الالتزامات التي تقع على عاتقها؛ أهمها (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، الصفحات 38-41):

- المعلومات التي تخص الطرق المتبعة في تحديد القيمة المحاسبية للأدوات المالية وطرق إدراجها في الحسابات؛
- المعلومات المتعلقة بطريقة معالجة تغيرات الأسعار السوقية بالنسبة للأدوات المالية المدرجة والمقيمة بالقيمة السوقية (القيمة الحقيقية)؛
- بيان أهمية الأدوات المالية والمعلومات المتعلقة بها بالنسبة للوضع المالي للكيان ونتيجته، ومدى تأثيرها على قرارات المستخدمين؛
- ذكر القواعد والطرق المحاسبية المتعلقة بتقييم الاستثمارات المحددة على أنها غير ذات التأثير الجوهري؛
- بالنسبة للأدوات رؤوس الأموال الخاصة الصادرة عن الكيان عليها توضيح المعلومات التالية بالنسبة لكل فئة من فئات الأسهم:
  - عدد الأسهم المصرح بها؛ والتي صدرت ولم تصرح بها بالكامل، والقيمة الاسمية للأسهم المصدرة مع بيان في حالة غياب القيمة الاسمية؛ والتطورات عدد الأسهم بداية السنة المالية ونهايتها؛
  - بيان الأسهم المحتفظ بها لإصدارها في إطار خيارات أو عقود بيع؛...
- بالنسبة للأدوات رؤوس الأموال الخاصة التي يحوزها الكيان، الصادرة عن كيانات أخرى:
  - توضيح عدد هذه الأسهم التي يحوزها الكيان؛ وفروعه أو الكيانات المشاركة له؛

- مبلغ أرباح الحصص المقترحة عن الأسهم العادية، ومبلغ أرباح الحصص المقترحة المجمعة الناتجة عن الأسهم الممتازة؛...
- وصف الالتزامات المالية الأخرى الواجب دفعها أو استلامها؛
- بيان كافة المعلومات المتعلقة بالسندات القابلة للتحويل أو قابلة للمبادلة التي يحوزها الكيان، وكذلك بيان السندات المماثلة الصادرة عن الكيان؛
- بيان طبيعة المخاطر والخسائر المتوقعة؛
- معلومات حول مجموع المعاملات التي تمت خلال السنة المالية في أسواق الأدوات المالية المشتقة متى كانت تمثل قيمة ذات أهمية.

### المبحث الثالث: المعالجة المحاسبية للأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي

سيتم في هذا المبحث تقديم المعالجة المحاسبية لأبرز أشكال الأدوات المالية التي يمكن أن تحوزها الشركة بغرض تحقيق العوائد أو التمويل أو الحماية وذلك من خلال ترجمة كل ما تم عرضه في العناصر السابقة في شكل حسابات يعترف بها في الدفاتر المحاسبية للكيان ووفقا لما ينص عليه النظام المحاسبي المالي وعلى أساس طبيعة ونوع الأداة المعترف بها.

#### المطلب 01: محاسبة الأصول المالية

##### الفرع 01: حسابات الاعتراف بالأصول المالية

**أولاً:** الحسابات الرئيسية: تنقسم إلى حسابات خاصة بالأصول المالية غير الجارية وأخرى خاصة بالأصول المالية الجارية:

➤ الحسابات الخاصة بالأصول المالية غير الجارية: تسجل كافة الأصول المالية المصنفة ضمن هذه الفئة في إحدى الحسابين التاليين (متى استوفت التعريف):

▪ د/26x: مساهمات وحسابات مدينة مرتبطة بالمساهمات؛ تسجل أدوات رؤوس الأموال الخاصة (سندات المساهمة) في إحدى الحسابات الفرعية التالية (عطية ع.، 2009، صفحة 77):

- ✓ د/261 أسهم الشركات التابعة: يضم السندات المحازة بغرض السيطرة على الكيان المصدر لها؛
- ✓ د/262 الأسهم الأخرى: تضم سندات مساهمة التي ليس الهدف منها ممارسة السيطرة على الكيان المصدر لها؛ لكن حيازتها ضرورية للكيان المالك لها؛
- ✓ د/265 استثمارات في الأسهم المقيمة بواسطة المعادلة (الشركات الزميلة): يستخدم هذا الحساب عند إعداد القوائم المالية الموحدة ويقابلها د/262 بالقيمة الدفترية و د/107 فارق المعادلة بقيمة الفارق (مداني، 2015، الصفحات 142، 156)؛

✓ د/266 الحسابات المدينة المتعلقة بمساهمات المجمع؛ د/267 الحسابات المدينة المتعلقة بمساهمات خارج المجمع؛ د/268 الحسابات المدينة المتعلقة بالمشاريع المشتركة: تسجل فيها جميع المستحقات الممنوحة للجهات المحددة والتي يكون للكيان (المقرض) حصة فيها؛

▪ د/27x: الأصول المالية الثابتة الأخرى؛ تسجل أدوات الدين (سندات التجهيز) في إحدى الحسابات الفرعية التالية (كواشي، 2017، صفحة 155):

✓ د/271 السندات المثبتة الأخرى بخلاف السندات المثبتة التابعة لنشاط المحفظة: وهي السندات التي لا ينوي الكيان بيعها أو لا يسعه ذلك؛

- ✓ د/272 السندات التي تمثل الحقوق (السندات والقوائم)؛
- ✓ د/273 السندات المثبة التابعة لنشاط المحفظة؛
- ✓ د/274 القروض والحسابات المدينة بموجب عقود الإيجار التمويلي: يسجل فيه الأموال المسددة للأطراف الأخرى، ويعتبر عقد الإيجار التمويلي بمثابة قروض؛
- ✓ د/275 الودائع والضمانات المدفوعة؛ د/276 حسابات مدينة أخرى مثبة.

➤ الحسابات الخاصة بالأصول المالية الجارية: بالتحديد التوظيفات المالية؛ تسجل في الحساب:

- د/50x: القيم المنقولة للتوظيف؛ تسجل الأدوات المالية قصيرة الأجل في إحدى الحسابات الفرعية التالية

(Conseil National de la Comptabilité, 2011, p. 5):

- ✓ د/503 الأسهم الأخرى أو السندات المخولة حقا للملكية؛
- ✓ د/506 السندات، قوائم الخزينة وقوائم الصندوق قصيرة الأجل؛
- ✓ د/508 قيم المنقولة للتوظيف الأخرى والحسابات المدينة المماثلة.

وتوزع الحسابات الرئيسية من حيث طبيعتها على أساس التصنيف المحاسبي وفقا للجدول التالي:

**الجدول رقم 08: توزيع الحسابات حسب الطبيعة.**

أصول مالية غير جارية		أصول مالية جارية		
القروض والذمم المدينة الصادرة عن الكيان (4)	الأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (3)	أصول مالية متاحة للبيع (2)	أصول مالية محتفظ بها للمتاجرة (1)	طبيعة الأصول
266/—؛ 267/—؛ 268/—؛ 274/—؛ 275/—؛ 276/—	د/271؛ د/272	د/273؛ د/262 (إذا كان الكيان ينوي ذلك)	د/503؛ د/506؛ د/508	الحسابات

**ثانياً:** الحسابات الإضافية: تضم كل من:

- الحسابات الفرعية ذات الطبيعة الدائنة: يثبت بها:
- ✓ د/269 الدفع المتبقي على المساهمات غير المدفوعة؛ د/279 الدفع المتبقي على السندات المثبة غير المدفوعة؛ د/509 الدفع المتبقي عن قيم التوظيف المنقولة غير المدفوعة: يظهر على الطبيعة الدائنة وذلك بقيمة الدفعات غير المستدعاة حالياً من الكيانات الأخرى.

➤ حسابات الاعتراف بفوارق التقييم بالقيمة العادلة (تسعيت، 2016، صفحة 44، 48):

- ✓ د/104 فارق التقييم: تثبت به فوارق التقييم المؤجل الاعتراف بها كإيرادات أو أعباء في النتيجة.

- ✓ د/765 أو د/665 "فارق التقييم عن الأصول المالية - فائض القيمة/نواقص القيمة -": تثبت به فوارق التقييم المحملة على نتيجة الدورة سواء المثبت فوراً أو المحولة من فوارق التقييم المؤجلة وذلك عند تحققها.
- حسابات الاعتراف بتدني القيمة: تثبت بالد/296 أو د/297 "خسارة القيمة عن الأصول المالية" وتحمل على النتيجة بالد/686 مخصصات الاهتلاك والخسائر في القيمة للعناصر المالية.
- حسابات الاعتراف بالفوائد والأرباح: تحمل فوراً على نتيجة الدورة باستخدام الحسابات التالية:
- بالنسبة لأرباح الأسهم (أدوات رؤوس الأموال الخاصة): تسجل في د/761 نواتج المساهمات.
  - بالنسبة للفوائد الناتجة عن أدوات الدين: تسجل في د/762 إيرادات سندات التجهيز؛ د/763 عائدات الحسابات المدينة (القروض والحسابات المدينة).
- حسابات الاعتراف بأرباح أو خسائر التنازل عن الأصول المالية: تعبر عن التحقق الفعلي للأرباح أو الخسائر الأصول المالية وتحمل فوراً على نتيجة الدورة بتسجيلها في إحدى الحسابين:
- ✓ د/767 أو د/667 الأرباح/الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية.

## الفرع 02: المعالجة المحاسبية لأصول المالية

**أولاً: الاعتراف الأولي:** بتاريخ إبرام الاتفاق بين الطرفين، يعترف الطرف الذي له حق الاستلام، بالأصل المالي بتسجيله في إحدى الحسابات الرئيسية المحددة سابقاً؛ ويظهر إما في جانب الأصول المالية الجارية أو الأصول المالية غير الجارية وذلك وفقاً للغرض المعلن عنه في تاريخ اقتنائها. ويقابله في الجانب الدائن إما حساب النقديات أو حساب الغير وذلك بقيمة الجزء المستدعى، وعلى أن يعترف بالجزء غير المستدعى في إحدى الحسابات الفرعية ذات الطبيعة الدائنة المحددة سابقاً (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، الصفحات 60، 61، 71). حيث تسجل القيود المحاسبية التالي:

- الأصول المالية غير الجارية: يسجل الحساب 26 أو 27 بالقيمة الحقيقية مضافة لها المصاريف الملحقه.

المبالغ		تاريخ الاقتناء	رقم الحساب	
	X	من د/أصول مالية غير جارية		26 و 27
	X	إلى:	512 و	
	X	د/البنك أو	464 و/أو	
	X	د/الديون عن اقتناء قيم منقولة للتوظيف أو أدوات مالية مشتقة و/أو	279/269	
	X	د/الدفع المتبقي على المساهمات أو سندات المثبتة غير المدفوعة		
" حيازة أصول مالية بغرض ..."				

➤ الأصول المالية الجارية: يسجل الحساب 50<sub>3/5/6</sub> بتكلفة الشراء دون المصاريف الملحقة.

المبالغ		تاريخ الاقتناء	رقم الحساب	
	X	من ح/أصول مالية محتفظ بها للمتاجرة	512	50 <sub>3/5/6</sub>
	X	من ح/مصاريف الحيازة "حسب الطبيعة"	6x	
X		إلى ح/البنك	أو	
X		إلى ح/الديون عن اقتناء قيم منقولة للتوظيف أو أدوات مالية مشتقة و/أو	464	أو
X		إلى ح/الدفع المتبقي على المساهمات أو سندات المثبتة غير المدفوعة	509	
" حيازة سندات التوظيف "				

**ثانياً: الاعتراف اللاحق (نهاية السنة المالية):**

➤ التقييم بالقيمة العادلة:

✓ بالنسبة للأصول المالية المتاحة للبيع: إذا لوحظ ارتفاع في القيمة العادلة عن القيمة المدونة بها في الدفاتر؛ تسجل ارتفاع في قيمتها ويظهر بذلك ارتفاع في رؤوس الأموال الخاصة؛ وإذا لوحظ العكس أي انخفاض القيمة العادلة عن القيمة المدونة بها في الدفاتر يتم تسجيلها بقيد معاكس لقيد الارتفاع المحدد أسفله

المبالغ		N/12/31	رقم الحساب	
	X	من ح/ أصول مالية متاحة للبيع	273/262	
X		إلى ح/فارق التقييم	104	
" الإقرار بارتفاع قيمة الأصول المالية "				

✓ بالنسبة للأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة: تحمل فوراً على نتيجة الدورة بالربح أو الخسارة؛ تظهر بذلك ارتفاع أو انخفاض في قيمتها؛ وتسجل محاسبياً وذلك وفقاً لإحدى الحالتين التاليتين:

حالة 01: ارتفاع في القيمة العادلة للأصل المالية عن القيمة المعترف بها في الدفاتر:

المبالغ		N/12/31	رقم الحساب	
	X	من ح/أصول مالية محتفظ بها للمتاجرة	765	50 <sub>3/5/6</sub>
X		إلى ح/فارق التقييم عن الأصول المالية - فائض القيمة		
" تقييم الأصول المالية محتفظ بها للمتاجرة "				

حالة 02: انخفاض في القيمة في القيمة العادلة للأصل المالية عن القيمة المعترف بها في الدفاتر:

المبالغ		N/12/31	رقم الحساب	
	X	من ح/فارق التقييم عن الأصول المالية - نواقص القيمة	665	
X		إلى ح/أصول مالية محتفظ بها للمتاجرة	50 <sub>3/5/6</sub>	
" تقييم الأصول المالية محتفظ بها للمتاجرة "				



➤ **التكلفة المهتكة:**

✓ بالنسبة للقروض والذمم المدينة الصادرة عن الكيان: لا اعتبارها غير مسعرة في سوق نشط؛ تتمثل تكلفتها المهتكة في الاعتراف بقيمة المبالغ المحصلة من القيمة الأصلية وكذا الاعتراف بإيرادات الفوائد الخاصة بالدورة؛ وتسجل الفوائد المثبة غير المحصلة في حساب فرعي للحساب الرئيسي إلى غاية تحصيلها (صديقي، 2014، صفحة 131)؛ وذلك على أساس القيد التالي:

المبالغ		N/12/31		رقم الحساب	
	X		من د/ البنك أو		512
	X		من د/ الفوائد والإيرادات المثبة غير محصلة		278 <sub>x</sub>
X			إلى د/ قروض والذمم المدينة الصادرة عن الكيان	27	
X			إلى د/ عائدات الحسابات المدينة	763	
" إثبات استلام الدفعة.. عن أدوات الدين "					

د/278 يسجل به الفوائد الخاصة بالدورة الحالية والتي لم تستلم بعد بموجب مبدأ استقلالية الدورات ويرصد عند استلامها.

✓ بالنسبة للأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق (السندات): باعتبارها يمكن أن تكون مسعرة في سوق نشط؛ تكلفتها المهتكة تحدد بسعر الفائدة الفعلية؛ وتكون وفقا لإحدى الحالتين التاليتين (تسعيت، 2016، الصفحات 49, 50) (على أن يتم التفصيل فيها وكيفية حسابها وتحديدها في جانب الخصوم):

حالة 01: الشراء بعلاوة إصدار: حيث يتم الاعتراف بقيمة الفائدة السوقية (الفعلية) على أنها الإيراد الفعلي المحقق والفائدة الاسمية هي القيمة المستلمة فعلا والفرق بين الفائدتين يخفض به جزء من الزيادة الناتجة عن علاوة الإصدار المدرجة في الحساب 27 وتعرف هذه القيمة بالتكلفة المطفأة (كما تم شرحها سابقا)؛ ويسجل القيد التالي:

المبالغ		N/12/31		رقم الحساب	
	X		من د/ البنك		512
X			إلى د/ قروض والذمم المدينة الصادرة عن الكيان	27	
X			إلى د/ إيرادات سندات التجهيز	762	
" إثبات إيرادات الفوائد الناتجة عن الأصول المالية "					

حالة 02: الشراء بخصم إصدار: بنفس العملية التي تتم بها الحالة 01 ولكن في هذه الحالة يتم رفع القيمة المسجلة في الحساب 27 بالفرق الناتج بين الفائدتين:

المبالغ		N/12/31		رقم الحساب	
	X		من د/ البنك		512
	X		من د/ قروض والذمم المدينة الصادرة عن الكيان		27
X			إلى د/ إيرادات سندات التجهيز	762	
			" إثبات إيرادات الفوائد الناتجة عن الأصول المالية "		

➤ اختبار التدني: عند ثبوت انخفاض في القيمة القابلة للاسترداد عن القيمة المحاسبية الصافية للأصول المالية غير الجارية؛ يسجل القيد التالي:

✓ بالنسبة للأصول المالية المتاحة للبيع: بمجرد ثبوت خسارة القيمة P.V، وكان هناك تخفيض في قيمة الأصول سابق غير معترف به في النتيجة؛ يتم إخراج فوارق التقييم المؤجلة السالبة من رؤوس الأموال الخاصة بقيمة الخسارة المثبة وتحميلها على نتيجة الدورة باعتبارها خسارة في القيمة، وإذا لم هناك اي تخفيض مؤجل يتم تسجيل خسارة القيمة في الحاسبات الخاصة بها (انظر الملحق رقم 01).

المبالغ		N/12/31		رقم الحساب	
	X		من د/ مخصصات الاهتلاك والخسائر في القيمة للعناصر المالية		686
			إلى د/ فارق التقييم و/أو	104 و/أو	
X			إلى د/ خسارة في قيمة الأصول المالية	297/296	
X			" إثبات الخسارة في قيمة الأصول المالية المتاحة للبيع "		

وإذا ثبت أن خسارة القيمة المسجلة غير مبررة؛ يتم إلغاؤها في حدود القيمة الظاهرة بها فقط أي في د/29 وذلك؛ بالقيد التالي:

المبالغ		N/12/31		رقم الحساب	
	X		من د/ خسارة في قيمة الأصول المالية		297 أو 296
			إلى د/ الاسترجاعات المالية عن الخسائر في القيمة	786	
X			" إلغاء الخسارة غير المبررة "		

✓ بالنسبة لباقي الأصول المالية غير الجارية: بمجرد ثبوت خسارة القيمة:

المبالغ		N/12/31		رقم الحساب	
	X		من د/ مخصصات الاهتلاك والخسائر في القيمة للعناصر المالية		686
			إلى د/ خسارة في قيمة سندات المساهمة أو	296 أو	
X			إلى د/ خسارة في قيمة سندات المثبة الأخرى	297	
			" إثبات الخسارة في قيمة الأصول المالية "		

➤ الاعتراف بأرباح الأسهم: تسجل بالربح المحققة في الكيان المصدر في نسبة التملك؛ وبتاريخ استلام الأرباح يخفض الحساب 26<sub>xx</sub> وذلك بقيمة الأرباح المستلمة فقط، ويسجل القيد التالين:

المبالغ		بتاريخ اخذ قرار التوزيع	رقم الحساب	
X	X	من د/ نواتج سندات المساهمة إلى د/ نواتج المساهمات "إثبات أرباح الاستثمار في الأدوات رؤوس الأموال"	761	26 <sub>xx</sub>
X	X	بتاريخ استلام الأرباح من د/ البنك إلى د/ نواتج سندات المساهمة "إثبات استلام أرباح الاستثمار في الأدوات رؤوس الأموال"	26 <sub>xx</sub>	512

**مثال: إلغاء الاعتراف:**

▪ يتم إلغاء الاعتراف بالأصول المالية في حالة التنازل عنها:

✓ بالنسبة للأصول المالية المتاحة للبيع: بمجرد التنازل عنها يجب أولاً تحويل د/104 إلى نتيجة الدورة بالرصيد الأخير المسجل به إن وجد؛ ومن ثم إخراج الأصول المالية من الدفاتر بالرصيد الأخير المسجلة به ومقابلتها بحساب النقدية بسعر البيع الصافي وترصيد د/29؛ والفارق بين القيمة المحاسبية للأصول المالية وسعر البيع الصافي يحمل على نتيجة الدورة. وتسجل القيود المحاسبية التالية وفقاً للمراحل التالية:

1- قيد تحويل فارق التقييم الموجب أو السلبي إلى نتيجة الدورة: (إذا كان هناك فارق تقييم موجب قد رفع من قيمة

الأصول عند إلغاء الاعتراف بالأصل يعتبر هذا الفارق إيراد قد تحقق فعلاً) نسجل القيد التالي:

المبالغ		تاريخ التنازل	رقم الحساب	
X	X	من د/ فارق التقييم إلى د/ فارق التقييم عن الأصول المالية - فوائض القيمة " تحويل فارق التقييم الموجب إلى النتيجة "	765	104

إذا كان فارق تقييم سالب وقد خفض من قيمة الأصول المالية يرصد د/104 بجعله في الجانب الدائن ويقابله د/665 مدين.

2- قيد التنازل عن الأصول المالية: نسجل القيد التالي:

المبالغ		تاريخ التنازل	رقم الحساب	
	X	من ح/البنك	512	
	X	من ح/مصاريف التنازل الملحقة (حسب طبيعتها)	6 <sub>x</sub>	
	X	من ح/خسارة في قيمة الأصول المالية	29 <sub>6/7</sub>	
X	X	من ح/ الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية	27,26	667
	X	إلى ح/أصول المالية المتاحة للبيع		
	X	إلى ح/ الأرباح الصافية عن التنازل عن الأصول المالية	767	
		" التنازل عن الأصول المالية بربح/خسارة "		

يسجل الحساب 767 إذا كان: سعر البيع الصافي < الرصيد الأخير الذي تظهر به الأصول المالية بعد استبعاد خسارة القيمة؛ ويسجل الحساب 667 إذا كان: سعر البيع الصافي > الرصيد الأخير الذي تظهر به الأصول المالية بعد استبعاد خسارة القيمة. " سعر البيع الصافي = سعر التنازل المقيد في العقد مطروح منه المصاريف التنازل المدفوعة؛ وهذه الأخيرة تحمل على نتيجة الدورة حسب طبيعتها".

✓ بالنسبة للأصول المالية المحتفظ بها للمتاجرة:

المبالغ		تاريخ التنازل	رقم الحساب	
	X	من ح/البنك	512	
	X	من ح/ الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية	667	
X		إلى ح/ أصول مالية محتفظ بها للمتاجرة	50 <sub>3/5/6</sub>	
X		إلى ح/ الأرباح الصافية عن التنازل عن الأصول المالية	767	
		" التنازل عن الأصول المالية بربح/خسارة "		

يسجل الحساب 767 إذا كان: سعر البيع الصافي < الرصيد الأخير الذي تظهر به الأصول المالية جراء عمليات التقييم؛ ويسجل الحساب 667 إذا كان: سعر البيع الصافي > الرصيد الأخير الذي تظهر به الأصول المالية جراء عمليات التقييم.

▪ أو يتم إلغاء الاعتراف بالأصول المالية في حالة تحصيل قيمتها:

✓ بالنسبة للأصول المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق و القروض والذمم المدينة الصادرة عن الكيان: عن طريق تحصيلها سواء بالدفعات كما حددنا سابقا في التكلفة المهلكة أو دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق.

المطلب 02: محاسبة الخصوم المالية

الفرع 01: حسابات الاعتراف بالخصوم المالية

أولاً: الحسابات الرئيسية: تسجل كافة الخصوم المالية غير الجارية والتي تصنف على أنها خصوم مالية أخرى في إحدى الحسابات الفرعية للحساب الوحيد التالي:

- د/16x: القروض والديون المماثلة؛ حساباته الفرعية (صديقي، 2014، صفحة 105):
- ✓ د/161: سندات تساهمية: هي عبارة عن سندات دائمة حيث لا يتم تسديد قيمتها إلا في حالة تصفية الكيان المصدر لها أو يترك له خيار التسديد عند انتهاء 05 سنوات؛
- ✓ د/162: القروض السنديّة القابلة للتحويل: يظهر قيمة القروض المجزئة إلى أجزاء ومصدرة في السوق المالي والتي لها ميزة إمكانية التحويل إلى أوراق مالية أخرى (الأسهم)؛
- ✓ د/163: القروض السنديّة الأخرى: يظهر قيمة السندات الأخرى غير المذكورة سالفاً، يقابله د/273 في جانب الأصول المالية؛
- ✓ د/164: القروض من قبل مؤسسات القرض: يظهر قيمة القروض المحصل عليها من المؤسسات المالية؛
- ✓ د/165: ودائع وكفالات مقبوضة: يظهر المبالغ المقبوضة من الغير كضمان لتنفيذ اتفاق ما أو التزام ما متوسط أو طويل الأجل؛
- ✓ د/167: الديون المترتبة على عقود الإيجار التمويلي: تظهر قيمة الديون الناتجة عن عملية تأجير الأصول لمدة طويلة تغطي العمر الإنتاجي للأصل مما يعطي له الحق في ملكيتها وفق شروط محددة ومقابل سداد الإتاوات (جامعي، صفحة 86)؛
- ✓ د/168: القروض والديون الأخرى المماثلة: تظهر قيمة جميع القروض والديون المتحصل عليها أو منتظر الحصول عليها من الغير والتي لا يجد لها تصنيف في الحسابات المحددة أعلاه.

### ثانياً: الحسابات الإضافية: تضم كل من:

- الحساب الفرعي ذو الطبيعة المتغيرة: يتمثل في:
- ✓ د/169: علاوة تسديد الاقتراضات السنديّة: يسجل فيه الفرق بين سعر التسديد وسعر الإصدار؛ ويجب التمييز بين القيم الثلاثة التالية:
  - لـ القيمة الاسمية: هي القيمة المسجلة على ورقة السند؛ وتعد الأساس لحساب الفائدة.
  - لـ سعر التسديد: هو المبلغ الواجب دفعه في تاريخ الاستحقاق؛ إذ من المفروض أن يكون مساوياً للقيمة الاسمية ولكن في حالات معينة يتطلب فيها استرجاع السند بقيمة أعلى أو بقيمة أقل حسب العقد؛
  - لـ سعر الإصدار: سعر بيع السندات أي القيمة المفروض استلامها في تاريخ إبرام العقد؛ وهي القيمة المحينة للتدفقات النقدية المستقبلية حسب سعر الفائدة الفعلية.
- حسابات الاعتراف بالفوائد المدفوعة والأعباء: تحمل فوراً على نتيجة الدورة باستخدام الحسابات التالية:
  - ✓ د/661: أعباء الفوائد؛ للاعتراف بالفوائد الواجب دفعها؛

الفرع 02: المعالجة المحاسبية للخصوم المالية

**أولاً: الاعتراف الأولي:** حسب (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، الصفحات 55، 56)؛ في تاريخ نشوء الخصم المالي سواء بإصدار السندات أو بالاقتراض أو غيرها؛ يتم تسجيلها بالقيمة الحقيقية (ق.ح) في الجانب الدائن بإحدى الحسابات الرئيسية المحددة سابقاً ويقابلها حساب النقديات مدين؛ إلا أن عملية التسجيل ترتبط بطبيعة الخصم المالي؛ والتي تحدد كالتالي:

➤ بالنسبة للقروض العادية (د/164؛ د/165؛ د/168):

المبالغ		تاريخ الاستلام	رقم الحساب	
X	X	من د/البنك	512	
X		إلى د/ القروض /الودائع/ الديون الأخرى	164/5/8	
		" إثبات نشوء التزام على الكيان "		

➤ بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي (د/167): يسجل كما لو كان شراء على الحساب طويل الأجل ويظهر بالقيمة الحقيقية للأصل.

المبالغ		تاريخ الاستلام	رقم الحساب	
X	X	من د/تثبيات عينية	21x	
X		إلى د/الديون المترتبة على عقود الإيجار التمويلي	167	
		" إثبات شراء تثبيات بعقد إيجار تمويلي "		

➤ بالنسبة للقروض السندية (د/162؛ د/163): ينشئ عن هذه القروض علاوات إصدار موجبة أو سالبة؛ وبالتالي تسجل هذه السندات بتاريخ الإصدار:

✓ بقيمتها الحقيقية (د/162/3) أي المبلغ المطلوب دفعه حقيقة في تاريخ الاستحقاق (سعر التسديد) مخصوم منه المصاريف الملحقة؛ ويقابله

✓ حساب النقديات بالمقابل المستلم الصافي (سعر الإصدار) مخصوم منه المصاريف الملحقة؛ و

✓ الفرق بين القيمتين يعد علاوة أو خصم إصدار على حسب معدل الفائدة الفعلية (د/169).

✓ في حالات يتم الاستلام في تاريخ الإصدار مبلغ اقل أو أعلى من سعر الإصدار، ذلك الفرق يحمل فوراً على نتيجة الدورة كإيراد أو عبء (د/76 أو د/66).

حالة 01: إصدار السندات بعلاوة إصدار: يسجل القيد التالي:

المبالغ		تاريخ الإصدار	رقم الحساب	
	X	من ح/البنك		512
	X	من ح/أعباء مالية...		66 <sub>x</sub>
X		إلى ح/القروض السندية	16 <sub>2/3</sub>	
X		إلى ح/علاوة تسديد الافتراضات السندية	169	
X		إلى ح/منتجات مالية...	76 <sub>x</sub>	
" إصدار سندات بعلاوة إصدار "				

حالة 02: إصدار السندات بخصم إصدار: نسجل القيد التالي:

المبالغ		تاريخ الإصدار	رقم الحساب	
	X	من ح/البنك		512
	X	من ح/علاوة تسديد الافتراضات السندية		169
	X	من ح/أعباء مالية...		66 <sub>x</sub>
X		إلى ح/القروض السندية	16 <sub>2/3</sub>	
X		إلى ح/منتجات مالية...	76 <sub>x</sub>	
" إصدار سندات بخصم إصدار "				

ملاحظة بالنسبة للحالتين: يسجل الحساب 76<sub>x</sub> إذا كان: المبلغ المستلم < سعر الإصدار؛  
ويسجل الحساب 66<sub>x</sub> إذا كان: المبلغ المستلم > سعر الإصدار.

➤ بالنسبة للسندات تساهمية (ح/161): تسجل كأبي قروض مستلمة

المبالغ		تاريخ الإصدار	رقم الحساب	
	X	من ح/البنك		512
X		إلى ح/سندات تساهمية	161	
" إصدار سندات تساهمية "				

ثانياً: الاعتراف اللاحق:

- **التكلفة المهتلفة:** تقييم كافة الخصوم المالية الأخرى في نهاية السنة بالتكلفة المهتلفة؛ حيث تستخدم هذه الطريقة لتوزيع الإيرادات أو الأعباء الناتجة على طول مدة القرض؛
- 1- أقساط اهتلاك المصاريف الملحقه: يعتمد هذا القيد بالنسبة لجميع أنواع الخصوم المالية المسجلة بالقيمة الحقيقية (ق.ح) ويسجل بـ(قيمة المصاريف/ مدة القرض)؛ وفقاً للقيد التالي:

المبالغ		----- N/12/31 -----		رقم الحساب	
X	X	من د/ مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة		686	
X		إلى د/ القروض والديون المماثلة		16	
		" إثبات المصاريف للدورة N "			

ملاحظة: تم التوصل إلى هذا القيد من خلال مطابقة ما ورد في النظام المحاسبي المالي مع ما ورد في المرجع (Antraigue, 7-8, pp. S4)؛ ونظرا أن هذه المصاريف قد تحملها الكيان فلا تنتقل للطرف الآخر ويتطلب بمجرد حلول اجل الاستحقاق أن يكون د/16x مسجل بالقيمة الواجب دفعها وهي سعر التسديد (هذا القيد يطبق أيضا على الأصول المالية المسجلة ب (ق.ح) ولها اجل استحقاق)

2- أقساط إهلاك علاوات التسديد والدفعات الأخرى:

✓ بالنسبة للقروض العادية (د/164؛ د/165؛ د/168): تتمثل التكلفة المهلكة بالاعتراف بالدفعات السنوية من قيمة القرض إذا كان التسديد على دفعات وتحميل الدورة بمصاريف الإصدار المتعلقة بها؛ ويتم إعداد جدول إهلاك القرض كما يلي:

السنوات	قيمة القرض	الدفعات	الفائدة المدفوعة	الإطفاء من قسط الدين	قيمة القرض نهاية
	بداية المدة (01)	(02)	(03) = (01) * % (ف.إ)	(04) = (02) - (03)	المدة (05)
20N	ق. الاسمية للقرض				
↓					
تاريخ الاستحقاق					0

يسجل القيد التالي مع الإشارة إلى أن الودائع ليس لها فوائد:

المبالغ		----- 20N/12/31 -----		رقم الحساب	
X	X	من د/ أعباء الفوائد		661	
X	X	من د/ القروض / الديون الأخرى		16 <sub>4/8</sub>	
X		إلى د/ البنك أو		512	
X		إلى د/ الفوائد المستحقة على الاقتراضات والديون المماثلة		<u>1688</u>	
		" إثبات الدفعة... من القروض والديون "			

ملاحظة: بالنسبة لـ د/1688 يسجل به الفوائد الخاصة بالدورة والتي لم يتم دفعها بعد بموجب مبدأ استقلالية الدورات؛ حيث يرصد هذا الحساب بمجرد دفع هذه الفوائد بتسجيله في الجانب المدين ومقابلته ب د/512.

✓ بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي (د/167): في نهاية السنة يتم الاعتراف بالفوائد (الائتاءات) المترتبة الخاصة بالدورة؛ مع إطفاء المبالغ المدفوعة من الدين إن وجد (أي إعداد نفس الجدول لاهتلاك القرض)؛ وبما أن عقد الإيجار التمويلي على أساسه تنتقل كل المزايا و الأخطار المتعلقة بالأصل إلى المستأجر؛ فبهذا فكل



الإيرادات والأعباء الناتجة عن الأصل يتحملها المستأجر؛ بما في ذلك الاعتراف بأعباء أقساط اهتلاك التثبيات وكذا خسائر القيمة إن وجدت (إعداد جدول اهتلاك التثبيات) (جامعي، الصفحات 86, 87).

المبالغ		----- 20N/12/31 -----	رقم الحساب	
X	X	من د/ الديون المترتبة على عقود الإيجار التمويلي	167	
X	X	من د/ أعباء الفوائد	661	
X	X	إلى د/ البنك أو	512	أو
X	X	إلى د/ الفوائد المستحقة على الاقتراضات والديون المماثلة	<b>1688</b>	
" إثبات الايتاوات المترتبة على عقد الإيجار التمويلي الخاصة بالدورة "				
المبالغ		----- 20N/12/31 -----	رقم الحساب	
X	X	من د/ مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة-أصول غير جارية-	681	
X	X	إلى د/ اهتلاك التثبيات العينية	281 <sub>x</sub>	
X	X	إلى د/ خسارة قيمة التثبيات العينية	29 <sub>x</sub>	
" إثبات قسط اهتلاك التثبيات "				

✓ بالنسبة للقروض السندية (د/162؛ د/163): يتم في نهاية كل سنة إطفاء د/169 وذلك على طول مدة

القرض؛ وفقا للجدول التالي (Abbas Ali, Magnus, & Graham, 2008, p. 257):

(E) التكلفة المهتلكة نهاية الفترة	(D) الإطفاء من قسط الدين	(C) أعباء الفائدة الفعلية	(B) الفائدة الاسمية التدفق النقدي الرئيسي	(A) التكلفة المهتلكة بداية الفترة	سنوات
[ (A) - (D) = ]	[ (C) - (B) = ]	[ (A × %س.ف) = ]	[ ف.إ. % × س.ت ]	سعر الإصدار	20N ↓
سعر التسديد(س.ت)					تاريخ الاستحقاق

ويسجل القيد التالي الخاص بالتكلفة المهتلكة وذلك وفقا لإحدى الحالتين:

حالة 01: الفائدة الفعلية > الفائدة الاسمية (علاوة إصدار)؛ يتم إطفائها بالقيد التالي:

المبالغ		----- 20N/12/31 -----	رقم الحساب	
X	X	من د/ أعباء الفوائد	661	
X	X	من د/ علاوة تسديد الاقتراضات السندية	<b>169</b>	
X	X	إلى د/ البنك أو	512	أو
X	X	إلى د/ الفوائد المستحقة على الاقتراضات والديون المماثلة	1688	
" إثبات أعباء الفوائد وقسط اهتلاك علاوة التسديد "				

حالة 02: الفائدة الفعلية < الفائدة الاسمية (خصم إصدار)؛ يتم إطفائها بالقيد التالي:

المبالغ		20N/12/31	رقم الحساب	
X	X	من د/ أعباء الفوائد	661	512
X		إلى د/ البنك أو	1688	
X		إلى د/ الفوائد المستحقة على الاقتراضات والديون المماثلة	169	
		إلى د/ علاوة تسديد الاقتراضات السنوية		
		" إثبات أعباء الفوائد وقسط اهتلاك علاوة التسديد "		

✓ بالنسبة للسندات تساهمية (د/161): في نهاية كل سنة مالية يتم الاعتراف بأعباء الفوائد المترتبة منها فقط؛ وذلك لاعتبارها ليس لها تاريخ استحقاق؛ وبالتالي لا توجد تكلفة مهلكة لها.

**مثال:** إلغاء الاعتراف: يتم إلغاء الاعتراف بالنسبة للخصوم المالية الأخرى عندما يتم تسديدها بالكامل بـ:

✓ بالنسبة للقروض العادية (د/164؛ د/165؛ د/168): عادة يتم تسديدها على دفعات سنوية أو نصف شهرية على حسب العقد؛ وعلى ذلك الأساس فالقيد المسجل في هذه الحالة نفسه المحدد سابقا بالنسبة لاهتلاك القرض، أما إذا تم تسديد القرض دفعة واحدة في تاريخ الاستحقاق؛ يسجل القيد الموالي؛ وعلى أن يتم الاعتراف نهاية كل سنة مالية بأعباء الفوائد فقط دون ترصيد لأصل القرض:

المبالغ		تاريخ الاستحقاق	رقم الحساب	
X	X	من د/ القروض / الودائع / الديون الأخرى	164/5/8	
X		إلى د/ البنك	512	
		" إثبات تسديد الالتزام للجهة الدائنة "		

✓ بالنسبة لعقود الإيجار التمويلي (د/167): حسب (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 58)؛ تتوفر في عقد الإيجار التمويلي خاصية رفع خيار الشراء أي إمكانية الاحتفاظ بالأصل وتحويل ملكيته بالكامل إلى المستأجر وذلك مقابل دفع قيمة أخيرة توافق بذلك رصيد د/167 بتاريخ رفع الخيار وذلك في سبيل تصفية الذمة منه؛ ففي حالة قرر المستأجر رفع الخيار يتم يسجل القيد التالي:

المبالغ		تاريخ الاستحقاق	رقم الحساب	
X	X	من د/ الديون المترتبة على عقود الإيجار التمويلي	167	
X		إلى د/ البنك	512	
		" رفع خيار الشراء "		

أما إذا قرر المستأجر عدم رفع خيار الشراء وبالتالي إرجاع الأصل للمؤجر " يتم إخراج كافة الحسابات الناتجة عن الإيجار التمويلي من الدفاتر؛ ولاعتبار أن مدة الإيجار تغطي العمر الإنتاجي للأصل فلا ينتج

عن هذه العملية أي فوائض أو نواقص قيمة؛ ويرصد الرصيد الأخير للـ د/167 بمقابلته للـ د/78 ،  
ويسجل القيد التالي:

المبالغ		تاريخ الاستحقاق	رقم الحساب	
	X	من د/ الديون المترتبة على عقود الإيجار التمويلي	167	
	X	من د/ اهتلاك التثبيتات العينية	28	
	X	من د/ خسارة القيمة عن التثبيتات العينية	29	
X		إلى د/ الاسترجاعات عن خسائر القيمة والتموينات	786	
X		إلى د/ تثبيات عينية	21	
		" عدم رفع خيار الشراء "		

✓ بالنسبة للقروض السنديّة (د/162؛ د/163):

1- د/163: في معظم الأحيان، يتم سداد قروض السندات بالكامل في تاريخ الاستحقاق؛ وذلك عن طريق سداد سعر التسديد المحدد؛ ويسجل القيد التالي:

المبالغ		تاريخ الاستحقاق	رقم الحساب	
	X	من د/ القروض السنديّة الأخرى	163	
X		إلى د/ البنك	512	
		" تسديد قيمة السند "		

2- د/162: يتم إلغاء الاعتراف بها إما عن طريق تسديد قيمتها وبالتالي تسجيل بنفس قيد إلغاء الاعتراف بالـ د/163؛ أو إلغاء الاعتراف بها في حالة قرر حاملها تحويلها إلى أوراق مالية أخرى (أسهم) وذلك قبل تاريخ الاستحقاق؛ ويرصد د/162 برصيده الأخير ويقابله في الجانب الدائن د/101 بالقيمة الاسمية للأسهم والفرق يسجل على أنه علاوة التحويل؛ وذلك وفقاً للقيد التالي:

المبالغ		تاريخ التحويل	رقم الحساب	
	X	من د/ القروض السنديّة القابلة للتحويل	162	
X		إلى د/ رأسمال المدفوع	101	
X		إلى د/ علاوات مرتبطة برأسمال	103	
		" تسديد قيمة السندات عن طريق إصدار أسهم "		

✓ بالنسبة للسندات تساهمية (د/161): لا يتم إلغاء الاعتراف بها إلا في حالة قرر المصدر لها تسديد قيمتها بعد انتهاء أجل أقصاه 05 سنوات؛ عن طريق ترصيد الـ د/161 بالقيمة المسجلة بها ومقابلته بحساب البنك أو حساب النقديّات بشكل عام (هوام، 2017، صفحة 131).

## المطلب 03: محاسبة المشتقات المالية

## الفرع 01: حسابات الاعتراف بالمشتقات المالية

**أولاً:** الحسابات الرئيسية: لقد وضع النظام المحاسبي المالي حساباً واحداً للاعتراف وتسجيل هذا النوع من الأدوات المالية:

▪ **د/52x:** الأدوات المالية المشتقة؛ يسجل فيه كافة العقود التي تستوفي تعريف المشتقات المالية؛ والتي من الممكن أن يسجل في جانب الأصول وان يسجل في جانب الخصوم حسب الطبيعة هذه الأدوات وما ينتج عنها؛ ونظراً أن النظام المحاسبي المالي لم يحدد أية حسابات فرعية لهذا الحساب ولضرورة ذلك سيتم الاعتماد على ما وضعته شركة سوناپراك في دليل استخدام الحسابات الخاص بها الذي تحدد فيه كافة الحسابات التي وضعها النظام المحاسبي المالي (انظر الملحق رقم 02)؛ وعليه نجد:

✓ **د/521** أدوات التغطية: تظهر بذلك قيمة العقود المشتقات المخصصة للتحوط؛  
 ✓ **د/522** أدوات مالية مشتقة أخرى: تظهر بذلك قيمة باقي عقود المشتقات غير المخصصة للتحوط .  
 ونظراً لارتباط المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية بنوع العقود المستخدم فيحدد لها الحسابات الفرعية التالية (طارق، 2018، الصفحات 321-322):

✓ **د/52x1** العقود الآجلة: تسجل فيه قيمة المشتقات المالية المشتراة من نوع عقود المستقبلات سواء المخصصة للتغطية أو لغير ذلك؛  
 ✓ **د/52x2** العقود المستقبلات: تسجل فيه قيمة المشتقات المالية المشتراة من نوع عقود المستقبلات سواء المخصصة للتغطية أو لغير ذلك؛  
 ✓ **د/52x3** عقود الخيارات: تسجل فيه قيمة المشتقات المالية المشتراة من نوع عقود الخيارات سواء المخصصة للتغطية أو لغير ذلك؛ مع تفصيل إن لزم إلى عقود خيار الشراء و عقود خيار البيع؛  
 ✓ **د/52x4** عقود المقايضات: تسجل فيه قيمة المشتقات المالية المشتراة من نوع عقود المبادلات سواء المخصصة للتغطية أو لغير ذلك؛

**ثانياً:** الحسابات الإضافية: تضم كل من:

- الحسابات الفرعية ذات الطبيعة الدائنة: يثبت بها (طارق، 2018، صفحة 322):
- ✓ **د/529** عقود المقايضات: تسجل فيه قيمة المشتقات المالية في حالة الخصوم؛
- حسابات الاعتراف بفوارق تقييم عقود المشتقات: وذلك حسب طبيعة الأدوات المالية المشتقة:

✓ د/765 أو د/665 "فارق التقييم عن الأصول المالية - فائض القيمة/نواقص القيمة -": تثبت به فوارق تقييم الأدوات المالية المشتقة القابلة للتداول فورا في الأسواق المالية أي المخصصة للمضاربة (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 72).

✓ د/762 إيرادات محققة أخرى للأدوات المالية المشتقة أو د/665 أعباء مالية أخرى: تثبت به الإيرادات أو الأعباء المحققة فعلا (طارق، 2018، صفحة 231).

➤ حسابات الاعتراف بأرباح أو خسائر التنازل عن الأدوات المالية المشتقة: يتم تحميلها فورا على نتيجة الدورة بإحدى الحسابين المحددين أسفله بغض النظر عن طبيعتها وذلك لاعتبارها تعبر على التحقق الفعلي للأرباح أو الخسائر (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009، صفحة 72):

✓ د/767 أو د/667 "الأرباح/الخسائر الصافية عن التنازل عن الأصول المالية".

## الفرع 02: المعالجة المحاسبية للمشتقات المالية

تم التوصل إلى هذه القيود المحاسبية بالاعتماد على ما ينص عليه النظام المحاسبي المالي وعلى ما حدد في دليل استخدام الحسابات الخاص بشركة سوناطراك وعلى آلية عمل المشتقات؛ وعلى ما جاءت به دراسة (شوقي طارق، 2018))

**أولاً: الاعتراف الأولي:** في تاريخ شراء إحدى أنواع المشتقات المالية مهما كان الغرض منها يتم تسجيلها بتكلفة الشراء؛ ويسجل القيد التالي (بونعجة، 2011، صفحة 139):

المبالغ		تاريخ الاقتناء	رقم الحساب	
X	X	من د/ أدوات مالية مشتقة " تحديد نوع المشتق "	52 <sub>x</sub>	
X		إلى د/ البنك	512	
		" شراء عقود مشتقة بغرض..."		

**ثانياً: الاعتراف اللاحق:** أي الاعتراف بالأرباح والخسائر الناتجة عن الأدوات المالية المشتقة والتي تتحدد وفقا لطبيعة ونوع الأداة المالية المشتقة وآليات عملها.

➤ آليات عمل المشتقات المالية:

✓ العقود الآجلة: تقوم العقود الآجلة على تنفيذ العقد في تاريخ الاستحقاق؛ وعوائد هذه العقود لطرف تكافئ خسارة الطرف الآخر؛ فإذا كان (في تاريخ الاستحقاق):

السعر الفوري < السعر الآجل ⇐ يتحقق ربح للمشتري وخسارة للبائع

السعر الفوري > السعر الآجل ⇐ تتحقق خسارة للمشتري وربح للبائع

✓ العقود المستقبلية: هي نفس العقود الآجلة ولكن تتميز باستدعاءات الهوامش اليومية؛ وآلية عملها موضحة في الجدول التالي:

**الجدول رقم 09: آلية عمل العقود المستقبلية.**

التدفقات النقدية للبائع	التدفقات النقدية للمشتري	البيان	
(-) قيمة الهامش	(-) قيمة الهامش	هامش الضمان المبدئي يودع لدى البورصة	بتاريخ إبرام العقد
(-) الفرق بين السعرين أو (+) الفرق بين السعرين	(+) الفرق بين السعرين أو (-) الفرق بين السعرين	السعر الفوري < السعر الآجل أو السعر الفوري > السعر الآجل	هذه العملية تتم في غرفة التسوية خلال المدة وبشكل يومي
(+) السعر الفوري	(-) السعر الفوري	(شراء/ بيع) الأصل في السوق الحاضرة (عادي)	في تاريخ الاستحقاق
(+) رصيد الهامش	(+) رصيد الهامش	استرجاع رصيد الهوامش المدفوعة	
السعر الآجل	السعر الآجل	إجمالي التدفق النقدي	

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع: سطم صالح حسين. (2009). معالجة مشاكل المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية وفقاً للشريعة الإسلامية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية (العدد 13). صفحة 164.

✓ عقود الخيار: الجدول التالي يحدد الأرباح أو الخسائر الناتجة عن عقود الخيار:

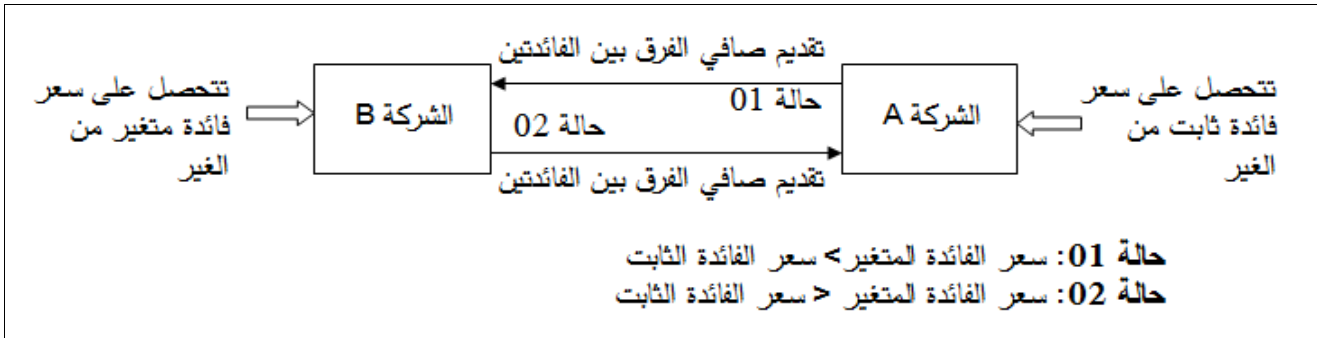
**الجدول رقم 10: المقارنة بين أسعار عقود الخيار.**

عقود خيار البيع "المركز القصير"	عقود خيار الشراء "المركز الطويل"	البيان
السعر الفوري > سعر الآجل	السعر الفوري < سعر الآجل	الخيار المربح "ينفذ العقد"
السعر الفوري < سعر الآجل	السعر الفوري > سعر الآجل	الخيار غير مربح "لا ينفذ العقد"
السعر الفوري = سعر الآجل	السعر الفوري = سعر الآجل	الخيار المتكافئ

المصدر: طارق عبد العالي حماد. (2001). المشتقات المالية "المفاهيم-إدارة المخاطر-المحاسبة". القاهرة: الدار الجامعية. صفحة 64.

✓ عقود المقايضات: بدون تفصيل نحدد في مبادلات أسعار الفائدة بالشكل التالي:

الشكل رقم 02: آليات عمل مبادلات أسعار الفائدة



المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المرجع: مؤيد عبد الرحمان الدوري، سعيد جمعة عقل. (2012). إدارة المشتقات المالية (الاصدار 1). عمان: إثراء للنشر والتوزيع. الصفحات 312, 313.

➤ التسجيل المحاسبي:

✓ بالنسبة لـ ح/د 522 أدوات مالية مشتقة أخرى:

1- التقييم خلال السنة: أي بالنسبة لاستدعاءات الهامش اليومية؛ تسجل على أنها إيرادات أو أعباء محققة فعلا وذلك لإمكانية سحب أو إيداع الفارق الإضافي أو المنتقص من قيمة الهامش المبدئي

حالة 01: حالة تحقيق إيرادات؛ يسجل القيد التالي:

المبالغ		تاريخ حدوث التغير في قيمة العقود-----	رقم الحساب	
	X	من ح/ أدوات مالية مشتقة - العقود مستقبلية-	5222و	
X		من ح/ البنك (في حالة سحب الإيراد المحول للهامش المبدئي) إلى ح/ إيرادات محققة أخرى للأدوات المالية المشتقة " إثبات إيرادات العقود المستقبلية "	512	762

حالة 02: حالة تحقيق خسائر؛ يسجل القيد التالي:

المبالغ		تاريخ حدوث التغير في قيمة العقود-----	رقم الحساب	
	X	من ح/ أعباء مالية أخرى إلى ح/ أدوات مالية مشتقة - العقود مستقبلية-	5222و	668
X		إلى ح/ البنك (في حالة إضافة المبلغ الذي تم سحبه من الهامش المبدئي) " إثبات خسائر العقود المستقبلية "	512	

2- التقييم نهاية السنة: تقييم التغير في قيمة الأدوات المالية المشتقة الأخرى

حالة 01: فوارق تقييم موجبة؛ يسجل القيد التالي:

المبالغ		رقم الحساب	
	X		522
X		765	
-----N/12/31----- من د/ أدوات مالية مشتقة أخرى " نوع المشتقة" إلى د/ فارق التقييم عن الأصول المالية - فائض القيمة " إثبات فوارق تقييم الأدوات المالية المشتقة "			

حالة 02: فوارق تقييم سالبة؛ يسجل القيد التالي:

المبالغ		رقم الحساب	
	X		665
X		522	
-----N/12/31----- من د/ فارق التقييم عن الأصول المالية - نواقص القيمة إلى د/ أدوات مالية مشتقة أخرى "نوع المشتقة" " إثبات فوارق تقييم الأدوات المالية المشتقة "			

✓ بالنسبة لـ د/521 أدوات التغطية:

1- التقييم خلال السنة: أي بالنسبة لاستدعاءات الهامش اليومية؛ بنفس القيد المحدد لـ د/522 أدوات مالية مشتقة أخرى؛ ثم يجب تحويل النقص أو الزيادة في القيمة للسنوات المقبلة؛

حالة 01: تحويل إيرادات المحققة للسنوات المقبلة؛ يسجل القيد التالي:

المبالغ		رقم الحساب	
	X		762
X		487	
----- تاريخ حدوث التغير في قيمة العقود ----- من د/ إيرادات محققة أخرى للأدوات المالية المشتقة إلى د/ إيرادات معاينة سلفا " تأجيل الاعتراف بإيرادات العقود المستقبلية "			

حالة 02: تحويل الخسائر المحققة للسنوات المقبلة؛ يسجل القيد التالي:

المبالغ		رقم الحساب	
	X		486
X		668	
----- تاريخ حدوث التغير في قيمة العقود ----- من د/ أعباء معاينة سلفا إلى د/ أعباء مالية أخرى " تأجيل الاعتراف بخسائر العقود المستقبلية "			

2- التقييم نهاية السنة: تقييم التغير في قيمة أدوات التغطية؛ بنفس القيد المحدد لـ د/522 أدوات مالية مشتقة أخرى؛ ثم يجب تحويل النقص أو الزيادة في القيمة للسنوات المقبلة؛



حالة 01: تحويل فوارق التقييم الموجبة للسنوات المقبلة؛ يسجل القيد التالي:

المبالغ		رقم الحساب	
		----- N/12/31 -----	
X	X	765	من ح/ فارق التقييم عن الأصول المالية - فائض القيمة
X		487	إلى ح/ إيرادات معاينة سلفا
			" تأجيل الاعتراف بإيرادات تقييم العقود المالية المشتقة المخصصة للتغطية "

حالة 02: تحويل فوارق التقييم السالبة للسنوات المقبلة؛ يسجل القيد التالي:

المبالغ		رقم الحساب	
		----- N/12/31 -----	
X	X	486	من ح/ أعباء معاينة سلفا
X		665	إلى ح/ فارق التقييم عن الأصول المالية - نواقص القيمة
			" تأجيل الاعتراف بخسائر تقييم العقود المالية المشتقة المخصصة للتغطية "

**ملاحظة:** إلغاء الاعتراف: في حالة التنازل عنها؛ خاصة بالنسبة للأدوات المالية المشتقة الأخرى غير المخصصة للتغطية؛ وفي حالات معينة يتم التنازل عن أدوات التغطية قبل تاريخ الاستحقاق، ويسجل:

المبالغ		رقم الحساب	
		----- تاريخ التنازل -----	
	X	512	من ح/ البنك
	X	667	من ح/ الخسائر الصافية للتنازل عن أصول مالية
X		52x	إلى ح/ أدوات مالية مشتقة "نوع المشتقة"
X		767	إلى ح/ الأرباح الصافية للتنازل عن أصول مالية
			" التنازل عن الأدوات المالية المشتقة ... "

ملاحظة: يسجل الحساب 767 إذا كان: سعر البيع الصافي < الرصيد الأخير الذي تظهر به الأصول المالية المشتقة؛ ويسجل الحساب 667 إذا كان: سعر البيع الصافي > الرصيد الأخير الذي تظهر به الأصول المالية المشتقة.

أو في حالة الاحتفاظ بالأدوات المالية المشتقة إلى غاية تاريخ الاستحقاق وتنفيذ العقد؛ بهذا يسجل الأصل الذي يشكل أساس في العقود المشتقة بقيمته الحقيقية (العادلة)، مع ترصيد ح/521 بالرصيد الأخير؛ أما الإيرادات أو الأعباء المؤجلة (ح/487 أو ح/486) الناتجة عنها يتم تحميلها على نتيجة الدورة خلال مدة سريان الأصل محل التعاقد بالطريقة التي تثبت به الإيرادات والمصاريف الخاصة به (الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، 2009،

## خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الجانب النظري والمحاسبي للأدوات المالية وفقا للنظام المحاسبي المالي، وذلك من خلال المرور أولا على الجانب النظري المتعلق بالمفاهيم الأساسية للأدوات المالية والتركيز على أنواعها والغرض منها مشيرا بذلك على المخاطر المحتمل مواجهتها من جراء التعامل بها؛ وهذا الجانب يعد أساسيا للانتقال للجانب المحاسبي وذلك لتقديم معلومات مالية تتسم بالشفافية والوضوح وتحديد القواعد المحاسبية الواضحة والصحيحة؛ ونستج من خلال المباحث الثلاثة التي تم عرضها في هذا الفصل أن محاسبة الأدوات المالية تتدرج صعوبتها وتعقيدها على حسب نوع الأداة المالية المستخدمة بداية بالأدوات المالية الأولية وصولا للأدوات المالية المشتقة ونجد أن النظام المحاسبي المالي قد أشار إلى الإجراءات المحاسبية الواجب تطبيقها وخصوصا فيما يتعلق بالأدوات المالية الأولية من ناحية التصنيف الذي يتحدد على أساسه طرق الاعتراف والقياس والتقييم وغيرها من القواعد المحاسبية ذات العلاقة؛ إلا انه لم يقدم بشكل كافي القواعد ذات العلاقة بمحاسبة الأدوات المالية المشتقة، حيث خصص لها حساب واحد (د/52) دون تفصيل فيها.

# الفصل الثاني

محاسبة الأدوات المالية في شركة BIOPHARM SPA

## تمهيد:

بعد عرضنا لمحاسبة الأدوات المالية بجانبها النظري استلزم الأمر علينا أن نتعرف على جانبها التطبيقي وذلك بغرض التعرف على واقعها الفعلي المتبنى من قبل المؤسسات الجزائرية من جهة؛ و لتوفرها لعدة عمليات غير واضحة والتي تستلزم التطبيق الفعلي لإظهار طبيعتها وآلية عملها من جهة أخرى؛ ولاستكمال كل ذلك و محاولة منا لتطبيق المعلومات النظرية على ارض الواقع تم اختيار شركة بيوفارم ش.ذ.أ (BIOPHARM SPA) لتخصيص الجانب التطبيقي لهذه الدراسة خاصة كون الشركة من الشركات ذات أسهم ومن أولى الشركات المدرجة في بورصة الجزائر وبالتالي فهي ترقى لكي تتعامل بأي شكل من أشكال الأدوات المالية دون غيرها من الشركات غير المدرجة في البورصة.

قسم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

- المبحث الأول: تقديم شركة BIOPHARM SPA
- المبحث الثاني: واقع محاسبة الأدوات المالية بشركة BIOPHARM SPA
- المبحث الثالث: تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي في المعالجة محاسبية للأدوات المالية بشركة BIOPHARM SPA

**المبحث الأول: تقديم شركة BIOPHARM SPA**

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى تقديم شركة BIOPHARM SPA من خلال تعريفها وعرض مراحل نشأتها وتطورها وكذا تحديد هيكلها التنظيمي وغيرها من العناصر التعريفية بالشركة محل الدراسة.

**المطلب 01: التعريف بشركة BIOPHARM SPA**

هي شركة مساهمة برأسمال قدره 5.104.375.000 دج تنشط في مجال الصيدلة إذ تعتبر مختبر صيدلي جزائري موجودة في مختلف المهن الصيدلانية، متخصصة في استيراد وتصنيع وتوزيع المنتجات الصيدلانية للاستخدام البشري.

**الفرع 01: نبذة تاريخية عن الشركة محل الدراسة**

**أولاً: تأسيس شركة BIOPHARM SPA:** تم تأسيس شركة بيوفارم بموجب عقد موثق في 1991/10/2؛ محرر من طرف كاتب العدل المدعى محمد بن عبيد في الجزائر العاصمة في 1991/10/14، المجلد 06، الورقة 47. عندما تم تأسيس الشركة بذلك التاريخ كانت على شكل شركة ذات المسؤولية المحدودة وتم تسميتها بشركة " BIOPHARM SPA " وكان هدفها المؤسسي هو تحويل المواد الكيميائية والمنتجات الصيدلانية ومستحضرات التجميل وتسويقها. ومن ثم تم تغيير الشكل القانوني للشركة إلى شركة مساهمة وتم تسميتها بشركة " BIOPHARM SPA " عن طريق عقد موثق في 1993/05/12 والمحرر من طرف كاتب العدل المدعى محمد بن عبيد في الجزائر العاصمة في 1993/05/18. كما تم تحويل هدفها المؤسسي فيما بعد والتي أصبحت ووفقا للسجل التجاري الخاص بالشركة والمسجل في المركز الوطني للسجل التجاري بالجزائر العاصمة تحت الرقم N°98 B0004216/00/16 فإن غرض الشركة يتمثل في تصنيع وتغليف وتسويق المنتجات الصيدلانية.

يقع المقر الرئيسي لشركة BIOPHARM SPA في 18 شارع المنطقة الصناعية، طريق المحطة، حوش محي الدين، الرغاية، ولاية الجزائر؛ حيث تم في ذلك الموقع تسجيل المكتب الخاص بالشركة.

ووفقا لما جاء به القانون التجاري وبحكم الشكل القانوني للشركة فإن فترة حياة شركة BIOPHARM SPA هو تسعة وتسعون (99) سنة من تاريخ تسجيلها في السجل التجاري؛ إلا في حالة التصفية المبكرة أو التمديد.

**ثانياً: مراحل تطور شركة BIOPHARM SPA:**

بدأت الشركة نشاطها في بداية التسعينات، وقد تم تطوير المجموعة في عدة مراحل كما هو موضح في التسلسل الزمني التالي:

- ✓ **1990**: تم الانتهاء من دراسات الجدوى الاقتصادية والمالية والدراسات الهندسية المتعلقة بتحليل مدى نجاح أو فشل المشروع المتعلق بإنتاج الأدوية الجنيسة وغيرها من المنتجات الصيدلانية، وقد تم في نفس السنة تطوير الإصدارات الأولى من خطط أعمال الشركة.
- ✓ **1991**: تم اعتماد الشركة من قبل مجلس النقد والقرض "CMC" ومن طرف المصالح الوطنية ذات العلاقة لإنتاج وتسويق المنتجات الصيدلانية في الجزائر.
- ✓ **1993**: تم تغيير الشكل القانوني للشركة من شركة ذات المسؤولية المحدودة إلى شركة مساهمة (شركة ذات أسهم).
- ✓ **1995**: تفتتح الشركة أول مركز لتوزيع المنتجات الصيدلانية في أولاد يعيش، ولاية البليدة، وبالتالي تشارك في تحسين توافر الأدوية في السوق الجزائرية.
- ✓ **1997**: تفتتح الشركة مركز توزيع في ولاية وهران.
- ✓ **1999**: تفتتح الشركة مركز توزيع في ولاية سطيف؛ وبهذه الخطوة تكون بذلك الشركة قد تمكنت من توزيع منتجاتها عبر عدة جهات في الوطن شمالا وغربا ووسطا.
- ✓ **2002**: تفتتح الشركة منصة توزيع جديدة في دار البيضاء واتخاذها كمركز للتوزيع ليحل محل مركز التوزيع الذي بمنطقة أولاد يعيش. وبنفس السنة تفتتح الشركة وحدة التصنيع والتعبئة والتغليف في دار البيضاء كخطوة أولى في نشاطها الصناعي.
- ✓ **2003**: قامت الشركة بإنشاء شركة متخصصة في الترويج والمعلومات الطبية تسمى معلومات صحة الإنسان (HHI) التي تروج لمنتجات شركة بيوفارم بالإضافة إلى منتجات شركائها.
- ✓ **2005**: تفتتح الشركة وحدتها الإنتاجية الواقعة في المنطقة الصناعية واد السمار في الجزائر العاصمة بطاقة إنتاجية تصل إلى 50 مليون وحدة مبيعات في السنة. وتسمح هذه الوحدة المصممة وفقاً للمعايير الدولية للإنتاج الصيدلاني للشركة بتصنيع أشكال مختلفة من المنتجات الصيدلانية (جافة ، سائلة،...) سواء كان ذلك على مستوى نطاقها الخاص والاعتماد على إمكانياتها أو على أساس اتفاقيات مع شركاءها.
- ✓ **2006**: أطلقت الشركة شركة توزيع جديدة تسمى BIOPURE تقع في منطقة أولاد يعيش، ولاية البليدة، بهدف تطوير شبكة توزيع للصيدليات تغطي كافة الأراضي الجزائرية.
- ✓ **2008**: تصادق الشركة على شبكة توزيع بالجملة وفقاً للمعيار ISO 9001 الإصدار 2008؛ حيث حصلت على شهادة تؤكد على جودة التصميم والإنتاج وبيع المنتجات الصيدلانية.
- ✓ **2010**: افتتحت شركة BIOPURE التابعة لشركة بيوفارم مراكز توزيع في ولايتي قسنطينة وورقلة
- ✓ **2011**: افتتحت شركة BIOPURE التابعة لشركة بيوفارم مركز توزيع في ولاية وهران.
- ✓ **2012**: تفتتح الشركة مركز توزيع جديد في قسنطينة لأنشطة التوزيع والتوزيع بالجملة، كما قامت الشركة التابعة BIOPURE بنفس السنة بافتتاح مركز توزيع آخر في ولاية تيزي وزو.

- ✓ **2013:** دخلت شركة BIOPHARM Distribution التابعة لشركة بيوفارم في نشاط استيراد وتوزيع المنتجات الصيدلانية بالجملة. وتتولى الأنشطة التي قدمتها لها الشركة الأم.
- ✓ **2014:** BIOPHARM Distribution التابعة لشركة بيوفارم يجدد شهادة ISO 9001 الإصدار 2008 للمرة الثانية؛ وذلك تأكيد من الشركة على حرصها المستمر على ضمان الجودة.
- ✓ **2015:** هي أول شركة جزائرية لتصنيع الأدوية تحصل على شهادة الامتثال لممارسات التصنيع الجيدة لوحد من خطوط إنتاجها الصادرة عن الوكالة الوطنية الفرنسية لسلامة الأدوية والمنتجات الصحية (ANSM).

### الفرع 02: رأسمال الشركة

أدى القرار الذي تم اتخاذه بتغيير الشكل القانوني للشركة من شركة ذات المسؤولية المحدودة إلى شركة مساهمة إلى إعادة هيكلة كاملة مست الشركة ككل وبما في ذلك رأسمالها الذي أصبح هذا الأخير يظهر على شكل قيمة تبين عدد الأسهم مملوكة من قبل المساهمين، وبعد جملة من التغيير التي شهدتها رأسمال شركة BIOPHARM SPA استقر هذا الأخير في السنوات الأخيرة على قيمة خمسة مليارات ومائة وأربعة ملايين وثلاثمائة وخمسة وسبعين ألف دينار جزائري (5.104.375.000 دينار) مقسمة إلى خمسة وعشرين مليون وخمسمائة وواحد وعشرين ألفاً وثمانمائة وخمسة وسبعين سهم (25.521.875 سهم) بقيمة اسمية مائتي دينار جزائري (200 دينار) لكل منها، مرقمة من 1 إلى 25.521.875، مكتتبه بالكامل، مفرج عنها وموزعة مع جميع حقوق الملكية الخاصة للمساهمين وفيما يلي تفاصيل توزيع الأسهم كما في 2015/10/31 وذلك قبل عرض البيع العام (قبل الإدراج في البورصة الجزائرية):

### الجدول رقم 11: تكوين رأسمال الشركة وحملة الأسهم.

N°	Actionnaires	Nombre d'actions	N°....	à ....
1.	ADP Entreprises WLL	12 505 713	1	12 505 713
2.	KERRAR Madjid	10 540 483	12 505 714	23 046 199
3.	HAMMOUDI Rachid	1 301 615	23 046 200	23 347 814
4.	KERRAR Abdelouahed	1 171 454	23 347 815	25 519268
5.	KERRAR Hachemi	2 603	25 519 269	25 521 871
6.	ALSINA Alberto	3	25 521 872	25 521 874
7.	LAHMAR Sofiane	1	25 521 875	25 521 875
	<b>Totaux</b>	<b>25 521 875</b>		

la source: Site officiel de Biopharm, 2015

ووفقاً للقانون الأساسي للشركة فإنه يحق لشركة ADP Entreprises WLL التي تحمل العدد الأكبر من أسهم الشركة على الحصول على أسهم بحقوق تصويت مزدوجة بحيث يحق للشركة مضاعفة أسهم التصويت لـ 1.276.094 سهم، مما يمنح لشركة ADP Entreprises WLL ما يعادل 51,4285% من إجمالي حقوق التصويت؛ كما يمنح القانون الأساسي لجميع حملة الأسهم بما في ذلك الأسهم ذات حقوق التصويت

البسيطة بحق الأولوية للاكتتاب في حالة إصدار أسهم أو سندات جديدة وذلك مع مراعاة أحكام القانون التجاري الذي ينص على ان الجمعية العامة غير العادية هي وحدها المختصة بالبت في زيادة رأس المال بناء على تقرير مجلس الإدارة.

## المطلب 02: الهيكل التنظيمي لشركة BIOPHARM SPA

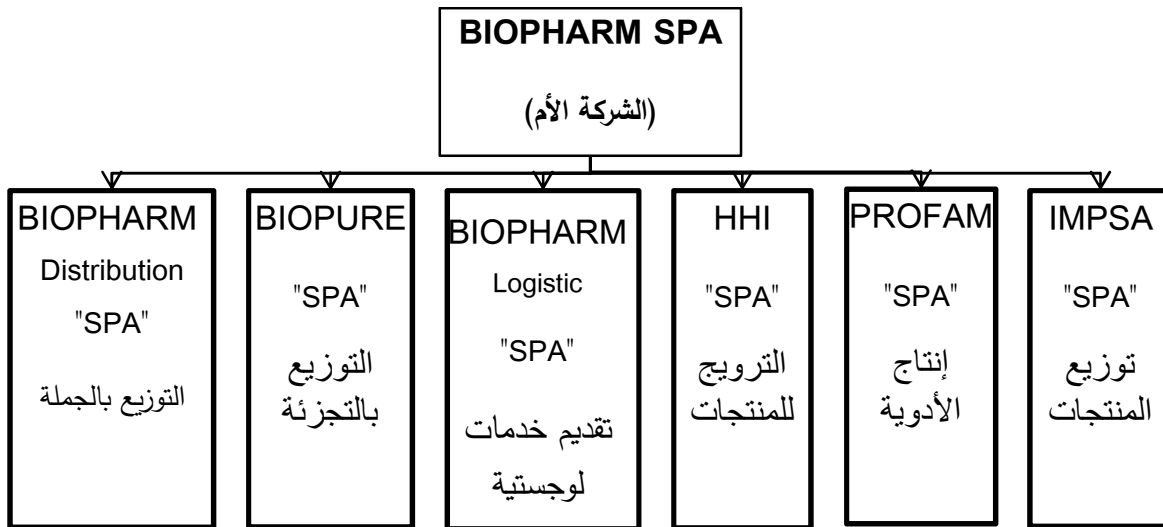
### الفرع 01: الهيكل التنظيمي

يتألف الهيكل التنظيمي لشركة بيوفارم من قسمين أو من هيكلين؛ الهيكل الأول يمثل الهيكل الخاص بالمجموعة لاعتبار شركة BIOPHARM SPA تمثل الشركة أم لمجموعة من الشركات التابعة لها إذ تسيطر عليها وعلى قراراتها؛ والهيكل الثاني يمثل الهيكل الخاص بالشركة الأم التي تعتبر مركز القرار والتوجيه وذلك بفضل إستراتيجية التكامل.

### أولاً: الهيكل التنظيمي الخاص بمجموعة BIOPHARM:

تسيطر شركة بيوفارم اليوم على ستة (06) شركات تابعة؛ بالإضافة إلى النشاط الصناعي الذي طورته الشركة الأم BIOPHARM SPA؛ وتقوم الشركة بتوزيع مهامها ونشاطاتها على المجموعة ككل والتي ضم بالإضافة للشركة الأم على كل من شركات التابعة التالية: "BIOPHARM DISTRIBUTION SPA"؛ "BIOPURE SPA"؛ "BIOPHARM LOGISTIC"؛ "HHI: Human Health Information SPA". تسيطر مجموعة BIOPHARM أيضاً على شركة "PROFAM" وشركة "IMPSA". ويتم التحكم في جميع الشركات التابعة بنسبة 100٪ تقريباً. ويظهر الهيكل التنظيمي لمجموعة بيوفارم في الشكل التالي:

### الشكل رقم 03: الهيكل التنظيمي لمجموعة BIOPHARM



المصدر: معلومات مأخوذة من تقرير الإدارة السنوي لشركة BIOPHARM لسنة 2018.

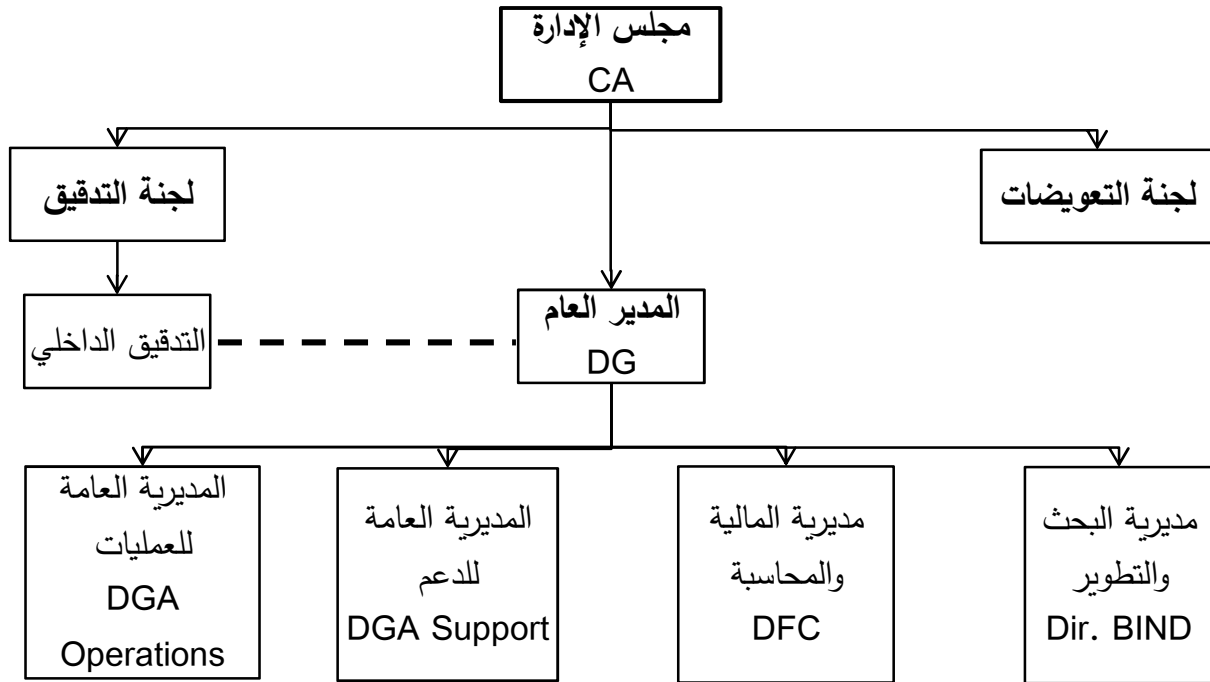


يظهر الهيكل التنظيمي لمجموعة BIOPHARM تغطية معظم فروع النشاط مما يسمح لها بتحقيق أهدافها واستراتيجياتها وكذا ترشيد التكاليف واستغلال مواردها بالشكل المناسب والأفضل لها. حيث يتيح نموذج التكامل الرأسي لها ضمان تصنيع وتوزيع وترويج لمنتجاتها الصيدلانية وتحقيق معدل نمو مدفوع بالطلب القوي من سوق الأدوية الجزائرية.

**ثانياً: الهيكل التنظيمي الخاص بشركة BIOPHARM SPA :**

قامت الشركة بتطوير مؤسسات حول مختلف عملياتها والتي تتألف من الوظائف التشغيلية بالإضافة إلى وظائف الدعم اللازمة لإجراء وتطوير أنشطتها؛ كما أن لديها نظام لضمان الجودة والتدقيق مسئول عن مساعدة الهياكل المختلفة من حيث الإجراءات وإعداد التقارير؛ ويظهر الهيكل التنظيمي للشركة الأم في الشكل التالي:

**الشكل رقم 04: الهيكل التنظيمي لشركة BIOPHARM SPA**



la source: Site officiel de Biopharm, 2015

➤ وفيما يلي تفصيل لأهم محاور الهيكل:

1- مجلس الإدارة: يضم مجلس إدارة BIOPHARM SPA من مجموعة أعضاء ينتمون إلى لجنتي التدقيق والتعويضات يرأسهم السيد سفيان لحرر الذي انتخب سنة 2016 خلفاً للسيد عبد المجيد كرار؛ وتنص المادة 13 من النظام الأساسي للشركة على أن مجلس الإدارة يضم ثلاثة أعضاء على الأقل و اثني عشر عضواً على الأكثر؛ وهو مسئول عن الإشراف على شؤون الشركة وإدارتها حيث يتخذ القرارات كهيئة إدارية.

2- **لجنة التعويضات:** هي وحدة إدارية تمثل المساهمين؛ تتشكل من أعضاء ينتمون لمجلس الإدارة؛ ويتمثل دورها في إدارة ومراقبة الإجراءات التي يقوم بها أعضاء إدارتها؛ وهي مسؤولة عن دراسة واقتراح جميع التوصيات المتعلقة بسياسة التعويضات على مجلس الإدارة، تقوم لجنة التعويضات في سبيل تسيير مهامها بالاجتماع مرتين في السنة.

3- **لجنة التدقيق:** هي وحدة تتشكل داخل مجلس الإدارة، حيث تضم أعضاء ينتمون له، وتتمثل مهمة اللجنة في مساعدة مجلس الإدارة في وظيفته الرقابية وهي مسؤولة بشكل خاص عن المهام التالية: مراقبة عملية إعداد المعلومات المالية المخصصة للمساهمين والأطراف الثالثة؛ ودراسة وتقديم أي توصيات لمجلس الإدارة في المجالات المحددة ذات العلاقة بالحسابات الاجتماعية والرقابة الخارجية والمخاطر...؛ كما تشرف على متابعة المهام الموكلة لوحدة التدقيق الداخلية، تقوم لجنة التدقيق في سبيل تسيير مهامها بالاجتماع مرتين في السنة؛ الأولى في بداية السنة والثانية في نهايتها.

4- **المدير العام:** يتولى المدير العام الإشراف على مهام الوحدات التنفيذية وأنشطتها المحددة في كل من المديرية العامة للعمليات والمديرية العامة للدعم ومديرية المالية والمحاسبة و مديرية العامة للبحث والتطوير؛ وفي سبيل ضمان التسيير الفعال لعمليات الشركة تم تعيين في منصب المدير العام السيد عبد الواحد كرار كرئيس تنفيذي للعمليات وذلك بناء لدوره الريادي وكفاءته العميقة ورؤيته الإستراتيجية لضمان تطوير واستدامة الشركة.

## الفرع 02: منشآتها الرئيسية

في سبيل انجاز نشاطها وتطويره تعتمد شركة BIOPHARM SPA ومجموعتها على مجموعة من المنشآت والوحدات التي تعتبر الأساس في نجاح الشركة وتقدمها؛ وتظهر هذه المنشآت في:

➤ **وحدة الإنتاج:** تقع وحدة الإنتاج في وادي السمار بولاية الجزائر على قطعة أرض 9822 متر مربع التي تضم ثلاث (03) مباني: مبنى الإنتاج بمساحة 5800 متر مربع؛ المباني الفنية والاجتماعية بمساحة 1100 متر مربع؛ المبنى الإداري بمساحة 1390 متر مربع، لدى الوحدة معمل مراقبة الجودة (الفيزيائية - الكيميائية - الميكروبيولوجية)، مجهز بجميع الوسائل اللازمة لتحليل المواد الخام والمنتجات النهائية؛ تلبى وحدة الإنتاج متطلبات الجودة الأكثر صرامة والمعايير الدولية لممارسات التصنيع الجيدة (GMP) وقواعد الجودة البيئية المرتبطة مباشرة بعملية التصنيع (الماء والهواء والمعدات والمباني) والتي تم تأهيلها وفقاً للمعايير الصيدلانية (QC: مؤهل التصميم؛ و IQ: مؤهل التثبيت؛ و QO: المؤهل التشغيلي؛ و QP: مؤهل الأداء)؛ حيث تحتوي هذه الوحدة على مجموعة متنوعة من الوحدات الضرورية التي تتمثل في:

1- **مختبر البحث والتطوير:** هي واحدة من مختبرات البحث والتطوير القليلة في الجزائر التي تتوافق مع ممارسات التصنيع الجيدة التي تسمح بتصميم المستحضرات الصيدلانية الجينية المبتكرة وكذلك نقلها على

نطاق صناعي. يضم ثلاث (03) ورش عمل تجريبية واحدة منها مخصصة للأشكال الجافة المكونة من ثلاث وحدات (التحبيب والضغط وطلاء الفيلم) والأخرى إلى أشكال سائلة وكريمية، وهي مجهزة بمعدات مراقبة الجودة ومعدات التصنيع المماثلة لتلك الخاصة بالإنتاج على نطاق صغير.

2- **مختبر مراقبة الجودة:** تم التحقق من صحة المختبر الوطني لمراقبة المنتجات الصيدلانية (LNCPP) تحت إشراف وزارة الصحة والمعتمد من شركاء BIOPHARM، وتم تجهيز مختبر مراقبة الجودة بمعدات حديثة لاسيما أجهزة كروماتوغرافيا السوائل والغاز؛ وأجهزة قياس الطيف بالأشعة تحت الحمراء؛ مقياس الاستقطاب؛ مقياس اللزوجة؛ غرف الاستقرار التي تضمن منتجات عالية الجودة للعملاء.

3- **منطقة الإنتاج:** تمثل مباني الإنتاج للمعايير الصيدلانية (غرف نظيفة). يغطي تخطيط الوحدة جميع مجالات النشاط، وموقع المعدات والتدفقات (المواد، والأفراد، والنفايات)، وفقاً لممارسات التصنيع الجيدة. تتكون منطقة الإنتاج من الأجزاء التالية: مخازن التخزين وصندوق لمدخلات إنتاج العينات؛ مراكز الوزن؛ تضم وحدتان للوزن؛ خطوط الإنتاج للأشكال الجافة والكريمية والسائلة.

4- **شبكة الخدمات اللوجستية والتوزيع:** في إطار انجاز الشركة أنشطتها الصناعية والتجارية واللوجستية المختلفة، تقوم بتشغيل المواقع المملوكة لها وغيرها من المواقع التي تم استئجارها بشكل واسع.

5- **طاقم العمل:** تضم الشركة أكثر من 1700 موظف موزعة على المجموعة ككل.

### المطلب 03: نشاط شركة BIOPHARM SPA

#### الفرع 01: نشاط الشركة

يتمثل نشاط شركة BIOPHARM SPA الأساسي في تصنيع وتوزيع وترويج المنتجات الصيدلانية؛ ولقد استطاعت الشركة بفضل سياستها وإستراتيجيتها من أن ترقى إلى أن تكون مجموعة متكونة من سلسلة من الشركات الفرعية التابعة لها والمتكاملة فيما بينها مما يسمح لها من تغطية كافة العمليات ذات العلاقة بالنشاط الصيدلاني من إنتاج واستيراد وتوزيع وترويج المنتجات والأجهزة الطبية، ويتم تنظيم هذا النشاط من قبل السلطات الصحية من خلال عمليات تهدف أساساً إلى ضمان الجودة وإمكانية الوصول إلى المنتجات التي توفرها الشركة للمرضى والمهنيين الصحيين؛ وفيما يلي جملة من الأنشطة التي تقوم بها الشركة بالاعتماد على طاقم المجموعة ككل نظراً لتقسيم وتوزيع النشاط الأساسي على كل الشركات الفرعية التابعة لها:

1- **الإنتاج:** تقوم الشركة بتصنيع أكثر من 59 منتجاً من أشكال الجرعات المختلفة والفئات العلاجية من مجموعتها الخاصة والتي يتم إنتاجها للأطراف الثلاثة؛ ويحمل 41 منتج من كامل المنتجات ماركة BIOPHARM. ويتم إنتاج باقي المنتجات الأخرى بموجب اتفاق تعاقد مع المختبرات الشريكة مثل Sanofi، Astra Zeneca، Ferrer، Cipla، Abbott، Léo، و...؛ ويعد نشاط إنتاج المنتجات الصيدلانية من اختصاص

الشركة الأم إذ تقوم بكل عمليات الإنتاج كما تخول للشركة التابعة لها شركة BIOPHARM SPA التي دخلت حيز النشاط سنة 2012؛ والتي يبلغ قيمة رأسمالها 302 مليون (دج)؛ بإنتاج بعض المنتجات حيث يعرف نشاط هذه الشركة الأساسي في إنتاج المنتجات الصيدلانية والتي تتمثل أساسا في تصنيع الأدوية ومستحضرات التجميل ونظافة الجسم؛ وتصنيع المنتجات الشبه الصيدلانية والأدوات والأجهزة الطبية والجراحية وإنتاج المكملات الغذائية؛ وتقوم الشركة بنشاط استقبال المشاريع المشتركة والشراكات الصناعية؛ وذلك بهدف تحقيق أعلى جودة من المنتجات.

2- **الاستيراد والتوزيع بالجملة:** يتم نشاط الاستيراد وتوزيع المنتجات الصيدلانية بالجملة من قبل الشركة التابعة شركة **BIOPHARM Distribution SPA** التي يبلغ قيمة رأسمالها 500 مليون (دج)؛ ولقد طورت هذه الشركة التابعة على مدى أكثر من عقدين شبكة توزيع كبيرة تتكون من 3 مراكز توزيع تقع في الجزائر وقسنطينة ووهران بالإضافة إلى 150 تاجر جملة منتشرين وموزعين على الأراضي الجزائرية؛ وتتيح هذه الشبكة أكثر من 500 منتج من فئات علاجية مختلفة للمهنيين والمرضى؛ ولقد نسقت على مر السنين ، علاقات ثقة قوية مع المختبرات ذات الشهرة العالمية التي عهدت إليها بتوزيع منتجاتها.

3- **التوزيع على الصيدليات:** : يتم نشاط توزيع المنتجات الصيدلانية على الصيدليات من قبل الشركة التابعة شركة **BIOPURE SPA** التي دخلت حيز النشاط في عام 2006؛ والتي يبلغ قيمة رأسمالها 300 مليون (دج)؛ وتثبت الشركة الآن نفسها في السوق الجزائرية كواحدة من الجهات الفاعلة الرئيسية في توزيع الأدوية على الصيدليات من خلال مراكز التوزيع الخمسة الموجودة في كل من ولاية البليدة وقسنطينة ووهران وتيزي وزو وورقلة؛ بالإضافة إلى منصات اللوجستية الستة، تضمن Biopure توزيع مجموعة واسعة جدًا تغطي 4000 مرجع طبي بكمية تصل إلى 60 مليون صندوق كما تضمن توفير الأدوية وتسليمها بطريقة آمنة وسريعة لا تتجاوز 24 ساعة؛ وذلك من خلال شبكة تضم أكثر من 3000 صيدلية منتشرة في جميع الولايات الـ 48 في بلندا. وفي إطار توسيع نشاط التوزيع على الصيدليات قامت شركة **BIOPHARM SPA** بالاستحواذ سنة 2018 على شركة **IMPSA SPA** التي يبلغ قيمة رأسمالها 349 مليون (دج)؛ وهي أول مجموعة من الصيدلة في المركز، متخصصة في توزيع المنتجات الصيدلانية؛ وهي تقدم للصيدلة والهيكل الصحية المنتجات والخدمات الصيدلانية لدعم إمداداتهم؛ توفر **IMPSA** أفضل الأدوات الاقتصادية والخدمات المبتكرة للصيدليات. مما أضافت للمجموعة الدعم والتقدم في النشاط.

4- **المعلومات والترويج الطبي:** يتم نشاط الترويج الطبي للمنتجات الصيدلانية من قبل الشركة التابعة شركة **HHI SPA** (معلومات صحة الإنسان) التي دخلت حيز النشاط سنة 2002؛ يبلغ قيمة رأسمالها 509 مليون (دج)؛ وهي شركة معلومات وتمثيل طبي؛ حيث تقدم مساعدة متكاملة وشاملة للمختبرات الراغبة في التمثيل في الجزائر؛ ويفضل موظفيها البالغ عددهم 180 موظفًا، بما في ذلك 110 ممثلين طبيين و 30 مندوبًا تجاريًا؛ توفر **HHI** معلومات طبية للمنتجات للأطباء والمتخصصين الصحيين المنتجات سواء تلك المصنعة من قبل

الشركة الأم أو تلك الخاصة بشركائها؛ وأصبحت الشركة بفضل مجهوداتها الناقل الأساسي لأعمال مجموعة BIOPHARM تجاه المجتمع العلمي والطبي والمهني في الجزائر.

5- الخدمات اللوجستية الصيدلانية: يتم نشاط تقديم الخدمات اللوجستية من قبل الشركة التابعة لشركة BIOPHARM Logistic SPA التي ولدت سنة 2014 نتيجة للأنشطة اللوجستية التي تم تنفيذها سابقا ضمن مجموعة BIOPHARM؛ يبلغ قيمة رأسمالها 777 مليون (دج)؛ ويتمثل هدفها الأول في تقديم الخدمات اللوجستية التي تلبى المعايير الدولية للممارسات الجيدة للتوزيع والتخزين الصيدلانية، وفي غايات تحقيق ذلك تعتمد على شبكة من 6 مراكز لوجستية موزعة على أربع مناطق رئيسية هي EST و CENTRE و OUEST و SUD، وتقدم هذه الخدمات التي تتراوح بين عمليات النقل إلى تخزين ونقل البضائع في جميع أنحاء البلد، على مدار الساعة طوال أيام الأسبوع لعملائها، بما في ذلك الشركات التابعة لمجموعة BIOPHARM.

### الفرع 02: الخصائص الأساسية للنشاط

بحكم النشاط الذي تقوم به شركة BIOPHARM SPA يمكن تقديم الخصائص الأساسية له على النحو التالي:

- **النشاط الصيدلاني يخضع لتفويض من السلطات الصحية:** يخضع إنشاء المؤسسات الصيدلانية وممارسة الأنشطة لتراخيص التشغيل الصادرة عن وزارة الصحة لأنشطة الإنتاج والاستيراد والتوزيع والمعلومات الطبية. تحدد النصوص التشريعية والتنظيمية الشروط والإجراءات الشكلية لإصدار هذه التراخيص.
- **يخضع المنتج الصيدلاني للتسجيل من قبل السلطات الصحية:** قبل طرح المنتج الصيدلاني في السوق؛ يجب تسجيله من قبل السلطات الصحية؛ التي تتحقق من خلال هذه العملية من أن الخدمة الطبية التي يقدمها المنتج تفي بمعايير الجودة والسلامة. يتم تنفيذ هذه العملية الدقيقة وفقاً للبروتوكولات القياسية.
- **الجودة هي مصدر قلق في قلب النشاط:** بما أن المنتج الصيدلاني هو منتج مخصص لصحة الإنسان؛ فإن جودته تشكل مصدر قلق مستمر طوال العملية التي تبدأ بصناعته ثم فترة تخزينه ومن ثم نقله وتسويقه إلى أن يستهلكه المريض.
- **السداد هو رافعة مهمة للنشاط:** يؤثر السداد على أكثر من 4900 علامة تجارية، حيث يتم تعويض الدواء عن طريق صناديق الضمان الاجتماعي على أساس الطبيعة الأساسية للدواء وطبيعة الأمراض المراد علاجها، وهذه العملية لها تأثير مباشر على الاستهلاك.
- **تنظيم سعر الدواء:** نظراً أن المنتج الصيدلاني له تأثير اجتماعي فيتم تنظيم سعره على أساس مستويين: الأول ينظم من قبل وزارة الصحة؛ وهو سعر رسمي عام للمنتجات المصنعة محلياً. أما المستوى الثاني فتحكمه وزارة التجارة من خلال نظام يتحكم في الهوامش القصوى لإنتاج المنتجات الصيدلانية وتعبئتها وتوزيعه. هذا النظام هو موضوع المرسوم التنفيذي رقم 44/98 المؤرخ 1998/02/1.

➤ طول الدورة المخصصة لعملية تسويق المنتج الصيدلاني: كون المنتج الصيدلاني منتجًا مخصصًا لصحة الإنسان، فإن عملية تسويقه هي عملية طويلة تتضمن تخطيطًا دقيقًا وقد تستغرق عملية التسجيل لمنتج دوائي جديد ما يصل إلى عامين حسب الحالة.

**المبحث الثاني: واقع محاسبة الأدوات المالية بشركة BIOPHARM SPA**

شهدت شركة BIOPHARM SPA في السنوات الأخير تطورا واضحا في نشاطها وذلك خصوصا بعد دخولها البورصة الجزائرية مما ارتبط هذا الدخول بالاهتمام الواضح بعمليات الاستثمار والتمويل وبالتالي التعامل بالأدوات المالية؛ ومنه سيتم في هذا المبحث تحليل وعرض واقع التعامل بالأدوات المالية والذي يعد أساسا للعمل الذي يوصلنا لتحديد الواقع العملي والتطبيقي لمحاسبة الأدوات المالية بشركة BIOPHARM SPA؛ مشيرين كذلك فيه إلى إجراءات دخول شركة BIOPHARM SPA البورصة الجزائرية وتحديد نشاط أدواتها المالية المدرجة في السنوات الأخيرة.

**المطلب 01: دخول شركة BIOPHARM SPA بورصة الجزائر****الفرع 01: تقديم بورصة الجزائر****أولاً: التعريف بشركة تسيير بورصة القيم:**

هي شركة ذات أسهم برأس مال قدره 475.200.000 دينار جزائري، المعروفة اختصارا بـ **SGBV**؛ يقع مقرها في 27 شارع العقيد عميروش، الجزائر العاصمة؛ وقد تأسست بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-10 المؤرخ في 23/05/1993 وتحقق إنجازها في 25/05/1997؛ وتتكفل الشركة بالأنشطة التالية:

- التنظيم الفعلي لعملية الإدراج في بورصة القيم المنقولة؛
- التنظيم المادي لحصص التداول في البورصة وإدارة نظام التداول والتسعير؛
- نشر المعلومات المتعلقة بالمعاملات في البورصة وإصدار النشرة الرسمية للتسعيرة.

ويتم تنفيذ مهام الشركة تحت إشراف لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها (**COSOB**)؛ بالإضافة إلى ذلك يتدخل في السوق كل من الهيئة المدعوة بالمؤتمن المركزي وكذا وسطاء عمليات البورصة (**IOB**) التي تضم حاليا (11) وسطاء يمثلون البنوك العمومية بالإضافة للبنك الأجنبي BNB Paribas؛ وذلك في سبيل تقليل التكاليف وآجال عمليات التسوية/التسليم وغيرها من العمليات المتعلقة بالسندات.

**ثانياً: أسواق بورصة الجزائر:** تتضمن التسعيرة الرسمية لبورصة القيم المنقولة سوقاً لسندات رأس المال وسوقاً لسندات الدين:

**1- سوق سندات رأس المال (أدوات رؤوس الأموال الخاصة):** تتكون من:

**السوق الرئيسية:** الموجهة للشركات الكبرى؛ ويوجد حالياً خمسة (05) شركات مُدرجة في تسعيرة السوق الرئيسية، وهي :

- مجمع صيدال: الناشط في القطاع الصيدلاني؛

- مؤسسة التسيير الفندقي الأوراسي : الناشطة في قطاع السياحة؛
- أليانس للتأمينات : الناشطة في قطاع التأمينات؛
- أن سي -روبية : الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية؛
- شركة بيوفارم : الناشطة في القطاع الصيدلاني.

سوق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (PME): المخصصة للشركات الصغيرة والمتوسطة، شركة AOM Invest هي الشركة الوحيدة المدرجة في هاته السوق؛ وقد تم إنشاء هذه السوق في سنة 2012 بموجب نظام لجنة تنظيم عمليات البورصة ومراقبتها رقم 01-12 المؤرخ في 2012/01/12، المعدل والمتمم للنظام رقم 03-97 المؤرخ في 1997/11/18 المتعلق بالنظام العام لبورصة القيم المنقولة؛ ويمكن لهذه السوق أن تتيح فرصة ممتازة للنمو بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال توفير سوق محكمة التنظيم للمستثمرين من أجل توظيف استثماراتهم وذلك عند انطلاقتها.

## 2- سوق سندات الدين: تتكون من:

سوق سندات الدين: التي تصدرها الشركات ذات الأسهم؛

سوق كتل سندات الخزينة العمومية (OAT): المخصصة للسندات التي تصدرها الخزينة العمومية الجزائرية. تحصي حالياً أكثر من 25 سند للخزينة العمومية مدرجة في التسعيرة بإجمالي قريب من 400 مليار دينار جزائري؛ ويتم التداول على سندات الخزينة، التي تتنوع فترات استحقاقها بين 7 و10 و15 عاماً، من خلال الوسطاء في عمليات البورصة وشركات التأمين التي تحوز صفة "المتخصصين في قيم الخزينة (SVT)" بمعدل خمس حصص في الأسبوع.

## الفرع 02: تأشيرة دخول شركة BIOPHARM SPA بورصة الجزائر

اتخذت الجمعية العامة غير العادية للمساهمين الخاصة بالشركة من خلال الاجتماع المنعقد في 2015/07/28 مجموعة من القرارات وذلك بعد توسيع حصتها في عام 2013 نحو المستثمرين المؤسسيين الدوليين وتتعلق هذه القرارات أساساً بإيجاز والموافقة على بيع أسهم بعض المساهمين عن طريق الاكتتاب العام، وكذلك طلب قبول أسهم شركة للإدراج الرسمي في بورصة الجزائر للأوراق المالية.

أولاً: معلومات تتعلق بمعاملة بيع الأسهم: . تمت عملية البيع كجزء من عرض ثابت للأسهم القديمة، وتمت العملية وفقاً للمعايير الموضحة في (الملحق رقم 03)، والجدول التالي يلخص أهم المعلومات المدرجة:



## الجدول رقم 12: معلومات حول أسهم شركة BIOPHARM SPA المتاحة للعرض العام.

القيم		البيان
أقصى حد (MAX)	أدنى حد (MIN)	
5.120.375 سهم	5.104.375 سهم	عدد الأسهم المراد بيعها
20,063%	20%	النسبة من رأس المال
16.000 أسهم	1.225 دينار للسهم	سعر بيع السهم (سعر الإصدار)
399.701.454 دينار تمثل 6,37% من إجمالي العملية		المصاريف الإجمالية
6.270.499.375 دينار	6.252.859.375 دينار	العائدات الإجمالية

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المتاحة حول الشركة

## نقاط هامة حول المعاملة:

- الأوراق المالية المعروضة للبيع هي أسهم عادية قديمة بقيمة اسمية قدرها 200 دينار للسهم تمنح لأصحابها نفس تفاصيل حقوق الملكية مثل الأسهم القديمة الأخرى للشركة باستثناء 1.276.094 سهم التي معها حق تصويت مزدوج عقدته شركة ADP Enterprises WLL وبدون حقوق اشتراك تفضيلية في حالة زيادة رأس المال.
- تم التوصل إلى سعر البيع المدرجة في الجدول وفق مجموعة من إجراءات التقييم المنجزة من قبل المقيم المعترف به من قبل COSOB حيث تم احتساب التقييم المقترح عن طريق حساب المتوسط الحسابي لما بين طرق التقييم الثلاث التالية: طريقة التدفق النقدي المخصوم (DCF)؛ وطريقة المضاعفات القابلة للمقارنة؛ وطريقة الأصول. وبحسب تقرير التقييم النهائي، فإن متوسط قيمة الحقيقية لشركة BIOPHARM SPA هو 43,3 مليار دينار، وتبلغ قيمة حقوق الملكية 41,8 مليار دينار؛ وفي الختام فإن قيمة القيمة الاسمية 200 دينار للسهم تم تقييمها عند 1.638 دينار للسهم الواحد كسعر أقصى لانجاز المعاملة.
- بالإضافة لسعر بيع الأسهم المحدد في الجدول خصص سعر تفضيلي لموظفي شركة BIOPHARM وذلك بقيمة ألف ومائة وثلاثة دنانير وخمسون سنتاً للسهم الواحد (1.103,50 دينار للسهم).

ثانياً: نشاط أسهم شركة BIOPHARM SPA في البورصة في السنوات الأخيرة:

سيتم عرض وتحليل نشاط أسهم شركة BIOPHARM SPA في البورصة خلال سنة 2018 ومقارنتها بما كانت عليه في سنة 2017 وذلك بالاعتماد على التقرير السنوي لبورصة الجزائر لسنة 2018 وما يظهره الموقع الرسمي للبورصة من عمليات لنفس السنة. ولقد تم الاكتفاء بسنة 2018 على أساس أنها السنة الأخير لسبب عدم توفر التقرير السنوي للبورصة لسنة 2019 إلى حد الآن.

## 1- نشاط تداول الأسهم بالبورصة لسنة 2018:

قامت شركة BIOPHARM SPA خلال سنة 2018 بدعم أسهمها عن طريق إبرام عقد سيولة مارسه الوسيط IOB BNP Paribas المعترف به من قبل COSOB؛ والجدول التالي يوضح إجمالي عمليات التداول التي تم على أسهم الشركة:

**الجدول رقم 13: نشاط تداول أسهم شركة BIOPHARM SPA في البورصة خلال سنة 2018.**

Année	Nombre d'ordres	Volume d'ordres	Volume transigé	Valeur transigée (DA)	Nombre de transactions
2017	1 494	1 581 662	149 684	168 529 980	185
2018	1 431	1 791 016	156 006	172 958 405	193
Variation (2017/2018)	-4,22%	13,24%	4,22%	2,63%	4,32%

*la source: Rapport annuel d'activité de la Bourse d'Alger année 2018*

ساهم عقد السيولة المبرم مع IOB BNP Paribas بمحافظه شركة بيوفارم على مستوى السيولة في السوق؛ حيث نلاحظ من الجدول أعلاه انه وبالرغم من أن عدد الطلبات انخفض بنسبة 4,22% مقارنة بسنة 2017 إلا أن حجم هذه الطلبات شكل فارق الارتفاع بنسبة 13,24% مما سمح لها بتحقيق فارق ايجابي حقق بذلك الارتفاع في حجم وقيمة وعدد معاملات التداول بنسب مقبولة مقارنة بسنة 2017 محققة بذلك قيمة تداول تجاوزت 172,9 مليون دينار في السنة المالية الحالية، مقابل 168,5 مليون دينار في 2017.

2- تطورات أسعار الأسهم لسنة 2018:

يظهر الشكل الموالي تطور أسعار أسهم الشركة في سنة 2018 ابتداء من بداية السنة المالية 2018/01/01 إلى نهايتها 2018/12/31.

**الشكل رقم 05: تطور أسعار أسهم شركة BIOPHARM SPA في البورصة خلال سنة 2018.**



*la source: Site officiel de Bourse d'Alger*

وفقا للرسم البياني والتقرير السنوي لسنة 2018، يلاحظ أن أسهم الشركة قد شهدت عدة مستويات للأسعار خلال سنة 2018. التي كانت افتتاحيتها بسعر 1.020 دج، ولقد سجل سعر 925 دج كأدنى سعر خلال السنة، وسعر 1.230 دج كأعلى سعر خلالها، وتراوحت الأسعار فيما بين السعيرين إلى أن استقرت أخيراً في نهاية العام عند 1150 دج وبذلك تكون أسهم الشركة قد سجلت نمواً بنسبة 12,74٪ مقارنة بسعر الافتتاح.

ومنه نرى أن أسهم الشركة محل الدراسة ونشاطها في تطور مع إقبال المستثمرين على أسهمها بشكل متزايد منذ دخولها إلى البورصة سنة 2015؛ (مع أن البورصة الجزائرية تعتبر من البورصات غير النشطة ويظهر في نشاطها البسيط الذي يمس فقط سوق سندات رأسمال وبالتحديد السوق الرئيسية التي تضم الشركات الخمسة (05) المذكورة سابقاً، مع عدم تسجيل منذ نشأة البورصة إلى حد الساعة أي نشاط متعلق بالأسواق الأخرى بغض النظر عن سوق كتل سندات الخزينة العمومية (OAT) المتعلق بالأدوات المالية الصادرة عن الدولة حيث تلحظ الإقبال من قبل المستثمرين لما تتوفر له من امتيازات معينة.

## المطلب 02: المعالجة المحاسبية للأصول المالية في شركة BIOPHARM SPA

في هذا المطلب سيتم تلخيص أهم الأصول المالية المقتناة من قبل الشركة محل الدراسة والقواعد المحاسبية المطبقة عليها من قبلها وذلك بالاعتماد على كل من القوائم المالية الخاصة بنشاط الشركة لدورة 2018 المتحصل عليها من قبل الشركة وبالتحديد قائمة الميزانية (الملحق رقم 04) وقائمة حساب النتيجة (ملحق رقم 05)؛ وكذا الاعتماد على تقرير الإدارة السنوي لسنة 2018 المتاح والمدرج على الموقع الرسمي الخاص بالشركة والذي يوفر تفاصيل أكثر حول كل بند من البنود المدرجة في القوائم المالية؛ وفيما يلي تفصيل لذلك:

**أولاً: الأصول المالية غير الجارية الخاصة بشركة BIOPHARM SPA:** محددة ومعترف بها في الميزانية ببند التثبيات المالية:

### الجدول رقم 14: الأصول المالية غير الجارية وفق عرضها في ميزانية شركة BIOPHARM SPA.

	BRUT	AMO/PROV	NET 2018	NET 2017
<b>Immobilisations financières</b>				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	5 400 876 547		5 400 876 547	7 085 876 547
Autres titres immobilisés	50 000 000		50 000 000	50 000 000
Prêts et autres actifs financiers non courants	323 226 628		323 226 628	169 129 388
<b>Total</b>	<b>5 774 103 175</b>	<b>-</b>	<b>5 774 103 175</b>	<b>7 305 005 935</b>

وكتفصيل للعناصر الموضحة في الجدول أعلاه المقطع من ميزانية الشركة؛ يحدد الجدول التالي ما يشتمله بند التثبيات المالية كتحديد لأنواع الأدوات المالية طويلة الأجل المقتناة من قبل شركة BIOPHARM SPA:

## الجدول رقم 15: الأصول المالية غير الجارية المحازة من قبل شركة BIOPHARM SPA.

(en millions de DZD)	31/12/2018	31/12/2017	Var	%
Créances rattachées à des participations	4 000	6 000	(2 000)	-33%
Titres de participation	1 401	1 086	315	29%
Dépôts à terme	308	160	148	93%
Cautions	65	59	6	10%
<b>Total</b>	<b>5 774</b>	<b>7 305</b>	<b>(1 531)</b>	<b>-21%</b>

المصدر: معلومات مأخوذة من تقرير الإدارة السنوي لشركة BIOPHARM لسنة 2018.

تسجل الشركة هذا النوع من الأصول بتكلفة الشراء وليس بالقيمة الحقيقية للمقابل المدفوع فلا تشمل بذلك تكاليف الاقتناء مثل عمولات الوسطية وكذا الحقوق والرسوم المصرفية وغيرها إذ تعتبرها مصاريف إيرادية ولا تقوم برسمتها.

وتشتمل الأصول المالية غير الجارية التي تحوزها الشركة على:

## 1- المساهمات الأخرى و الحسابات المدينة الملحقة (د/خ 26): بقيمة 5.401 مليار دج وتتعلق بكل من:

✓ المساهمات في رأسمال الشركات الأخرى: وهي تضم مجموعة الأسهم المملوكة من قبل الشركة والتي لها النية الواضحة بالاحتفاظ بها وذلك لغرض السيطرة وتوسيع المجموعة؛ وهذا ما يبرز امتلاكها من رأسمال كل الشركات المعروضة في الجدول أسفله ما نسبته تقارب 100%؛ ماعدا شركة BIOPHARM INVESTMENT التي تمتلك من رأسمالها ما نسبته 29,98% وهي ما تمارس عليها النفوذ الملحوظ. وكما يظهره الجدول أعلاه بان هناك ارتفاع بنسبة 29% في قيمة هذه المساهمات مقارنة بسنة 2017 وذلك بسبب حيابة الشركة خلال سنة 2018 على أسهم شركة جديدة وهي شركة SPA IMPSA، ويمكن تلخيص معلومات الحيابة على النحو التالي:

رأس المال: 349.999.650 دج؛ الحيابة على 90% من رأس المال أي 700.000 سهم من أصل 777777 سهماً؛ تكلفة الشراء 315.000.000 دج، تكاليف الاقتناء 2.333.325 دج، TVA 09%؛ وسجلت الشركة القيدتين التاليين:

المبالغ		----- 2018/07/10 -----		رقم الحساب	
315.000.000	315.000.000	من د/ سندات المساهمة الأخرى		262	
315.000.000		إلى د/ البنك		512	
		" الاستحواذ على 90% من أسهم شركة IMPS SPA "			

2.776.656,75	2.333.325	----- 2018/07/10 -----	512	627
	443.331,75	من د/ الخدمات المصرفية وما شابهها		445
		من د/ الدولة: الرسوم على رقم الأعمال		
		إلى د/ البنك		
		" تسديد مصاريف الاستحواذ على أسهم شركة IMPS SPA "		

وتظهر مجموعة الأسهم المملوكة من قبل الشركة والتي بصدد الاحتفاظ بها في الجدول التالي:

**الجدول رقم 16: الأسهم المملوكة من قبل شركة BIOPHARM SPA الصادرة عن الكيانات الأخرى.**

(en millions de DZD)	Dont Capital	Nombre d'Actions	Actions Biopharm	Valeur des titres
HHI	17	16 800	16 368	5
BIOPURE	300	250 000	249 770	232
BIOPHARM DISTRIBUTION	500	50 000	49 260	5
BIOPHARM LOGISTIC	778	155 520	155 228	538
PROFAM	302	4 320	4 273	302
BIOPHARM INVESTMENT	16	16 000	4 796	5
IMPSA	350	777 777	700 000	315
<b>Total</b>	<b>2 263</b>	<b>1 270 417</b>	<b>1 179 695</b>	<b>1 401</b>

المصدر: معلومات مأخوذة من تقرير الإدارة السنوي لشركة BIOPHARM لسنة 2018.

✓ الحسابات المستحقة القبض المرتبطة بالأسهم: وهي حسابات الاعتراف بالأرباح المرتبطة بالمساهمات؛ ويفسر انخفاضها بنسبة 33% مقارنة بسنة 2017 بسبب تحصيل 2 مليار دج خلال سنة 2018 من الأرباح المستحقة.

2- السندات الأخرى المثبتة: بقيمة 50 مليون دج وهي تظهر الذمم المدينة المماثلة للقروض والمتمثلة أساسا في الودائع والضمانات المدفوعة الطويلة الأجل (د/275).

3- القروض و الأصول المالية الأخرى غير الجارية: بقيمة 323 مليون دج تتعلق بكل من القروض غير الجارية (د/274) بقيمة 15 مليون دج والباقي يتعلق بالودائع لأجل (د/272) الصادرة عن البنوك والمؤسسات المالية وتظهر أساسا بالسندات التي تمثل الحقوق أي (السندات والقسائم)؛ وتفسر الزيادة في الودائع لأجل بنسبة 93% مقارنة بسنة 2017 (الجدول رقم 15) تلك بسبب إعادة تصنيف ما قيمته 148 مليون من الودائع "DAT" من أصول مالية قصير الأجل التي تم الاعتراف بها نقدا في سنة 2017 إلى أصول مالية طويلة الأجل لأنه تم تجديدها في سنة 2018؛ من خلال تسجيل القيد التالي:

المبالغ		----- 2018/02/10 -----		رقم الحساب	
	148.000.000	من ح/ سندات التي تمثل حق دين الدائن			272
147.146.963		إلى ح/ السندات، قسائم الخزينة وقسائم الصندوق قصيرة الأجل		506	
853.037		إلى ح/ البنك		512	
		" تجديد الودائع لأجل وإعادة تصنيفها ضمن الودائع طويلة الأجل "			

**ملاحظة:** الأصول المالية الجارية الخاصة بشركة BIOPHARM SPA: محددة ومعترف بها في الميزانية ببند الموجودات و ما يماثلها حيث يضم هذا البند كافة أنواع الأدوات المالية ذات الأجل القصيرة بما فيها النقديات في الصندوق أو في البنك:

### الجدول رقم 17: الأصول المالية الجارية وفق عرضها في ميزانية شركة BIOPHARM SPA.

	BRUT	AMO/PROV	NET 2018	NET 2017
<b>Disponibilités et assimilés</b>				
Placements et autres actifs financiers courants	47 587 000		47 587 000	147 146 963
Trésorerie	461 514 723		461 514 723	76 116 305
<b>Total</b>	<b>509 101 723</b>	<b>-</b>	<b>509 101 723</b>	<b>223 263 268</b>

تسجل الشركة هذا النوع من الأصول بتكلفة الشراء دون اعتبار للمصاريف الملحقة؛ وكتفصيل لما يشتمل عليه بند الموجودات وما يماثلها كما هو موضح في الجدول أعلاه المقطع من ميزانية الشركة؛ تشتمل الأدوات المالية القصيرة الأجل المقتناة من قبل شركة BIOPHARM SPA على:

### 1- التوظيفات والأصول المالية الجارية الأخرى: موضحة في الجدول التالي:

### الجدول رقم 18: التوظيفات والأصول المالية الجارية الأخرى المملوكة من شركة BIOPHARM SPA.

(en millions de DZD)	31/12/2018	31/12/2017	Var	%
Dépôts à terme	-	147	(147)	(100%)
Actions propres	48	-	48	n/a
<b>Total placements et autres actifs</b>	<b>48</b>	<b>147</b>	<b>(100)</b>	<b>(67,7%)</b>

المصدر: معلومات مأخوذة من تقرير الإدارة السنوي لشركة BIOPHARM لسنة 2018.

ومنه تشمل التوظيفات والأصول المالية الجارية الأخرى في نهاية ديسمبر 2018 على أسهم خزينة الشركة بقيمة 48 مليون دج والتي تم شراؤها من سوق الأوراق المالية بموجب عقد السيولة وتشمل على 41380 سهمًا بقيمة 1020 دج ولقد تمت إعادة تقييم هذه الأسهم عند سعر الإغلاق في 2018/12/31 والتي سجلت سعر 1150 دج؛ وسجلت الشركة قيود الاعتراف التالية:



المبالغ		----- 2018/05/20 -----	رقم الحساب	
42.207.600	42.207.600	من د/ الأسهم والحصص الخاصة إلى د/ البنك	512	502
" شراء 41380 سهم من أسهم الخاصة بالشركة "				
5.379.400	5.379.400	----- 2018/12/31 ----- من د/ الأسهم والحصص الخاصة إلى د/ فارق التقييم عن الأصول المالية - فوائض القيمة -	765	502
" تقييم الأسهم المقتناة الخاصة بالشركة وفقا لسعر الإغلاق "				

أما بالنسبة للودائع لأجل "DAT" القصيرة الأجل فقد تم إعادة تصنيفها ضمن الأصول المالية غير الجارية كما تم إشارة لها سابقا.

2- أموال الخزينة: أو كما تعرف بالنقد والنقد المعادل وهي موضحة في الجدول التالي:

**الجدول رقم 19: النقد والنقد المعادل الخاص بشركة BIOPHARM SPA.**

(en millions de DZD)	31/12/2018	31/12/2017	Var	%
Banques	378	49	329	672%
Intérêts courus non échus	4	7	(3)	-42%
Caisse	3	3	(0)	-6%
Accréditifs	76	17	59	356%
<b>Total</b>	<b>462</b>	<b>76</b>	<b>385</b>	<b>506%</b>

المصدر: معلومات مأخوذة من تقرير الإدارة السنوي لشركة BIOPHARM لسنة 2018.

ومنه تشتمل أموال الخزينة المعترف بها في نهاية ديسمبر 2018 على كل من الأموال المودعة في البنك بقيمة 378 مليون دج، والفوائد المستحقة غير المحصلة بعد بقيمة 4 مليون دج، والنقدية بالصندوق بقيمة 3 مليون دج، وكذلك خطابات الاعتماد بقيمة 76 مليون دج؛ حيث تتضمن هذه الخطابات المبالغ المخصصة في البنك في سياق عمليات الاستيراد.

**المطلب 03: المعالجة المحاسبية للخصوم المالية في شركة BIOPHARM SPA**

يضم جانب الخصوم وبالتحديد عنصر الخصوم المالية وفقا لما قدم في الجانب النظري على الأدوات المالية الصادرة عن الشركة والمقتناة من قبل الغير لأغراض معينة أعلن عنها، و تعرض في الميزانية إما ضمن الخصوم المالية غير جارية أو ضمن الخصوم المالية الجارية، إلا انه ولعدم توفر في ميزانية الشركة أي عناصر تعبر عن أنواع الأدوات المالية تدخل ضمن بنود الخصوم المالية الجارية تستدعي العرض غير الذمم الدائنة الجارية؛ فهذا سيتم الاكتفاء بعرض فقط الخصوم المالية غير الجارية دون غيرها؛ وذلك بالاعتماد على كل من القوائم المالية الخاصة بنشاط الشركة لدورة 2018 المتحصل عليها من قبل الشركة وبالتحديد قائمة الميزانية (الملحق رقم 04) وقائمة حساب النتيجة (ملحق رقم 05)، وكذا الاعتماد على تقرير الإدارة السنوي لسنة 2018 المتاح والمدرج على الموقع الرسمي الخاص بالشركة والذي يوفر تفاصيل أكثر حول كل بند من البنود المدرجة في القوائم المالية؛ وفيما يلي تفصيل لذلك:

الخصوم المالية غير الجارية الخاصة بشركة BIOPHARM SPA: محددة ومعترف بها في الميزانية وفقا للجدول التالي:

**الجدول رقم 20: الخصوم المالية غير الجارية وفق عرضها في ميزانية شركة BIOPHARM SPA.**

	2018	2017
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>		
Emprunts et dettes financières	205 875 241	318 430 096
Impôts (différés et provisionnés)	<del>13 776 897</del>	<del>14 307 183</del>
Autres dettes non courantes	—	—
Provisions et produits constatés d'avance	<del>18 244 342</del>	<del>15 844 342</del>
<b>Total</b>	<b>205 875 241</b>	<b>318 430 096</b>

بالنسبة لعنصر الضرائب المؤجلة وعنصر المخصصات والإيرادات المؤجلة فلقد تم استبعادها لكونها لا تعد نوع من أنواع الأدوات المالية وفقا لما تم تحديده سابقا في الجانب النظري؛ ومنه يمكن القول أن الخصوم المالية غير الجارية التي تحوز عليها شركة BIOPHARM SPA محددة فقط ضمن عنصر واحد وهو:

1- القروض والديون المالية: تشمل القروض والديون المالية على الجزء غير المسدد من أصل القروض التي تم الحصول عليها والتي يتجاوز تاريخ استحقاقها سنة واحدة في تاريخ الإغلاق؛ وهي مفصلة في الجدول التالي:



## الجدول رقم 21: القروض والديون المالية طويلة الأجل الخاص بشركة BIOPHARM SPA.

(en millions de DZD)	31/12/2018	31/12/2017	Var	%
CMT 1 (DZD 250m)	41	93	(53)	-56%
CMT 2 (DZD 300m)	165	225	(60)	-27%
<b>Total</b>	<b>206</b>	<b>318</b>	<b>(113)</b>	<b>-35%</b>

المصدر: معلومات مأخوذة من تقرير الإدارة السنوي لشركة BIOPHARM لسنة 2018.

تسجل الشركة الخصوم المالية غير الجارية بقيمتها الاسمية الواجبة السداد ولا تعتبر القيمة الحقيقية للمقابل المستلم أساساً للتسجيل؛ ومن الجدول أعلاه يوضح نوعين من القروض متحصل عليها من إحدى المؤسسات المالية في وقت سابق مخصصة لتمويل المعدات، ولم تسجل الشركة في سنة 2018 أي قروض طويلة الأجل جديدة، أما الحركات التي تمت ملاحظتها تتعلق فقط بتخفيض الجزء الذي كانت تواريخ استحقاقه أقل من عام واحد بتاريخ 2018/12/31 وتسجيله ضمن خزينة الخصوم؛ كما هي موضحة في الجدول التالي:

## الجدول رقم 22: عناصر خزينة الخصوم الخاص بشركة BIOPHARM SPA.

(en millions de DZD)	31/12/2018	31/12/2017	Var	%
Banques	83	64	19	29%
Emprunts - part à court terme	113	110	2	2%
<b>Total</b>	<b>196</b>	<b>175</b>	<b>21</b>	<b>12%</b>

المصدر: معلومات مأخوذة من تقرير الإدارة السنوي لشركة BIOPHARM لسنة 2018.

حيث تتكون خزينة الخصوم من جزء القروض المستحقة في عام 2019 وكذلك الشيكات المعلقة في نهاية ديسمبر 2018. (بالنسبة لـ CMT2 القرض الذي تم الحصول عليه في 2016/09/01 بفائدة 5,20% سنويا تدفع بداية السنة بتاريخ 01/04 في كل سنة ولمدة 05 سنوات):

$$\begin{aligned}
 & * \text{قسط القرض الواجب تسديده} = 60.000.000 \text{ دج} (300.000.000 \text{ دج} \div 5 \text{ سنوات}) \\
 & \text{قسط القرض الخاص بسنة 2016} = 15.000.000 \text{ دج} (60.000.000 \text{ دج} \times \frac{3}{12}) \\
 & * \text{الفوائد السنوية (أعباء الفوائد)} = 15.600.000 \text{ دج} (300.000.000 \text{ دج} \times 5,20\%) \\
 & \text{أعباء الفوائد لسنة 2016} = 3.900.000 \text{ دج} (15.600.000 \text{ دج} \times \frac{3}{12})
 \end{aligned}$$

وعبر عنها بالقيود المحاسبية التالية:

المبالغ		----- 2016/09/01 -----	رقم الحساب	
300.000.000	300.000.000	من ح/ البنك إلى ح/ الاقتراضات من مؤسسات القرض " الحصول على قرض من البنك لتمويل المعدات "	164	512
3.900.000	3.900.000	----- 2016/12/31 ----- من ح/ أعباء الفوائد إلى ح/ البنك - الفوائد المنتظرة على القروض والديون المماثلة " تحميل السنة بأعباء الفوائد الخاصة بها "	5198	661
15.000.000	15.000.000	----- 2016/12/31 ----- من ح/ الاقتراضات من مؤسسات القرض إلى ح/ القروض - جزء القصير الأجل - تحويل المبالغ المستحقة الدفع في أقل من سنة ضمن خزينة الخصوم	5192	164
18.900.000	15.000.000 3.900.000	----- 2017/01/04 ----- من ح/ البنك - الفوائد المنتظرة على القروض والديون المماثلة - من ح/ القروض - جزء القصير الأجل - إلى ح/ البنك " تسديد قسط القرض والفوائد السنوية "	5198 5192 512	5198 5192
15.600.000	15.600.000	----- 2017/12/31 ----- من ح/ أعباء الفوائد إلى ح/ البنك - الفوائد المنتظرة على القروض والديون المماثلة " تحميل السنة بأعباء الفوائد الخاصة بها "	5198	661
60.000.000	60.000.000	----- 2017/12/31 ----- من ح/ الاقتراضات من مؤسسات القرض إلى ح/ القروض - جزء القصير الأجل - تحويل المبالغ المستحقة الدفع في أقل من سنة ضمن خزينة الخصوم	5192	164
75.600.000	60.000.000 15.600.000	----- 2018/01/04 ----- من ح/ البنك - الفوائد المنتظرة على القروض والديون المماثلة - من ح/ القروض - جزء القصير الأجل - إلى ح/ البنك " تسديد قسط القرض والفوائد السنوية "	5198 5192 512	5198 5192

تقوم الشركة بنفس العملية إلى غاية تسديد القرض بالكامل والفوائد المتعلقة به

## المبحث الثالث: تطبيق قواعد النظام المحاسبي المالي في معالجة الأدوات المالية بشركة

## BIOPHARM SPA

سنحاول في هذا المبحث تطبيق قواعد محاسبة الأدوات المالية وفقا لما ينص عليه النظام المحاسبي المالي على أساس الأنواع التي تحوز عليها شركة BIOPHARM SPA؛ إضافة إلى محاولة تقديم نماذج تطبيقية نوضح فيها المعالجة المحاسبية لأنواع أخرى من الأدوات المالية والتي لم يسبق للشركة حيازتها من قبل، وذلك لتوضيح الواقع التطبيقي لبعض النقاط المدرجة في الجانب النظري في حالة ما أصبحت الشركة محل الدراسة أو الشركات الجزائرية تتعامل بهذا النوع من الأدوات المالية.

## المطلب 01: محاسبة الأدوات المالية الأولية (حالة أدوات رؤوس الأموال الخاصة)

وفق النظام المحاسبي المالي عند شراء الشركة لأسهم صادرة عن شركة أخرى لا بد من تحديد أولا الغرض منها ما إذا كانت أسهم محتفظ بها للمتاجرة أو غير ذلك، وذلك لتحديد موضع عرضها في الميزانية وتحديد القواعد المحاسبية الواجبة التطبيق عليها؛ فعلى أساس أن شركة BIOPHARM SPA قامت بتاريخ 2017/07/10 بشراء 20% بدلا من 90% من أسهم الشركة IMPS SPA (وصنفت على أنها أصول مالية متاحة للبيع)، والمعلومات المتعلقة بعملية الشراء محددة على النحو التالي:

رأسمال الشركة: 349.999.650 دج يتكون من 777.777 سهم عادي؛ تكلفة الشراء 20% من الأسهم (155.555 سهم) هي: 69.999.750 دج مع تحمل مصاريف قيمتها 2.333.325 دج، 09% TVA.

وقد سجل أن متوسط سعر أسهم شركة IMPS SPA في الشهر الأخير من سنة 2017 كانت 440 دج/السهم؛ أما في سنة 2018 وبالتحديد بتاريخ 2018/07/20 أعلنت شركة IMPS SPA عن نتيجة أعمالها لسنة 2017 والتي كانت ربح بقيمة 430.428.358 دج، ولقد قررت توزيع ثلث النتيجة على المساهمين؛ وتم التحصيل بشيك في 2019/03/02.

وفي 2018/12/31 فقد أخضعت شركة BIOPHARM SPA الأسهم إلى اختبار تدني في القيمة وتوصلت إلى أن القيمة القابلة للتحصيل تعادل 67.666.425 دج.

❖ ومنه ولتسجيل هذه المعلومات بدفتر يومية الشركة وذلك وفقا لقواعد النظام المحاسبي المالي نتبع المراحل التالية:

## 1- الاعتراف الأولي:

تسجل الأسهم بالقيمة الحقيقية للمقابل المدفوع لاعتبارها مصنفة على أنها متاحة للبيع القيمة الحقيقية للمقابل المدفوع لشراء الأسهم = 72.333.075 دج (69.999.750 دج + 2.333.325 دج)؛

TVA = 443.331,75 دج (2.333.325 دج × 19%) "تقرض فقط على المصاريف لاعتبار عمليات شراء الأسهم معفية من الرسم على القيمة المضافة"

المبالغ		رقم الحساب	
		----- 2017/07/10 -----	
	72.333.075	262	من د/ سندات المساهمة الأخرى
	443.331,75	4456	من د/ الدولة: الرسوم على رقم الأعمال الواجب استرجاعها (TVA)
72.776.406,75		512	إلى د/ البنك
			" شراء 20% من أسهم شركة IMPS SPA "

2- الاعتراف اللاحق: تسجيل العمليات في التواريخ التالية:

- نهاية سنة 2017: تسجيل فوارق تقييم أسهم شركة IMPS SPA وفقا للسعر المتوسط للشهر الأخير  
سعر الأسهم بعد التقييم في 2017/12/31 = 68.444.200 دج (440 دج/لشهم × 155.555 سهم)  
سعر الأسهم قبل التقييم = 72.333.075 دج  
الفارق (سالبة) = 3.888.875 دج "انخفاض في القيمة"

المبالغ		رقم الحساب	
		----- 2017/12/31 -----	
	3.888.875	104	من د/ فارق التقييم
3.888.875		262	إلى د/ سندات المساهمة الأخرى
			" إثبات انخفاض في قيمة أسهم شركة IMPS SPA المتاحة للبيع "

- في 2018/07/20: الإعلان عن توزيع ثلث النتيجة على المساهمين  
نصيب الشركة من الأرباح المراد توزيعها = 28.695.223,87 دج ((30.428.358 دج ÷ 3) × 20%)

المبالغ		رقم الحساب	
		----- 2018/07/20 -----	
	28.695.223,87	2621	من د/ نواتج سندات المساهمة المنتظر تحصيلها
28.695.223,87		761	إلى د/ نواتج المساهمات
			إثبات أرباح الأسهم الواجب تحصيلها من شركة IMPS SPA

- في نهاية سنة 2018: اختبار التدني في قيمة أسهم شركة IMPS SPA  
القيمة القابلة للتحصيل = 67.666.425 دج  
سعر شراء الأسهم = 72.333.075 دج  
الفارق (سالبة) خسارة في القيمة بقيمة = 4666650 دج؛ وهي تعبر عن تحقق الفعلي لانخفاض ومنه يتم إلغاء د/ 104 بتحويله إلى النتيجة بالقيمة المحققة من الخسارة؛  
ومنه تكون الخسارة الفعلية التي يتم الاعتراف بها = 777.775 دج (4.666.650 دج - 3.888.875 دج)

المبالغ		----- 2018/12/31 -----	رقم الحساب	
3.888.875	4.666.650	من د/ مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة للعناصر المالية	686	
777.775		إلى د/ فارق التقييم	104	
		إلى د/ خسارة القيمة عن المساهمات	296	
		" إثبات خسارة القيمة في أسهم شركة IMPS SPA "		

▪ في 2019/03/02: تحصيل الأرباح بقيمة = 28.695.223,87 دج

المبالغ		----- 2019/03/02 -----	رقم الحساب	
28.695.223,87	28.695.223,87	من د/ البنك	512	
		إلى د/ نواتج سندات المساهمة المنتظر تحصيلها	2621	
		" تحصيل أرباح الأسهم من شركة IMPS SPA "		

2- إلغاء الاعتراف: بتاريخ 2019/06/16 تنازلت الشركة عن 38.888 سهم من أسهم شركة IMPS SPA بسعر 470 دج/السهم؛ إذن:

\* عدد الأسهم المباعة = 38.888 سهم

\* سعر بيع الأسهم = 18.277.360 دج (470 دج/السهم × 38.888 سهم)

\* رصيد د/ 262 بتاريخ التنازل = 68.444.200 دج؛ بسعر 440 دج/السهم  
(68.444.200 دج ÷ 155.555 سهم)؛

إذن رصيد المتنازل عنها = 17.110.720 دج (440 × 38.888 دج/السهم)

\* خسارة القيمة عن 38.888 سهم = 194.440 دج (( 777.775 دج ÷ 155.555 سهم) × 38.888 سهم)

\* نتيجة التنازل (ربح) = 1.361.080 دج (18.277.360 دج - (17.110.720 دج - 194.440 دج))

المبالغ		----- 2019/06/16 -----	رقم الحساب	
17.110.720	18.277.360	من د/ البنك	512	
1.361.080	194.440	من د/ خسارة القيمة عن المساهمات	296	
		إلى د/ سندات المساهمة الأخرى	262	
		إلى د/ الأرباح الصافية عن التنازل عن الأصول المالية	767	
		" التنازل عن 38.888 سهم من أسهم شركة IMPS SPA "		

## المطلب 02: محاسبة الأدوات المالية الأولية (حالة أدوات الدين)

بالنظر إلى أدوات الدين المعترف بها من قبل شركة BIOPHARM SPA نجد أنها تحوز فقط على قروض مصرفية طويلة الأجل ذات صفات عادية من تعتمد في التسجيل المحاسبي على تسجيل تسديد الدفعات والفوائد؛ وبغرض التعمق أكثر في هذا النوع من الأدوات وبالتحديد ما يتعلق بإصدار السندات، نقدم أن الشركة بدلا من

لجوءها إلى اقتراض مبلغ 3000000000 دج بتاريخ 2017/01/04 من البنوك قامت بإصدار سندات، حيث قسمت المبلغ إلى 50000 سند يحمل كل سند قيمة 6.000 دج/السند، المدة 05 سنوات؛ وتقدم السندات فوائد بمعدل 5,20% بحيث يكون تاريخ الانتفاع في 01/04 من كل سنة؛  
وبتاريخ الإصدار تحقق أن معدل الفائدة السوقي بذلك التاريخ محدد بـ 4,50%؛  
ولقد تحملت الشركة مبلغ 1.850.556 دج كمصاريف إضافية لإتمام عملية الإصدار؛  
سعر التسديد بتاريخ 2022/01/04 يعادل 100% القيمة الاسمية للسندات؛  
وبسبب ظروف السوق المالي تمكنت الشركة من تحصيل ما نسبته 98,88% فقط من سعر الإصدار.

❖ ومنه ولتسجيل هذه المعلومات بدفتر يومية الشركة وذلك وفقا لقواعد النظام المحاسبي المالي نتبع المراحل التالية:

1- الاعتراف الأولي: نحدد أولا كل من:

\* سعر التسديد = 100% القيمة الاسمية = 300.000.000 دج

\* مدة السندات = 05 سنوات X سعر الفائدة الاسمية = 5,20% X سعر الفائدة الفعلية = 4,50%

\* سعر الإصدار = 309.218.951,2 دج

إذ وفقا لهذه الحالة تحقق الشركة علاوة إصدار وذلك بسبب أن الفائدة التي تقدمها هذه السندات < الفائدة الفعلية أي السائدة في السوق؛ ويتم حساب سعر الإصدار من خلال تحيين التدفقات المستقبلية الخاصة بالقرض وذلك على أساس سعر الفائدة الفعلية، ما معناه تحيين كل من قيمة السندات (قيمة القرض) وقيمة الفوائد التي تقدمها السندات وذلك وفقا لعامل التحيين المحدد بسعر الفائدة الفعلية:

▪ تحيين قيمة السندات ( $PV_0$ ): يطبق القانون تحيين القيمة المستقبلية الخاص بدفعة واحدة:

$$PV_0 = \frac{F}{(1+i)^n}$$

$$PV_0 = \frac{300.000.000}{(1+4,50\%)^5} = 240.735.314 \text{ DA}$$

▪ تحيين قيمة الفوائد ( $V_0$ ): بما أنها فوائد متساوية إذن يطبق القانون الخاص بتحيين القيمة المستقبلية لمجموعة دفعات متساوية:

$$V_0 = V \left[ \frac{1-(1+i)^{-n}}{i} \right]$$

$$V_0 = 15.600.000 \left[ \frac{1-(1+4,50\%)^{-5}}{4,50\%} \right] = 68.483.637,21 \text{ DA}$$

V: قيمة الفائدة الاسمية = 15.600.000 دج (300.000.000 دج × 5,20%)

ومنه سعر الإصدار  $= V_0 + PV_0 = 309.218.951,2$  دج

\* علاوة الإصدار  $= 9.218.951,154$  دج ( $300.000.000$  دج -  $309.218.951,2$  دج)

\* السعر المحصل فعلا من سعر الإصدار  $= 305.755.698,9$  دج ( $309.218.951,2$  دج  $\times 98,88\%$ )

\* الفرق بين السعر المحصل فعلا وسعر الإصدار  $= 3.463.252,253$  دج ووفقا للنظام المحاسبي المالي يعتبر عبء ويحمله على نتيجة الدورة.

\* ووفقا لقواعد النظام المحاسبي المالي يسجل الحساب 163 بالقيمة الحقيقية للمقابل المستلم بعد طرح المصاريف الملحقه أي بقيمة  $= 298.149.444$  دج ( $300.000.000$  دج -  $1.850.556$  دج)

ومنه نسجل قيد الاعتراف الأولي التالي:

المبالغ		----- 2017/01/04 -----		رقم الحساب	
	303.905.142,9	من / البنك			512
	3.463.252,253	من / الأعباء المالية الأخرى			668
298.149.444		إلى / الاقتراضات السندية الأخرى	163		
9.218.951,154		إلى / علاوة تسديد الاقتراضات السندية	169		
		" إصدار 50.000 سند بعلاوة "			

2- الاعتراف اللاحق: وفقا للنظام المحاسبي المالي تقيم الخصوم ذات تاريخ استحقاق محدد باستخدام طريقة التكلفة المهتلكة وذلك نهاية كل سنة مالية؛ فالنسبة لهذا النوع من أدوات الدين (السندات) يتحدد الاعتراف اللاحق بها بالاعتراف بفوائد السندات المدفوعة فعلا وإطفاء علاوة الإصدار المحققة من خلال إعداد جدول اهتلاك القرض وكذا الاعتراف بأعباء المصاريف الملحقه المتعلقة بالسنة الحالية:

▪ جدول اهتلاك القرض:

التكلفة المهتلكة نهاية الفترة A-D	الإطفاء من قسط الدين D B-C	أعباء الفائدة الفعلية C A×4,50%	دفعات الفائدة الاسمية B %5,20	التكلفة المهتلكة بداية الفترة A	السنوات
309218951,2	-	-	-	-	2017/01/04
307533804	1685147,196	13914852,8	15600000	309218951,2	2017/12/31
305772825,2	1760978,82	13839021,18	15600000	307533804	2018/12/31
303932602,3	1840222,867	13759777,13	15600000	305772825,2	2019/12/31
302009569,4	1923032,896	13676967,1	15600000	303932602,3	2020/12/31
300000000	2009569,376	13590430,62	15600000	302009569,4	2021/12/31

▪ توزيع المصاريف على طول مدة السندات:

$$\text{قسط الاهتلاك} = 370.111,2 \text{ دج} (1.850.556 \div 5)$$

ونسجل القيود المحاسبية التالية:

المبالغ		----- 2017/12/31 -----	رقم الحساب	
370.111,2	370.111,2	من د/ مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة للعناصر المالية إلى د/ الاقتراضات السندية الأخرى " قسط اهتلاك مصاريف إصدار السندات "	163	686
15.600.000	13.914.852,8 1.685.147,196	----- 2017/12/31 -----		661
		من د/ أعباء الفوائد من د/ علاوة تسديد الاقتراضات السندية إلى د/ الفوائد المستحقة على الاقتراضات والديون المماثلة " إثبات أعباء الفوائد وقسط اهتلاك علاوة الإصدار لسنة 2017 "	1688	169
		----- 2018/01/04 -----		1688
15.600.000	15.600.000	من د/ أعباء الفوائد إلى د/ البنك " تسديد الفوائد المستحقة على السندات الخاصة بسنة 2017 "	512	
370.111,2	370.111,2	----- 2018/12/31 -----		686
		من د/ مخصصات الاهتلاكات وخسائر القيمة للعناصر المالية إلى د/ الاقتراضات السندية الأخرى " قسط اهتلاك مصاريف إصدار السندات "	163	
		----- 2018/12/31 -----		661
15.600.000	13.839.021,18 1.760.978,82	من د/ أعباء الفوائد من د/ علاوة تسديد الاقتراضات السندية إلى د/ الفوائد المستحقة على الاقتراضات والديون المماثلة " إثبات أعباء الفوائد وقسط اهتلاك علاوة الإصدار لسنة 2018 "	1688	169
		----- 2019/01/04 -----		1688
		من د/ أعباء الفوائد إلى د/ البنك " تسديد الفوائد المستحقة على السندات الخاصة بسنة 2018 "	512	



3- إلغاء الاعتراف: من خلال إرجاع قيمة القرض (تسديد سعر التسديد المتفق عليه) ونسجل القيد التالي:

المبالغ		----- 2022/01/04 -----		رقم الحساب	
	300.000.000	من ح/ الاقتراضات السندية الأخرى			163
	15.600.000	من ح/ الفوائد المستحقة على الاقتراضات والديون المماثلة			168
315.600.000		إلى ح/ البنك		512	
		تسديد قيمة السندات مع الفوائد المستحقة الخاصة بسنة 2021 بشيك			

المطلب 03: محاولة وضع نموذج تطبيقي حول محاسبة المشتقات المالية وفق النظام المحاسبي المالي

رغم أن المشتقات المالية ليست من ضمن الأدوات المالية المتعامل بها في شركة BIOPHARM SPA ولم يسبق لها وان تعاملت بها ولاعتبار هذا النوع من الأدوات المالية يندم التعامل به في المؤسسات والشركات الجزائرية، إلا انه وكماحولة منا لإبراز واقع وأهمية التعامل بالمشتقات المالية سنقدم في هذا المطلب نموذج تطبيقي حول محاسبة الأدوات المالية المشتقة، وذلك بالاعتماد على المعلومات والعمليات التي قامت بها شركة BIOPHARM SPA وإدخال عليها عملية تتعلق بهذا النوع من الأدوات المالية.

في 2017/10/01 اتفقت شركة BIOPHARM SPA مع شركة أوروبية على تزويدها بـ1.000 وحدة من المواد الأولية بسعر 15 يورو/للوحدة وذلك بتاريخ 2018/03/03؛ وتخوفا من ارتفاع سعر اليورو بتاريخ الشراء، قررت الشركة في 2017/10/03 شراء عقود مستقبلية تعطيها الحق بشراء 15.000 يورو بسعر ثابتة قيمته 2.000.000 دج بتاريخ 2018/03/03؛ وقد دفعت بتاريخ إبرام العقد نسبة 3% من القيمة الإجمالية كهامش ضمان. وبما أن العقود المستقبلية تقوم على التصفية اليومية سجلت الشركة:

- 1- بتاريخ 2017/10/11 انخفاض في سعر صرف اليورو بالنسبة للدينار الجزائري بحيث أصبح لشراء المبلغ المحدد من السوق الفوري يستلزم دفع 1.980.000 دج؛
- 2- في نهاية سنة 2017 سجل ارتفاعا ملحوظ في سعر الصرف إذ أصبح لشراء 1 يورو يستلزم دفع 140 دج؛
- 3- وفي تاريخ 2018/03/03 تم تنفيذ العقد على أساس سعر صرف 1 يورو ← 140 دج؛ وبنفس تاريخ وصلت المواد الأولية.
- 4- بتاريخ 2018/04/15 استخدمت الشركة ما نسبته 35% من المواد الأولية في عملية الإنتاج.

❖ ومنه ولتسجيل هذه المعلومات بدفتر يومية الشركة وذلك وفقا لقواعد النظام المحاسبي المالي نتبع المراحل التالية:

السعر الآجل = 2.000.000 دج لشراء 15.000 يورو

1- الاعتراف الأولي: تسجيل عملية اقتناء العقود المستقبلية بقيمة هامش الأمان المدفوع 60.000 دج (2.000.000 دج×3%)؛ نسجل القيد التالي:

المبالغ		2017/10/03	رقم الحساب	
60.000	60.000	من د/ أدوات التغطية - عقود المستقبلية - إلى د/ البنك " اقتناء عقود مستقبلية للتغطية من تقلبات أسعار صرف اليورو "	5212	512

2- الاعتراف اللاحق:

بتاريخ 2017/10/11 سجل سعر صرف اليورو انخفاضا بقيمة 20.000 دج (1.980.000 دج - 2.000.000 دج)، وهذا يعني خسارة للشركة لان السعر الآجل < السعر الفوري؛ وبالتالي يسجل القيد التالي:

المبالغ		2017/10/11	رقم الحساب	
20.000	20.000	من د/ أعباء مالية أخرى إلى د/ أدوات التغطية - عقود المستقبلية - " إثبات خسائر العقود المستقبلية "	668	5212

بتاريخ 2017/12/31 سجل سعر صرف اليورو ارتفاعا بقيمة 120.000 دج ((140 دج×15.000 يورو) - 1.980.000)؛ أي إيراد للشركة لاعتبار أن السعر الآجل > السعر الفوري؛ نسجل القيد التالي:

المبالغ		2017/12/31	رقم الحساب	
120.000	120.000	من د/ أدوات التغطية - عقود المستقبلية - إلى د/ إيرادات محققة أخرى للأدوات المالية المشتقة " إثبات أرباح العقود المستقبلية "	5212	762

مجموع الأرباح المحققة من عقد المشتق في نهاية السنة 2017 = 100.000 دج (د/762: 120.000 دج - د/668: 20.000 دج) يتم تأجيل الاعتراف بها إلى غاية الاعتراف بإيرادات أو مصاريف المواد الأولية أي عند استهلاكها؛ نسجل القيد التالي:

المبالغ		2017/12/31	رقم الحساب	
100.000	120.000	من د/ إيرادات محققة أخرى للأدوات المالية المشتقة إلى د/ إيرادات معاينة سلفا إلى د/ أعباء مالية أخرى " تأجيل الاعتراف بأرباح العقود المستقبلية "	762	487 668
20.000				

3- إلغاء الاعتراف: في العقود المستقبلية تضمن لمشتري العقد تعويض الفارق الذي ما بين السعر الآجل والسعر الفوري بتاريخ التنفيذ 2018/03/03، من خلال تحصيل الرصيد الأخير من هامش الأمان المقدم بداية العقد؛ أي رصيد ح/د=5212=160.000د.ج.  
والمواد الأولية تسجل بالسعر المحدد فعلا بالفاتورة (15.000 يورو) وبسعر الصرف الفوري المحدد بتاريخ التنفيذ (1 يورو ← 140د.ج)؛ ومنه تسجل القيود المحاسبية التالية:

المبالغ		2018/03/03	رقم الحساب	
160.000	160.000	من ح/البنك	512	
160.000		إلى ح/ أدوات التغطية - عقود المستقبلية - " تحصيل رصيد هامش الأمان وتنفيذ العقد "	5212	
2.100.000	2.100.000	2018/03/03	381	
2.100.000		من ح/ مشتريات المواد الأولية إلى ح/ موردو المخزونات " فاتورة شراء مواد أولية من الخارج "	401	
2.100.000	2.100.000	2018/03/03	31	
2.100.000		من ح/ مواد أولية إلى ح/ مشتريات المواد الأولية " إثبات دخول المواد الأولية للمخازن "	381	
2.100.000	2.100.000	2018/03/03	401	
2.100.000		من ح/ موردو المخزونات إلى ح/ البنك " تسديد فاتورة شراء المواد الأولية بشيك "	512	
700.000	700.000	2018/04/15	601	
35.000	35.000	من ح/ المواد الأولية المستهلكة من ح/ إيرادات معاينة سلفا	487	
735.000		إلى ح/ مواد أولية " استهلاك 35% من المواد الأولية المشتراة "	31	

## خلاصة الفصل:

سعيًا من خلال هذا الفصل إلى محاولة إبراز الواقع التطبيقي لمحاسبة الأدوات المالية من خلال إسقاط موضوع الدراسة على شركة BIOPHARM SPA التي تعد من إحدى الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية وذلك لزيادة فرصة الحصول على أنواع أكثر من الأدوات المالية وإبراز المعالجة المحاسبية لها في الشركة محل الدراسة، وبعد عرضنا لهذه الأخير ونشاطها وصولًا إلى حصر الأدوات المالية التي تحوز عليها والتي تظهر بالنسبة لجانب الأصول المالية في شكل أسهم مقتناة بغرض السيطرة على الشركات وتوسيع المجموعة مع توفر بعض الأحيان أسهم مقتناة بغرض المتاجرة والتي تعترف بها في بند القيم المنقولة للتوظيف، أما بالنسبة لجانب الخصوم المالية فأهم الأدوات المالية المصنفة في هذا الجانب تظهر في القروض المتحصل عليها من قبل البنوك والمؤسسات المالية؛ وعلى أساس هذه الأصناف تقوم الشركة بالاعتراف بالأدوات المالية وفقًا لما ينص عليه النظام المحاسبي المالي ولكن في حدود ما يخدمها ويخدم نشاطها ففي القياس والاعتراف الأوليين نجدها لا تعتمد على القيمة الحقيقية للأداة المالية المدرجة إذ تقوم بتحميل كافة المصاريف الملحقة على نتيجة الدورة الحالية، ونظرًا لعدم وجود سوق مالي نشط فنجد أن الاعتراف اللاحق يكاد يكون معدومًا إضافة إلى صعوبة تطبيق انخفاض القيمة؛ وسعيًا منا لربط الجانبين النظري والتطبيقي بشكل أفضل وأوضح قمنا وكما حاولنا منا بتطبيق القواعد المحاسبية التي ينص عليها النظام المحاسبي المالي في المعالجة المحاسبية للأدوات وبالمراحل الأساسية المتعلقة بالاعتراف والقياس وكذا العرض وذلك على أساس المعلومات التي توفرها الشركة محل الدراسة.

خاتمة

---

يعتبر موضوع محاسبة الأدوات المالية من المواضيع الحساسة التي تؤثر بشكل كبير على نشاط الشركة ككل فأى خطأ في التعامل بها ولو بسيطاً قد يؤدي إلى تدهور الشركة وإفلاسها وبالتالي انهيارها كما حدث في الأزمة المالية سنة 2008، وقد حاولنا من خلال دراسة هذا الموضوع إلى توضيح الكيفية الصحيحة التي تتم بها المعالجة المحاسبية للأدوات المالية من منظور النظام المحاسبي المالي، مع الإسقاط على بيانات إحدى الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية وهي شركة BOIPHARM SPA بغرض ضبط وتحديد وكذا تقييم الواقع المحاسبي المعمول به من قبل المؤسسات الجزائرية، انطلاقاً من تحديد مدى تعامل المؤسسة محل الدراسة بالأدوات المالية والإطار المحاسبي المطبق في معالجتها المحاسبية لأدواتها المالية، وبناء على الأسئلة المطروحة والفرضيات المقدمة وتحقيقاً لأهداف الدراسة ووفقاً لمضمون الفصلين توصلنا إلى النتائج والمقترحات التالية:

### أولاً: نتائج الدراسة: من خلال الجوانب النظرية والتطبيقية للدراسة توصلنا إلى النتائج التالية:

- أدى تعدد وتنوع الأدوات المالية والمرونة التي تحظى بها إلى صعوبة التحكم الجيد بها وضبط المعالجة المحاسبية الصحيحة لها خصوصاً فيما يتعلق بالأدوات المالية المشتقة والمستحدثة منها.
- أظهر النظام المحاسبي المالي اهتمامه الواضح والصريح بالأدوات المالية من خلال إدخاله قواعد ومفاهيم جديدة أهمها القيمة العادلة والتكلفة المهيكلية التي تحكم قواعد قياس وتقييم الأدوات المالية بحكم طبيعتها التي تستدعي ضرورة الاعتراف بها وإظهارها بقيمتها الحقيقية.
- للوصول إلى معالجة محاسبية للأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي يتطلب تحليل وربط كافة القواعد العامة والخاصة التي جاء بها، إذ لم يضع إطاراً محاسبياً شاملاً لكافة أنواع الأدوات المالية، وهذا قد يكون راجع إلى ضعف النظام المالي في الجزائر في الفترة التي اصدر فيها وكان من ضرورة في تلك الفترة تقديم نظام محاسبي يضبط ويعالج أهم العمليات الأساسية المتعامل بها؛ وهذا ما يثبت صحة الفرضية رقم (01) " لم يلحق النظام المحاسبي المالي إلى وضع إطار شامل لمحاسبة الأدوات المالية".
- إن الإفصاح المحاسبي بالنسبة للأدوات المالية في النظام المحاسبي المالي يكاد يكون معدوم بالرغم من أهميته في ضبط المعلومة المحاسبية، ومع ذلك فقد أشار النظام المحاسبي المالي إلى أهم القواعد التي تحكم وتحدد كفاءات التعامل محاسبياً مع أبرز أنواع الأدوات المالية بما يسمح بتوفير معلومات ذات مصداقية وموثوقية تتيح لمستخدميها بتقييمها واتخاذ القرارات الرشيدة منها؛ وهذا ما يثبت صحة الفرضية رقم (02) " حدد النظام المحاسبي المالي أسس المعالجة المحاسبية للأدوات المالية".
- بالرغم من أن المؤسسة محل الدراسة " شركة BIOPHARM SPA " من الشركات المدرجة في البورصة الجزائرية إلا أن تعاملها بالأدوات المالية ليس بذلك التنوع الذي تتطلبه معاملاتها وحجم نشاطها.

- تقوم شركة BIOPHARM SPA بالاعتراف والمعالجة المحاسبية لأدواتها المالية وفقا لما ينص عنه النظام المحاسبي المالي، ولكن في حدود ما تتوفر عنه من معلومات تسمح لها بالتطبيق خصوصا ما يتعلق بتطبيق طريقة التقييم بالقيمة العادلة، كما تقوم بتطبيق طريقة التقييم بالتكلفة المهتلفة بشكل مبسط على أساس أداة الدين التي تحوزها؛ وهذا ما يثبت صحة الفرضية رقم (03) " تتوافق قواعد محاسبة الأدوات المالية المعتمدة في شركة BIOPHARM SPA مع ما ينص عنه النظام المحاسبي المالي ".
- إن صعوبة تطبيق القواعد المحاسبية التي ينص عنها النظام المحاسبي المالي خصوصا ما يتعلق بطرق تقييم الأدوات المالية راجع إلى ضعف الأسواق المالية في الجزائر وعدم توفر أسواق نشطة وانعدام التعامل بأبرز أنواع الأدوات المالية لغياب ثقافة الاستثمار لدى الأفراد والمؤسسات الجزائرية.
- أشارت النماذج التطبيقية المدرجة إلى أن محاسبة الأدوات المالية يحكمها التطبيق والتعامل الفعلي بها، فمهما وضعت لها قواعد وإجراءات تضبطها إلا أن التدفق النقدي والمعاملات الناتج عنها هو الذي يحدد صحت الاعتراف بها وبنواتجها وأعبائها خصوصا فيما يتعلق بالأدوات المالية المستحدثة.

### خاتمة: مقترحات الدراسة: في ضوء النتائج المتوصل لها يمكن تقديم المقترحات التالية:

- ضرورة القيام بتحيين وتحديث مستمر للنظام المحاسبي المالي في الجزائر وإعطائه نوع من المرونة لمواكبة التطور الحاصل في الاقتصاد والتطورات المالية والتجارية وباقي المجالات.
- العمل على إشراك الباحثين والأكاديميين وكل المهتمين بالمحاسبة في عملية تطوير وتحديث النظام المحاسبي المالي وضرورة تكليف المجلس الوطني للمحاسبة بمهمة إصدار التعليمات ونتائج التطوير والتحديث المتوصل إليها لإعطائها نوع من المرونة الضرورية، دون الاعتماد على القوانين والمراسيم لإيصالها.
- ضرورة تكييف النصوص والقوانين التجارية والجبائية مع التحديثات التي تطرأ في النظام المحاسبي المالي خصوصا ما يتعلق بتطبيق التقييم بالقيمة العادلة وكل القواعد الخاصة بقياس الأدوات المالية.
- الاستفادة من البحوث والتجارب الدولية فيما يتعلق بوضع قواعد خاصة بمحاسبة الأدوات المالية بأنواعها والاهتمام أكثر ومحاولة توافق والربط مع ما يصدره مجلس معايير المحاسبة الدولية للوصول والانفتاح على اقتصاديات الدول.
- ضرورة العمل على رفع مستوى وكفاءة السوق المالي في الجزائر وإدخال إصلاحات حقيقية لما له من دور مهم في رفع الكفاءة الاقتصادية والمالية في البلاد وانفتاحها على دول العالم.
- على شركة BIOPHARM SPA والمؤسسات الجزائرية ككل الاهتمام أكثر بالأدوات المالية والتنوع فيها وكذا العمل على تشجيع الاستثمار في الأوراق المالية لما له دور كبير في الرفع من مردوديتها المالية وكل ذلك له أهمية في رفع النمو الاقتصادي للدولة.

- ضرورة تطوير مناهج وبرامج التعليم المحاسبي في الجزائر والعمل على رفع الوعي المحاسبي وفتح مجالات للإبداع فيها لدى الطلبة والأكاديميين خصوصا مع ما تقدمه الهندسة المالية من ابتكارات مالية واستحداثها لأدوات مالية أكثر تعقيد تنافس بذلك المجال المحاسبي فيها.

**الخلاصة:** آفاق الدراسة: تناولت هذه الدراسة موضوع محاسبة الأدوات المالية وفق النظام المحاسبي المالي، حيث ركزت على الجانب التقني المحدد للمعالجة المحاسبية لأبرز أنواع الأدوات المالية المشار إليها في النظام المحاسبي المالي، ويعتبر هذا الموضوع من المواضيع الخصبة للبحث سواء على المستوى الوطني أو الدولي إذ تفتح الدراسة مجالا واسعا لمعالجة إشكاليات بحثية جديدة بالاعتماد على النتائج المتوصل إليها، منها على سبيل المثال المشاكل التي تواجه ضبط وتحديد القواعد الخاصة بمحاسبة التحوط والتغطية باستخدام المشتقات المالية؛ والمشاكل الممكن أن تواجه النظام المحاسبي المالي في حالة العمل على التوافق بينه وبين مجلس معايير المحاسبة الدولية فيما يتعلق بالمعيار المحاسبي الجديد IFRS09 الأدوات المالية؛ وغيرها من الإشكاليات الأكثر أهمية.



# قائمة المراجع

---

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أ. الكتب:

1. أمين السيد احمد لطفي. (2008). المحاسبة في شركات السمسرة في الأوراق المالية. القاهرة: دار النهضة العربية.
2. توفيق جميل احمد. (2011). أساسيات الإدارة المالية. بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
3. جليل كاظم مدلول العارضي، زيد عباس العباسي متعب، و علي عبودي نعمة الجبوري. (2016). إدارة المشتقات المالية "مدخل نظري وتطبيقي متكامل" (الإصدار 1). عمان: دار المنهجية للنشر والتوزيع.
4. جمعة حميدات. (2014). خبير المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (الإصدار 2014). عمان: مجمع الدولي العربي للمحاسبين القانونيين.
5. جمعة هوام. (2017). المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية IAS/IFRS (الإصدار 3). بن عكنون: ديوان المطبوعات الجامعية.
6. سهام عيساوي. (2017). الأدوات المالية المشتقة أهميتها، أنواعها واستراتيجياتها (الإصدار 1). عمان: دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع.
7. صالح بن محمد السلطان. (2006). الأسهم حكمها وآثارها (الإصدار 1). الدمام: دار ابن الجوزي للنشر والتوزيع.
8. طارق عبد العالي حماد. (2001). المشتقات المالية "المفاهيم-إدارة المخاطر-المحاسبة". القاهرة: الدار الجامعية.
9. عبد الرحمان عطية. (2009). المحاسبة العامة وفق النظام المحاسبي المالي. برج بوعرييج: دار جيطلي للنشر والتوزيع.
10. عبد الرحمن عطية. (2011). المحاسبة المعمقة وفقا للنظام المحاسبي المالي (الإصدار 1). برج بوعرييج: دار جيطلي للنشر والتوزيع.
11. علي توفيق الحاج، وعامر علي الخطيب. (2012). إدارة البورصات المالية (الإصدار 1). عمان: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع.
12. محمد حسين ابو نصر. (2004). المحاسبة المالية المتقدمة (الإصدار 1). عمان: دائرة المكتبة الوطنية.
13. مراد كواشي. (2017). المحاسبة المالية حسب قواعد النظام المحاسبي المالي النظام المحاسبي المالي (الإصدار 1). الجزائر العاصمة: الدار الجزائرية.
14. مسعود صديقي. (2014). المحاسبة المالية طبقا للنظام المحاسبي المالي الجزائري IFRS/IAS. عين مليلة: دار الهدى.

## قائمة المراجع

15. مؤيد عبد الرحمان الدوري. (2010). إدارة الاستثمار والمحافظ الاستثمارية (الإصدار 1). عمان: إثراء للنشر والتوزيع.
16. مؤيد عبد الرحمان الدوري، سعيد جمعة عقل. (2012). إدارة المشتقات المالية (الإصدار 1). عمان: إثراء للنشر والتوزيع.
17. نوري موسى شقيري. (2015). إدارة المشتقات المالية "الهندسة المالية" (الإصدار 1). عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
18. يوسف مسعداوي. (2016). أساسيات في الأسواق المالية وإدارة المحافظ "دروس وتمارين محلولة". الجزائر: دار الخلدونية.

### ب. المقالات والمدخلات:

19. خلف الله بن يوسف. (2017). أهمية الإفصاح والقياس المحاسبي في القوائم المالية في ظل النظام المحاسبي المالي وأثره على الممارسات المحاسبية في المؤسسات الاقتصادية. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية (العدد 07). الجزائر: المركز الجامعي افلو.
20. سطم صالح حسين. (2009). معالجة مشاكل المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية وفقاً للشريعة الإسلامية. مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية (العدد 13)، 156-177.
21. عبد القادر حوة، فتيحة بكطاش. (2019). اثر القياس والإفصاح عن الأدوات المالية في القوائم المالية ومتطلباتهما وفق معايير الإبلاغ المالي الدولي والنظام المحاسبي المالي. مجلة أفاق للعلوم. الجلفة: جامعة زيان عاشور .
22. عبد العظيم أبو زيد. (2014). التحليل الفقهي والمقاصدي للمشتقات المالية. مجلة جامعة الملك عبد العزيز (العدد 3).
23. قاسم محمد حزم الحمود. (2016). حكم التعامل بالسندات والبدايل الشرعية لها. مجلة العلوم والبحوث الإسلامية ، العدد 17.

### ت. الأطروحات والمذكرات:

24. الطيب مداني. (2015). القوائم المالية المدمجة وفق النظام المحاسبي المالي ومعايير المحاسبة الدولية IAS/IFRS. رسالة ماجستير في المحاسبة المالية. ورقلة: جامعة قاصدي مرباح.
25. جمال معتوق. (2016). إدارة المخاطر المالية في ظل منتجات الهندسة المالية "دراسة مقارنة بين سوقين ماليين". أطروحة دكتورا علوم في علوم التسيير. المسيلة: جامعة محمد بوضياف.

## قائمة المراجع

26. خالد عبد الرحمن جمعة يونس. (2011). أثر تطبيق محاسبة القيمة العادلة للأدوات المالية على عوائد الأسهم " دراسة تحليلية للشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية". رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل. غزة: الجامعة الإسلامية.
27. سحنون بونعجة. (2011). أهمية تطبيق محاسبة الأدوات المالية وفقا لمعايير محاسبة الدولية "بالإشارة إلى حالة الجزائر". رسالة ماجستير في علوم التسيير. شلف: جامعة حسيبة بن بوعلي.
28. شوقي طارق. (2018). محاسبة التغطية عن المشتقات المالية في ظل معايير المحاسبة الدولية والنظام المالي المحاسبي. اطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية. سطيف: جامعة فرحات عباس.
29. عبير بوضياف. (2007). سوق الأوراق المالية في الجزائر. مذكرة تخرج ضمن متطلبات نيل شهادة الدراسات العليا المتخصصة تخصص تمويل. قسنطينة: جامعة منتوري.
30. عدلي زوهير عمر الحلو. (2009). مدى التزام الشركات المدرجة في سوق فلسطين للأوراق المالية بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 39 "الاعتراف والقياس". رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل. غزة: الجامعة الإسلامية.

### ث. المطبوعات:

31. بورصة القاهرة والإسكندرية. (2015). أساسيات الاستثمار في السندات.
32. بوسبعين تسعديت. (2016). محاضرات في محاسبة الأدوات المالية مدعمة بتمارين محلولة. مطبوعة موجهة لطلبة الماستر، تخصص المالية والمحاسبية. البويرة: جامعة أكلي محند اولحاج.
33. محمد جامعي. (بلا تاريخ). محاضرات وتمارين وامتحانات محلولة في المحاسبة السداسي الأول. قسنطينة: جامعة عبد الحميد مهري.

### ج. القوانين والمراسيم:

34. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2009). قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008. يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها (العدد 2009/19).
35. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2008). مرسوم تنفيذي رقم 08-156 مؤرخ في 26 ماي 2008. يتضمن تطبيق احكام القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي (العدد 2008/27).
36. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. (2010). نظام رقم 08 - 09 مؤرخ في 29 ديسمبر 2009. يتعلق بقواعد التقييم والتسجيل المحاسبي للأدوات المالية من طرف البنوك والمؤسسات المالية (العدد 2010/14).

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية:

**A. the books:**

37. (c) McGraw-Hill Australia. (2015). Chapter15: Accounting for financial instruments.
38. Abbas Ali, M., Magnus, O., & Graham, J. H. (2008). IFRS practical implementation guid And workbook (2 ed.). the United States of America: WILY edition.
39. Abdel-khalik, A. R. (2014). Accounting for risk, hedging, and complex contracts (1 ed.). New York: Taylor & Francis.
40. GALLATI, R. R. (2003). Risk management and capital adequacy. United States of America: The McGraw-Hill Companies.
41. Hillier, D., Grinblatt, M., & Titman, S. (2012). Financial markets and corporate strategy (2 ed.). London: The McGraw-Hill Companies.
42. Ramirez, J. (2007). Accounting for derivatives advanced hedging under IFRS. England: Wiley édition.
43. The Institute of Chartered Accountants of Pakistan. (2016). Advanced accounting and financial reporting (1 ed.). United Kingdom: Emile Woolf International.
44. Woods, M., & Dowd, K. (2008). Financial risk management for management accountants. Canada: The Society of Management Accountants.

**B. The Articles:**

45. Ghrissi, D., & Boumedyan, Y. (2017). A pplying of Fair Value in Algerian Banks according. Journal of financial and accounting studies. (Issue8) . EL-OUED: universite Echahid hamma lakhder.
46. K. Sundaram, R. (2012). Derivatives in financial market development. New York: Stern School of Business, New York University.

**C. The Theses:**

47. Ahmed, M. A. (2009). The effect of diverse accounting practices of financial instruments under IFRS on de facto harmonization and Comparability: An empirical study of IAS 39 in Sweden. thesis Master of accounting . Sweden: the University of Gävle.

ثالثاً: المراجع باللغة الفرنسية:

**A. Les livres:**

48. claude, l., agnés, h., & cécile, s. j. (2007). découvrir les instruments financiers en IFRS "questions /réponses. paris: editions francis lefebvre.

49. Kaddouri, A., & Mimeche, A. (2009). cours de comptabilité financière "selon les normes IAS/IFRS et SCF2007. Alger: ENAG éditions.

**B. Les Articles:**

50. Antraigue, D. (S4). Emprunts obligataires émis par les sociétés. Comptabilité des sociétés et des groupes . IUTenligne.

51. Conseil National de la Comptabilité. (2011). Note méthodologique de première application Les actifs et passifs financiers. Algérie: Ministère des finances.

رابعاً: المواقع الالكترونية:

52. [www.biopharmdz.com](http://www.biopharmdz.com) Site officiel de Biopharm.

53. [www.sgbv.dz](http://www.sgbv.dz) Site officiel de Bourse d'Alger.

الملاحق

---

- أو إذا تجلى مؤشر موضوعي عن تناقص في قيمة الأصل (وفي هذه الحالة، فإن الخسارة الصافية المتجمعة المدرجة في الحسابات مباشرة كرؤوس أموال خاصة يجب إخراجها من رؤوس الأموال الخاصة وتسجيلها في النتيجة الصافية للسنة المالية باعتبارها خسارة في القيمة).

عند خروج أداة مالية متاحة للبيع، فإن الفوارق المعايينة قياسا إلى الإدراج المحاسبي الأولي تقيد كنتيجة دون مقاصة بين الأعباء و المنتوجات المتعلقة بأصول مختلفة، إلا في حالة أدوات مالية خاصة بالتغطية.

6.122 - يتم تقييم التوظيفات المالية التي تمت حيازتها حتى حلول استحقاقها وكذلك القروض والحسابات الدائنة التي يصدرها الكيان لم تتم حيازتها لأغراض معاملة تجارية بالتكلفة المهلكة. وتخضع كذلك عند إقفال كل سنة مالية لاختبار تناقص في القيمة قصد إثبات أي خسارة محتملة في القيمة، وهذا طبقا للقواعد العامة لتقييم الأصول.

7.122 - تدرج في الحسابات القيم الفائضة أو الناقصة التي تبرز عند القيام بالتنازل عن تثبيبات مالية في تاريخ التنازل كمنتوجات أو أعباء عملياتية.

8.122 - إذا تم تنازل جزئي لجزء من التوظيف المالي الخاص، فإن قيمة دخول الكسر المحتفظ به تقدر بتكلفة الشراء المتوسطة المرجحة.

9.122 - تذكر في الملحق المعلومات التي تخص طريقة تحديد القيمة المحاسبية للسندات وكذلك طريقة معالجة تغيرات قيمة السوق بالنسبة إلى التوظيفات المالية المدرجة في الحسابات بقيمة السوق.

### القسم 3

#### المخزونات و المنتوجات قيد التنفيذ

1.123 تمثل المخزونات أصولا :

\* يمتلكها الكيان وتكون موجهة للبيع في إطار الاستغلال الجاري،

\* هي قيد الإنتاج بقصد مماثل،

\* هي مواد أولية أو لوازم موجهة للاستهلاك خلال عملية الإنتاج أو تقديم خدمات،

\* تكون المخزونات في إطار عملية تقديم خدمات هي كلفة الخدمات التي لم يقم الكيان بعد باحتساب المنتوجات المناسبة له.

2.122 - تدرج في الحسابات الأصول المالية عند دخولها ضمن أصول الكيان بتكلفتها التي هي القيمة الحقيقية لمقابل معين، بما في ذلك مصاريف الوساطة، والرسوم غير المستردة، ومصاريف البنك ولكن لا تدرج فيها الحصص والفوائد المتوقع استلامها غير المدفوعة والمستحقة قبل الاكتساب.

3.122 - تسجل في الكشوف المالية الفردية، المشاركات في الفروع والمؤسسات المشتركة والكيانات المشاركة التي لم تتم حيازتها ضمن الغرض الوحيد هو التنازل عنها في مستقبل قريب، تسجل في الحسابات الدائنة المرتبطة بهذه المشاركات بتكلفة مهلكة. وتخضع عند إقفال كل سنة مالية لاختبار تناقص في القيمة قصد إثبات وجود أي خسارة محتملة في القيمة وهذا طبقا للقواعد العامة لتقييم الأصول.

4.122 - التكلفة المهلكة هي المبلغ الذي قوم به الأصل المالي (أو الخصوم المالية) عند إدراجه الأولي في الحسابات منقوصا منه تسديدات الديون الرئيسية مضافا إليه أو محذوفا منه الاهتلاك المتجمع لأي فارق بين هذا المبلغ الأصلي والمبلغ عند استحقاقه، ومنقوصا منه كل تخفيض ناتج عن خسارة في القيمة أو عدم قابلية التحصيل.

5.122 - تعتبر المساهمات والحسابات الدائنة المرتبطة التي تمت حيازتها ضمن الغرض الوحيد هو التنازل عنها لاحقا وكذلك السندات المثبتة لنشاط المحفظة كما لو كانت أدوات مالية متاحة للبيع، ويتم تقييمها عقب إدراجها الأولي في الحسابات بقيمتها الحقيقية التي هي على الخصوص :

\* بالنسبة إلى السندات التي تم تسعيرها، بالسعر المتوسط للشهر الأخير من السنة المالية،

\* بالنسبة إلى السندات التي لم يتم تسعيرها، بقيمتها التفاوضية المحتملة. يمكن تحديد هذه القيمة انطلاقا من نماذج وتقنيات التقييم المقبولة على العموم.

يدرج في الحسابات ما يظهر من فوارق التقييم المستخرجة من هذا التقييم بالقيمة الحقيقية مباشرة في شكل انخفاض أو ارتفاع لرؤوس الأموال الخاصة.

والمبالغ التي تثبت على هذا النحو في شكل رؤوس أموال خاصة تدرج كنتيجة صافية للسنة المالية :

- عندما يكون الأصل المالي مبيعا، محصلا أو محولا،



## Manuel de comptabilité générale de la classe 5 SONATRACH - 12 janvier 2010



### 3 INSTRUMENTS FINANCIERS HORS INSTRUMENTS DE COUVERTURE

	EST DEBITE	EST CREDITE
Lors de l'acquisition	- par le crédit du compte 464 « Dette sur acquisition de valeurs mobilières de placement ou d'instruments financiers dérivés » ou d'un compte de trésorerie	
Durant l'exercice : appels de marge	Le compte 52 n'est pas mouvementé. Les gains latents sont comptabilisés en compte 762 « Revenu des actifs financiers ». Les pertes latentes sont comptabilisées en compte 668 « Autres charges financières ».	
A la clôture de l'exercice	- par le crédit du compte 765 « Ecart d'évaluation » pour la différence entre la valeur de marché et la valeur des titres couverts	- par le débit du compte 665 « Ecart d'évaluation » pour la différence entre la valeur de marché et la valeur des titres couverts
A la cession		- par le débit du compte 465 « Créances sur cessions de valeurs mobilières de placement ou d'instruments financiers dérivés » ou d'un compte de trésorerie pour le montant touché lors de la vente et par le crédit du compte 767 « Profits nets sur cessions d'actifs financiers » (en cas de gain) ou par le débit du compte 667 « Pertes nettes sur cessions d'actifs financiers » (en cas de perte)

#### 3.1 Comptabilisation initiale

N° du compte		LIBELLE	Montant	
Débit	Crédit		Débit	Crédit
52	5XX ou 464	Instruments financiers dérivés Compte de trésorerie Dettes sur acquisition de valeurs mobilières de placement ou d'instruments financiers dérivés	X	X X

## Manuel de comptabilité générale de la classe 5 SONATRACH - 12 janvier 2010



### 3.4.2 En cas de gain

N° du compte		LIBELLE	Montant	
Débit	Crédit		Débit	Crédit
5XX		Compte de trésorerie	X	
	767	Profits nets sur cessions d'actifs financiers		X
	52	Instruments financiers dérivés		X

### 4 INSTRUMENTS FINANCIERS DE COUVERTURE

	EST DEBITE	EST CREDITE
<b>Lors de l'acquisition</b>	- par le crédit du compte 464 « Dette sur acquisition de valeurs mobilières de placement ou d'instruments financiers dérivés » ou d'un compte de trésorerie	
<b>Durant l'exercice : appels de marge</b>	- par le crédit du compte 512 « Banque » en cas de perte latente	- par le débit du compte 512 « Banque » en cas de gain latent
<b>A la clôture de l'exercice</b>	- par le crédit du compte 512 « Banque » en cas de perte latente	- par le débit du compte 512 « Banque » en cas de gain latent
<b>A la cession</b>		- par le débit du compte 465 « Créances sur cessions de valeurs mobilières de placement ou d'instruments financiers dérivés » ou d'un compte de trésorerie pour le montant touché lors de la vente et par le crédit du compte 767 « Profits nets sur cessions d'actifs financiers » (en cas de gain) ou par le débit du compte 667 « pertes nettes sur cessions d'actifs financiers » (en cas de perte)  Les gains et les pertes étant rapportés au résultat sur la durée de vie de l'élément couvert

## Manuel de comptabilité générale de la classe 5 SONATRACH - 12 janvier 2010



Si perte latente :

N° du compte		LIBELLE	Montant	
Débit	Crédit		Débit	Crédit
668		Intérêts sur opérations de couverture	X	
	52	Instruments financiers dérivés		X

Puis la variation de valeur doit être rapportée au compte de résultat pendant la durée de vie de l'élément couvert, de manière symétrique au mode de comptabilisation des produits et charges sur cet élément.

S'il s'agit d'une moins-value : cette moins-value est à étaler sur la durée de vie de l'élément couvert.

N° du compte		LIBELLE	Montant	
Débit	Crédit		Débit	Crédit
486		Charges constatées d'avance	X	
	668	Intérêts sur opérations de couverture		X

S'il s'agit d'une plus-value : cette plus-value est à étaler sur la durée de vie de l'élément couvert.

N° du compte		LIBELLE	Montant	
Débit	Crédit		Débit	Crédit
762		Intérêts sur opérations de couverture	X	
	487	Produits constatés d'avance		X



Le visa de la Commission d'Organisation et de Surveillance des Opérations de Bourse (COSOB) ne peut être assimilé à une recommandation de souscription ou d'achat des titres proposés. Il ne comporte aucun jugement, aucune appréciation sur l'opération projetée. Il signifie seulement que les informations fournies par la notice d'information visée paraissent véridiques et suffisantes pour que l'investisseur potentiel puisse fonder sa décision.

L'attention des investisseurs potentiels est attirée sur le fait qu'un investissement en valeurs mobilières comporte des risques et que la valeur de l'investissement est susceptible d'évoluer à la hausse comme à la baisse sous l'influence de facteurs internes ou externes à l'émetteur.

Les dividendes distribués par le passé ne constituent pas une garantie de revenus futurs. Ceux-ci sont fonction des résultats et de la politique de distribution des dividendes de l'émetteur.



SOCIÉTÉ PAR ACTIONS AU CAPITAL DE 5 104 375 000 DINARS

Offre publique de vente à prix fixe - Segment A

Prix de cession : 1 225 dinars

**IOB Accompagnateur**  
Banque Extérieure d'Algérie (BEA)  
Syndicat de placement  
Chef de file : Banque Extérieure d'Algérie (BEA)  
Banque de l'Agriculture et du Développement Rural  
Banque de Développement Local (BDL)  
Banque Nationale d'Algérie (BNA)  
BNP paribas El Djazaïr  
CNEP Banque  
Crédit Populaire d'Algérie (CPA)  
Société Générale Algérie  
Tell Markets

**1. Présentation de l'opération**

**1.1 Informations sur l'opération :**

Montant de l'offre publique de vente : 6 252 859 375 dinars

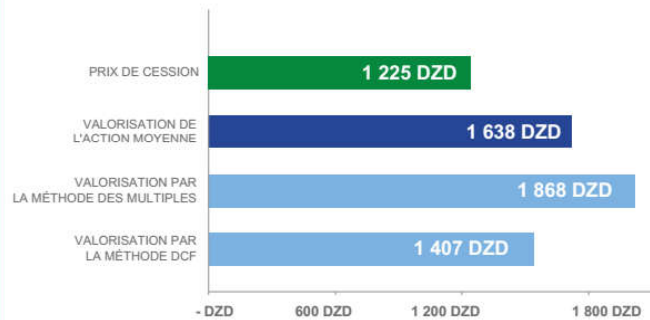
Nombre d'actions offertes à la vente : 5 104 375 actions

Forme des actions : au porteur

Catégorie des titres : actions ordinaires

**1.2 Prix de cession : 1 225 dinars**

Le prix de cession de 1 225 dinars par action représente un prix escompté de 25% par rapport à la valeur de 1 638 dinars par action résultant du rapport d'évaluation présenté par l'évaluateur reconnu par la COSOB, Grant Thornton spa. Le graphique ci-dessous montre le prix de cession en comparaison des résultats de valorisation.



A titre d'information, le tableau ci-dessous montre des multiples auxquels sont transigées les actions d'un échantillon d'entreprises cotées (plus un multiple est bas, plus le prix de l'action est attractif). Les prix de marché utilisés sont ceux en date du 23 novembre 2015 et les données (bénéfice net, chiffre d'affaires et valeur comptable des fonds propres) avec lesquelles sont calculés les multiples sont celles des états financiers des entreprises du dernier exercice, soit 2014.

Entreprise cotée	Pays	Cours / Bénéfices*	Cours / Valeur comptable des fonds propres*	Cours / Chiffre d'affaires*
Dar et Dawa Development & Investment Company psc	Jordanie	9,2	1,1	0,8
Deva Holding	Turquie	94,5	2,0	1,8
Glaxo Smithkline Pakistan Limited	Pakistan	43,9	6,2	2,7
Hikma Pharmaceuticals Public Limited Company	Jordanie	15,0	3,5	2,8
Laboratoires Adwya	Tunisie	15,8	3,2	1,2
Pharmanlaga Berhad	Malaisie	17,7	3,2	0,8
Pt Kalbe Farma Tbk	Indonésie	30,0	6,3	3,6
Pt Tempo Scan Pacific Tbk	Indonésie	12,9	1,8	1,0
Recordati	Italie	30,8	6,3	5,0
Saïdal	Algérie	4,3	0,4	0,7
Sanofi Aventis Pakistan Limited	Pakistan	25,7	2,6	0,6
Sothema	Maroc	25,4	4,5	2,1
Stada	Allemagne	34,6	2,5	1,1
Moyenne		27,7	3,3	1,9
Médiane		25,4	3,2	1,2
Evaluation des actions de Biopharm*		10,8	2,8	0,9
Prix de cession des actions de Biopharm*		8,1	2,1	0,6

**1.3 Produit brut et estimation du produit net de l'émission, emploi du produit net**

Produit brut : 6 252 859 375 dinars

Estimation du produit net de l'émission : 5 870 797 921 dinars

Emploi du produit net : Le produit net de l'opération est destiné aux actionnaires cédants.

**1.4 Jouissance des titres**

Les acquéreurs des actions cédées bénéficient de la jouissance des titres à la date de livraison des titres. Les actions cédées emportent ainsi le droit de percevoir les dividendes que pourrait décider de déclarer l'assemblée générale annuelle statuant sur les résultats de l'exercice 2015.

**1.5 Période de souscription**

Du 13 au 23 mars 2016. Le cédant se réserve le droit de prolonger la période de souscription sous réserve d'un préavis de deux (02) jours après accord de la COSOB.

**1.6 Conditions de souscription du segment A**

Ce segment est ouvert à tous les souscripteurs, personnes physiques et personnes morales, pour des souscriptions minimales de cinq (05) actions au prix de souscription de 1 225 dinars par action. Il n'y a pas de maximum d'actions par souscripteur. Les actions offertes dans le cadre de ce segment sont librement négociables dès la première cotation du titre. Le nombre d'actions offertes dans ce segment est de 5 104 375 actions (cinq millions cent quatre mille trois cent soixante-quinze actions). La méthode d'allocation est proportionnelle, après allocation à tous de la quantité minimale de cinq (5) titres.

**1.7 Montant et date de mise en paiement du dernier dividende versé**

La société a versé 500 millions dinars de dividendes en 2014 au titre de la distribution du résultat de 2013. Au 31 décembre 2014, les bilans consolidés de la société affichaient un solde de réserves et résultats non distribués de 9 802 millions de dinars.

**1.8 Décisions qui sont à l'origine de l'opération**

L'assemblée générale des actionnaires, réunie en séance extraordinaire le 28 juillet 2015, a autorisé la cession des actions de certains actionnaires sur le marché de la Bourse d'Alger avec demande d'admission des titres aux négociations en Bourse sur le marché principal de la Bourse d'Alger.

**1.9 IOB Accompagnateur et garantie de bonne fin**

La Banque Extérieure d'Algérie est l'IOB accompagnateur, Chef de file du syndicat de placement, et garantit à l'émetteur la bonne fin de l'opération.

**2. Renseignements généraux sur l'émetteur**

**2.1 Dénomination : BIOPHARM Spa.**

2.2 Siège social : 18 rue de la zone industrielle, route de la gare, Haouche Mahieddine, Reghaïa, Wilaya d'Alger.

**2.3 Capital : montant-répartition**

Capital : 5 104 375 000 dinars

Répartition : Nationaux résidents 51%, institutionnels internationaux 49%

**2.4 Principaux dirigeants**

• AMEUR Kamal, Directeur Général Adjoint : Licence en droit ; magistrature en droit ; 27 ans d'expérience ; chez BIOPHARM depuis 15 ans ;

• KERRAR Abdelouahed, Directeur Général Adjoint : Docteur en médecine DESS ; 28 ans d'expérience ; chez BIOPHARM depuis 20 ans ;

• GERMAIN Eric, Directeur Financier et Comptabilité du Groupe : DECS ; expérience en finance, comptabilité et audit ; chez BIOPHARM depuis juin 2015 ;

• BENCHEIKH Toraya, Manager site (Responsable unité fabrication & conditionnement) : Docteur en pharmacie ; 20 ans d'expérience ; chez BIOPHARM depuis 15 ans.

**2.5 Responsable de l'information**

AMEUR Kamal ; relations.investisseurs@biopharmdz.com ; +213 (0) 23 85 10 10.

**3. Activité et résultats financiers**

**3.1 Activité**

BIOPHARM SPA est un groupe intégré qui active sur toute la chaîne de valeur du médicament avec des activités de développement, production, distribution, répartition aux officines, information médicale et services logistiques. Créée en 1991, BIOPHARM SPA a réalisé en 2014 un chiffre d'affaires consolidé de 49 milliards de dinars, représentant 13% du volume du marché du médicament tel qu'estimé par Business Monitor International (Institution spécialisée du groupe Fitch). BIOPHARM a réalisé un résultat net consolidé de 3,8 milliards de dinars en 2014, soit un bénéfice net de 151 dinars par action. Plus d'un médicament sur 10 disponible en pharmacie est fabriqué ou distribué par BIOPHARM. BIOPHARM distribue 514 médicaments et fabrique localement 59 médicaments.

**3.2 Données financières**

Extraits des comptes de résultats consolidés	2012	2013	2014	1 <sup>er</sup> semestre 2015 (6 mois ; non audité)
Production de l'exercice (en millions de dinars)	35 421	40 339	48 875	26 907
Valeur ajoutée (en millions de dinars)	2 919	4 412	6 247	3 784
Résultat net (en millions de dinars)	2 615	3 395	3 854	1 977
Bénéfices par action (en dinars)	175 dinars	133 dinars	151 dinars	77 dinars

Extraits du Bilan consolidé (en millions de dinars)	2012	2013	2014	30 juin 2015 (non audité)
Immobilisations nettes	3 800	3 416	3 737	3 809
Actifs courants	21 680	28 172	28 880	30 230
<b>Total Actif</b>	<b>25 480</b>	<b>31 588</b>	<b>32 617</b>	<b>34 039</b>
Capitaux propres	10 707	11 642	14 907	16 776
Passifs non courants	2 561	2 609	2 665	2 180
Passifs courants	12 212	17 338	15 046	15 083
<b>Total Passif</b>	<b>25 480</b>	<b>31 588</b>	<b>32 617</b>	<b>34 039</b>

Au premier trimestre 2015, la société a obtenu de l'Agence française Nationale de Sécurité des Médicaments et des produits de santé (ANSM) un certificat de conformité aux bonnes pratiques de fabrication pour une de ses lignes de production.

**3.3 Faits exceptionnels et litiges**

Il n'existe aucun fait exceptionnel ou affaire contentieuse qui peuvent avoir une incidence significative sur l'activité, le patrimoine, la situation financière ou les résultats de la société.

**4. But de l'émission — perspectives d'avenir**

**4.1 But de l'opération**

Le but de l'opération est de poursuivre l'action de restructuration de l'actionnariat et du management de la société engagée en 2013 par l'ouverture de capital à des investisseurs internationaux, afin d'assurer le développement durable et pérenne du groupe.

**4.2 Perspectives du marché**

Le rapport sur le marché pharmaceutique algérien publié par BMI, du groupe Fitch, en juillet 2015, prévoit que le marché pharmaceutique algérien, estimé à 374 milliards de dinars en 2014, croîtra pour atteindre 587 milliards de dinars en 2019. En 2015, selon ces prévisions, la croissance serait de 10% et le marché croîtrait à ce même taux annuel en 2016 et 2017 et à des taux respectivement de 9% et 8% en 2018 et 2019.

**4.3 Orientations stratégiques et perspectives de Biopharm**

Biopharm est adéquatement positionnée pour bénéficier des opportunités de croissance de son marché et a bâti au cours des deux dernières décennies les atouts fondamentaux permettant d'escompter un développement durable :

- Plus de 1 700 collaborateurs ayant évolué dans une culture d'entreprise axée sur la formation et la performance ;
- Des processus de développement et de production axés sur la qualité permettant de bénéficier de la mutation du marché vers plus de production locale et de se positionner adéquatement en termes de parts de marché ;
- Une présence sur toute la chaîne de valeur du marché pharmaceutique : développement, production, distribution et répartition aux officines ;
- Une situation financière solide et des pratiques de gestion à la fois dynamiques en termes de développement et conservatrices en termes de gestion financière.

L'entreprise aborde les défis de sa croissance future en étant fortement capitalisée et en ayant une faible dette financière, lui donnant ainsi la capacité de considérer des nouveaux investissements et opportunités de croissance.

Le positionnement stratégique de BIOPHARM en cohérence avec la structure et la dynamique de son marché naturel, l'Algérie, vise à identifier suffisamment en amont les mutations du marché à l'échelle de la région à même de constituer des leviers de croissance. Ainsi, la vision stratégique de BIOPHARM s'articule autour des quatre axes majeurs suivants :

- Identifier et produire des médicaments essentiels pour les marchés algérien et maghrébin ;
- Offrir un mix produit concurrentiel ;
- Consolider et développer des alliances stratégiques à l'échelle locale et internationale ;
- Capter toutes les opportunités offertes par la stratégie d'intégration verticale adoptée par BIOPHARM.

**5. Attestations des personnes qui assument la responsabilité du prospectus**

A notre connaissance les données du présent prospectus sont conformes à la réalité et ne comportent pas d'omission de nature à altérer la portée.

Président du Conseil d'Administration

Signature des caoimmissaires aux comptes

Vu pour vérification en ce qui concerne les éléments chiffrés extraits des comptes.

Visa COSOB n°2015/03 du 02/12/2015

Pour plus d'informations :

+213 (0) 770 004 400

6 jours sur 7 (Sauf les vendredis)

\*Disponible comme suit : Du 21/02/16 au 01/03/16 et du 25/03/16

au 14/04/16 - De 8h30 à 17h00

Du 02/03/16 au 24/03/16 - De 08h00 à 21h00

La notice d'information est disponible sur

www.biopharmdz.com

**BIOPHARM Spa 31-12-18**

HAOUCHE MAHIEDDINE, ILOT 18, REGHAIA ALGER

N° D'IDENTIFICATION: 099816000421694

N° RC: 98 B 0004216/00

EDITION DU: 19/06/2019 10: 2

EXERCICE: 01/01/18 AU 31/12/18

PERIODE DU: 01/01/18 AU 31/12/18

**BILAN (ACTIF)**

LIBELLE	BRUT	AMO/PROV	NET	NET 2017
<b>ACTIFS NON COURANTS</b>				
<b>Ecart d'acquisition-goodwill positif ou négatif</b>				
<b>Immobilisations incorporelles</b>	419 386 424	272 206 858	147 179 565	63 314 235
<b>Immobilisations corporelles</b>				
Terrains	713 621 761		713 621 761	738 063 549
Bâtiments	729 219 946	687 373 892	41 846 053	47 420 950
Autres immobilisations corporelles	2 840 564 742	1 399 011 539	1 441 553 202	1 033 240 126
Immobilisations en concession				
<b>Immobilisations encours</b>	475 548 964		475 548 964	120 548 378
<b>Immobilisations financières</b>				
Titres mis en équivalence				
Autres participations et créances rattachées	5 400 876 547		5 400 876 547	7 085 876 547
Autres titres immobilisés	50 000 000		50 000 000	50 000 000
Prêts et autres actifs financiers non courants	323 226 628		323 226 628	169 129 388
Impôts différés actif	34 634 531		34 634 531	35 362 409
<b>TOTAL ACTIF NON COURANT</b>	<b>10 987 079 545</b>	<b>2 358 592 291</b>	<b>8 628 487 254</b>	<b>9 342 955 585</b>
<b>ACTIF COURANT</b>				
<b>Stocks et encours</b>	3 478 680 420	304 283 741	3 174 396 679	1 749 091 118
<b>Créances et emplois assimilés</b>				
Clients	1 152 339 297	38 102 535	1 114 236 762	399 721 392
Autres débiteurs	1 230 747 110		1 230 747 110	623 340 796
Impôts et assimilés	340 024 054		340 024 054	82 251 578
Autres créances et emplois assimilés				
<b>Disponibilités et assimilés</b>				
Placements et autres actifs financiers courants	47 587 000		47 587 000	147 146 963
Trésorerie	461 514 723		461 514 723	76 116 305
<b>TOTAL ACTIF COURANT</b>	<b>6 710 892 606</b>	<b>342 386 276</b>	<b>6 368 506 329</b>	<b>3 077 668 154</b>
<b>TOTAL GENERAL ACTIF</b>	<b>17 697 972 152</b>	<b>2 700 978 567</b>	<b>14 996 993 584</b>	<b>12 420 623 739</b>



**BIOPHARM Spa 31-12-18**

HAOUÛCHE MAHIEDDINE, ILOT 18, REGHAIA ALGE

N° D'IDENTIFICATION: 099816000421694

N° RC: 98 B 0004216/00

EDITION DU: 19/06/2019 10: 4

EXERCICE: 01/01/18 AU 31/12/18

PERIODE DU: 01/01/18 AU 31/12/18

**BILAN (PASSIF)**

LIBELLE	2018	2017
<b>CAPITAUX PROPRES</b>		
Capital émis	5 104 375 000	5 104 375 000
Capital non appelé		
Primes et réserves - Réserves consolidés (1)	2 471 361 015	2 671 570 621
Ecart de réévaluation		
Ecart d'équivalence (1)		
Résultat net - Résultat net du groupe (1)	4 568 105 169	2 351 977 893
Autres capitaux propres - Report à nouveau		
Part de la société consolidante (1)		
Part des minoritaires (1)		
<b>TOTAL I</b>	<b>12 143 841 184</b>	<b>10 127 923 515</b>
<b>PASSIFS NON-COURANTS</b>		
Emprunts et dettes financières	205 875 241	318 430 096
Impôts (différés et provisionnés)	13 776 897	14 307 165
Autres dettes non courantes		
Provisions et produits constatés d'avance	18 244 342	15 844 342
<b>TOTAL II</b>	<b>237 896 481</b>	<b>348 581 603</b>
<b>PASSIFS COURANTS:</b>		
Fournisseurs et comptes rattachés	1 850 556 750	1 061 610 195
Impôts	6 995 829	61 544 434
Autres dettes	562 017 098	646 050 319
Trésorerie passif	195 686 240	174 913 671
<b>TOTAL III</b>	<b>2 615 255 918</b>	<b>1 944 118 620</b>
<b>TOTAL GENERAL PASSIF (I+II+III)</b>	<b>14 996 993 584</b>	<b>12 420 623 739</b>

**BIOPHARM Spa 31-12-18**

HAOUCHE MAHIEDDINE, ILOT 18, REGHAIA ALGER

N° D'IDENTIFICATION: 099816000421694

N° RC: 98 B 0004216/00

EDITION DU: 19/06/2019 10: 5

EXERCICE: 01/01/18 AU 31/12/18

PERIODE DU: 01/01/18 AU 31/12/18

**COMPTE DE RESULTAT/NATURE**

<b>LIBELLE</b>	<b>2018</b>	<b>2017</b>
Ventes et produits annexes	9 699 247 438	6 658 223 177
Variation stocks produits finis et en cours	477 346 622	153 644 771
Production immobilisée		
Subventions d'exploitation		
<b>I-PRODUCTION DE L'EXERCICE</b>	<b>10 176 594 061</b>	<b>6 811 867 948</b>
Achats consommés	- 3 469 278 021	- 2 138 329 231
Services extérieurs et autres consommations	- 1 779 687 352	- 1 356 392 240
<b>II-CONSOMMATION DE L'EXERCICE</b>	<b>- 5 248 965 373</b>	<b>- 3 494 721 471</b>
<b>III-VALEUR AJOUTEE D'EXPLOITATION (I-II)</b>	<b>4 927 628 687</b>	<b>3 317 146 477</b>
Charges de personnel	- 1 225 960 992	- 848 731 151
Impôts, taxes et versements assimilés	- 34 760 535	- 22 324 175
<b>IV-EXCEDENT BRUT D'EXPLOITATION</b>	<b>3 666 907 161</b>	<b>2 446 091 151</b>
Autres produits opérationnels	677 360 305	215 071 769
Autres charges opérationnelles	- 76 495 771	- 52 060 116
Dotations aux amortissements, provisions et pertes de valeurs	- 579 229 357	- 431 833 684
Reprise sur pertes de valeur et provisions	249 946 626	48 958 822
<b>V- RESULTAT OPERATIONNEL</b>	<b>3 938 488 965</b>	<b>2 226 227 943</b>
Produits financiers	832 458 784	472 541 465
Charges financières	- 39 638 532	- 106 343 461
<b>VI-RESULTAT FINANCIER</b>	<b>792 820 251</b>	<b>366 198 004</b>
<b>VII-RESULTAT ORDINAIRE AVANT IMPOTS ( V+VI)</b>	<b>4 731 309 216</b>	<b>2 592 425 947</b>
Impôts exigibles sur résultats ordinaires	- 163 006 436	- 249 964 451
Impôts différés ( Variations ) sur résultats ordinaires	- 197 611	9 516 398
<b>TOTAL DES PRODUITS DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>	<b>11 936 359 776</b>	<b>7 548 440 004</b>
<b>TOTAL DES CHARGES DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>	<b>- 7 368 254 607</b>	<b>- 5 196 462 111</b>
<b>VIII-RESULTAT NET DES ACTIVITES ORDINAIRES</b>	<b>4 568 105 169</b>	<b>2 351 977 893</b>
Eléments extraordinaires (produits) (à préciser)		
Eléments extraordinaires (charges) (à préciser)		
<b>IX-RESULTAT EXTRAORDINAIRE</b>		
<b>X-RESULTAT NET DE L'EXERCICE</b>	<b>4 568 105 169</b>	<b>2 351 977 893</b>